البحث الخامس :

تصور مقترح لتفعيل دور كليات التربية في تحقيق مسؤوليتها المجتمعية تجاه تطوير التعليم العام في مصر

إعداد :

أ.د. هشام يوسف مصطفى العربي
أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي جامعة العريش
د.عصام عطية عبد الفتـــــاح
أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي المساعد جامعة العريش

تصور مقترح لتفعيل دور كليات التربية في تحقيق مسؤوليتها المجتمعية تجاه تطوير التعليم العام في مصر

أ.د. هشام يوسف مصطفى العربي
أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي جامعة العريش
د.عصام عطية عبد الفتـــــــاح
أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي المساعد جامعة العريش

• **المستخلص**:
هدفت الدراسة توضيح الاتجاهات الحديثة المختلفة في تعريف مفهوم المسئولية الاجتماعية والأخلاقية، وبيان طبيعة العلاقة بين المسئولية الاجتماعية والأخلاقية لكليات التربية ودور هذه الكليات في المشاركة الفاعلة في تطوير التعليم العام في مصر، وتعرف أهم المتغيرات المحلية والعالمية الداعية لتطوير التعليم في مصر، وتحديد الاتجاهات الحديثة فيما يتعلق بتفعيل دور كليات التربية في تحقيق مسؤوليتها المجتمعية تجاه تطوير التعليم، وصولا إلى التصور المقترح وآليات تفعيله لقيام كليات التربية بدورها في تطوير التعليم في مصر انطلاقا من مسئوليتها الاجتماعية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتم الاعتماد على الاستبانة التي طبقت على عينة قوامها ٣٠٠ من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية. وفي ضوء نتائج الدراسة بشقيها: النظري والميداني تم تقديم تصور مقترح مكون من مجموعة من المحاور منها فلسفته وأهدافه، وأهميته، ومنطلقاته، ومجالاته متضمنة مجموعة من الآليات، ثم متطلبات تنفيذه، وبعض المعوقات المتوقعة، وطرق التغلب على تلك المعوقات.
كلمات مفتاحية : تصور مقترح -كليات التربية – المسؤولية المجتمعية – تطوير التعليم العام.

A Proposed Vision for Activating the Role of Education Colleges in Achieving Their Social Responsibility Towards the Development of Public Education in Egypt.

Prof. Hisham Youssef Mustafa Al-Arabi & Dr. Essam Attia Abdel-Fattah

Abstract:
This study aims to provide a roadmap for education colleges to actively fulfill their social responsibility in advancing public education in Egypt. By clarifying the contemporary trends in defining social and ethical responsibility and examining the relationship between these responsibilities and education colleges, the study seeks to identify the key variables, both local and global, that call for the development of education in Egypt. Through a descriptive approach, the study utilizes a questionnaire distributed to 300 faculty members from Egyptian universities.The findings of the study, encompassing theoretical and empirical dimensions, lay the foundation for a proposed vision that includes various aspects such as philosophy, objectives, importance, starting points, areas of focus, and mechanisms. The vision serves as a guide for education colleges to actively participate in education development in Egypt based on their social responsibility. Furthermore, the study outlines the implementation requirements necessary to realize this vision, along with potential obstacles that may arise and strategies to overcome them.By integrating social responsibility into the curriculum, fostering partnerships with stakeholders, enhancing faculty development

programs, and establishing effective monitoring and evaluation mechanisms, education colleges can effectively contribute to the advancement of education in Egypt. Despite challenges such as financial constraints and resistance to change, strategies such as advocacy campaigns, resource mobilization, policy advocacy, and capacity building can be employed to overcome these obstacles.In conclusion, this study provides a comprehensive proposed vision for education colleges to fulfill their social responsibility towards the development of public education in Egypt. By implementing the suggested strategies and meeting the outlined requirements, education colleges can play a pivotal role in improving the quality and accessibility of education in Egypt, thereby making a significant impact on society. This research serves as a catalyst for further exploration and implementation of social responsibility initiatives in the field of education

Keywords: A Proposed Vision - Education Colleges - Social Responsibility - Development of Public Education

- **الجزء الأول-الإطار العام للبحث**
- **أولا-مقدمة**:

يشهد العالم منذ منتصف القرن الماضي نهضة علمية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية، وتكنولوجية ضخمة في العديد من الدول، وتشهد مختلف دول العالم اليوم تحولا ملحوظا في فلسفتها، ومن مميزات هذه الفلسفة اهتمامها برأس المال البشري الذي أضحى من أهم مطالب النهوض بالتنمية، و لعل الجامعات وكلياتها من أولى المؤسسات الاجتماعية التي تعقد عليها هذه الدول آمالا كبيرة في تجسيد مختلف مشاريعها؛ باعتبار الجامعات مركز إشعاع حضاري لمجتمعاتها، وهي دائمة التأثير والتأثر بهذه المجتمعات، ولا يقتصر الدور على تعليم الطلاب وإكسابهم شهادات علمية ليمارسوا بها وظائف في المجتمع، وإنما يمتد إلى خدمة المجتمع بإعداد الموارد البشرية اللازمة لنهضته، وإجراء البحوث العلمية، والإسهام في عمليات التنشئة الاجتماعية والتعامل مع التراث الثقافي، وصياغة وعي الطلاب وتشكيل عقولهم.

وتشكل المسئولية الاجتماعية جزءًا من اهتمام الباحثين في مجال العلوم التربوية والنفسية لما لها من أهمية بالغة في حياة الفرد، حيث تقاس فاعلية الفرد وقيمته بقدر ما يتحمله من مسئولية اجتماعية تجاه المجتمع الذي يعيش فيه وينتمي إليه، وتشير المسئولية بشكل عام إلى إقرار الفرد بما يصدر عنه من أفعال وأقوال واستعداد لتحمل نتائج هذه الأفعال، فهي القدرة بالالتزام أولا ثم الوفاء بالتزاماته باستخدام جهوده الخاصة وإرادته الحرة، وبما أن الجامعة هي البيئة الثانية للطالب وهي مصنع الحياة الاجتماعية ومصنع التعلم، ففيها يقضي الطالب جزءًا كبيرا من حياته اليومية يتلقى فيها أصناف التربية وألوان العلم والمعرفة، وهي عامل جوهري في تكوين شخصية الطالب وتقدير اتجاهاته وسلوكه وعلاقاته بالمجتمع الأكبر، وتنمية مسؤوليته تجاه نفسه وتجاه من يعيشون حوله(كروم، ٢٠١٨، ١٠٢).

وتظهر أهمية المسئولية الاجتماعية لأية منظمة في الاهتمام بمصالح المستهلك والمنظمة والمجتمع ككل، والتزام المنظمة بالعمل الذي يخدم مصالحها ومصالح المتأثرين بها، على أساس أن حاجات المجتمع ومشكلاته هي الموجه الأول لاستراتيجيات المنظمة، وهي التي تفرض عليها ضرورة الاهتمام بالبيئة الخارجية الاجتماعية المحيطة بها.

ومن هذا المنطلق يزداد دور الجامعات في القيام بمسئوليتها الاجتماعية في ظل استحقاقات العصر الحديث التي تتطلب تضافر الجهود المختلفة للسيطرة على التحديات التي تواجه المجتمعات المختلفة، وبذل الجهود المشتركة لإيجاد حلول لها، وإحداث تنمية مجتمعية مستدامة، وتحقيق متطلبات التنمية، وهنا يبرز دور الجامعات في القيام بمسئوليتها الاجتماعية من ناحية، وتعميق ممارسات الإحساس بالمسئولية الاجتماعية لدى طلابها وتحويلها من الفكر إلى الممارسة من ناحية أخرى.

وفي ظل النهضة العلمية والاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم ينبغي أن تخضع جميع مؤسسات المجتمع للتطوير والتغير، وصار تطوير التعليم ضرورة في كل دول العالم المتقدمة منها والنامية؛ وذلك بالنسبة للدول المتقدمة للحفاظ على تقدمها وريادتها، وللدول النامية بغرض المنافسة وتضييق الفجوة الحضارية والتعليمية والتنموية بينها وبين الدول المتقدمة، ويعد الإصلاح التعليمي جزءا من الإصلاح العام في سياقه المجتمعي.

ومن أهم ما ينبغي أن تقوم به الجامعات في ضوء مسئوليتها الاجتماعية العمل على خدمة المجتمع والارتقاء به من خلال التعليم الجامعي والبحث العلمي التي تقوم به كلياتها ومراكزها، وذلك بالتركيز على رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإسلامية، وتزويد بلادهم بالخبراء والمتخصصين في مختلف المجالات، وإعداد كوادر تعمل على خدمة الوطن وخدمة الإنسانية، والاهتمام بالتراث التاريخي للشعب وبحضارته وتقاليده الأصيلة، وايضا الارتقاء بالقيم وتوثيق الروابط والقيم العلمية مع الجامعات الأخرى (شحاته وعمار، ٢٠٠٣، ١٥).

وتعد كليات التربية إحدى مؤسسات المجتمع التي لها دور في تدعيم المسئولية الاجتماعية لدى طلابها في ظل سعي التربية بمفهومها الواسع إلى تنمية شخصية الفرد بصورة متكاملة ومتوازنة عن طريق تبصيره بمجمل القيم التي تحدد مسئوليته تجاه مجتمعه، والتزاماته نحو هذه المسئولية عبر الالتزام بقيم المجتمع واحترام أفراده ومراعاة المصلحة العامة وتغليبها على المصلحة الفردية، وهو ما ينبغي أن تقوم به مؤسسات المجتمع كلها باعتبارها مؤسسات تربوية، وفي مقدمتها كليات التربية المنوط بها إعداد المعلمين الذين يسند إليهم تدعيم قيم المواطنة لدى طلابهم، ودفعهم للتفاعل الإيجابي مع مشكلات مجتمعهم، وتنمية

وعيهم بمختلف المسئوليات الاجتماعية، وتدعيم مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والثقافية بقدر أكبر من الفاعلية.

كما تقع عليها مسئولية اجتماعية في عملية تطوير التعليم باعتبارها المسئولة عن إعداد المعلمين المؤهلين علميا وثقافيا للتدريس في مراحل التعليم المختلفة، وتبني أفضل الطرق وأحدثها في إعداد المعلم، والاستفادة من تخطيط المناهج والتقنيات التربوية الحديثة، والربط بين مناهج إعداد المعلم وفلسفة وأهداف مناهج التعليم العام وبناء شخصية الطلاب، وتهيئة المجالات العلمية والأنشطة الطلابية المتنوعة ومتابعة الخريجين لتزويدهم بالجديد في مجال تخصصهم، والإسهام في برامج التدريب والتنمية المهنية المستدامة للعاملين بحقل التعليم، وكذلك إعداد الكوادر التي تسهم في تقدم المجتمع(عبد الله وأبو راضي، ٢٠١٤: ٣٢٧ -٣٨٨).

وتزداد الحاجة إلى تطوير التعليم في ظل ما يعانيه من ظواهر سلبية نوعية كأساليب التلقين المعتمدة على الحفظ أكثر من اعتمادها على عمليات التفكير والتحليل والنقد والإبداع وغيرها من العمليات العقلية العليا، وهو ما يفسر ضعف أو غياب الإبداع والابتكار في مخرجات التعليم بكافة مراحله، كما أن من الظواهر السلبية ضعف أداء المعلمين داخل الفصول، وضعف الإعداد وشكلية التدريب أثناء الخدمة، والافتقار إلى برامج متكاملة للتنمية المهنية للمعلمين، ونتج عن هذه المشكلات التعليمية انصراف التلاميذ عن المدارس بدرجة كبيرة، فهناك عدد غير قليل من الفصول خاوية تماما فلم تعد المدارس بحالتها هذه مكانا جاذبا للتلاميذ، ولم تعد المدرسة مركزا للتنشئة الاجتماعية ومكانا للضبط الاجتماعي؛ فساءت أخلاقيات التلاميذ وتدنت سلوكياتهم وافتقدوا القدوة وتوترت العلاقة بينهم وبين معلميهم(نصر، ٢٠١٢: ٤٧).

ولكي تنهض كليات التربية بهذه الأدوار المنوطة بها ينبغي أن تخضع لمتطلبات التغيير والتطوير، بل وأن تكون رائدة لهذا التغير بحكم رسالتها ووظيفتها في إعداد الإنسان بما يحتاجه من خبرات وفكر ومهارات للتعامل مع متغيرات العصر بنجاح، وإذا كانت وزارة التربية والتعليم بمختلف مستوياتها هي المؤسسة المنوط بها تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقويم البرامج التعليمية فهذا لا يعني أنها وحدها المسئولة عن مواجهة التحديات التي تواجه التعليم، فالتعليم منظومة قومية أساسية من منظومات المجتمع؛ ولذا ينبغي أن تشترك معها كل قطاعات الدولة ومؤسساتها في هذه المسئولية.

- **ثانيا- مشكلة البحث**:

باتت قضية تطوير التعليم من القضايا المُلِحَّة أمام الحكومات الراغبة في الإصلاح؛ إيمانا بأن التعليم الجيد يعمل على تسريع وتيرة التنمية البشرية التي

هي سبيل التغيير المجتمعي والتنمية الشاملة، وفرضت التغيرات المحلية والعالمية ضرورة قيام الجامعات بمسؤوليتها المجتمعية تجاه القضايا الوطنية المختلفة، وأهمية قيام كليات التربية بدورها ومسؤوليتها المجتمعية تجاه تلك القضايا المجتمعية ومن أهمها قضية تطوير التعليم العام.

ولأن كليات التربية هي المؤسسات التي تتولى إعداد المعلمين والقادة التربويين الذين يشكلون عمود النهضة التعليمية في المجتمع، وهي تحمل مسئولية كبيرة تجاه تطوير التعليم في مصر، وهي تشارك في صياغة رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تهدف إلى بناء إنسان مصري قادر على المنافسة والابتكار والتكيف مع التغيرات العالمية، وتحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات؛ فإنها تسعى إلى تطوير برامج إعداد المعلم بما يتوافق مع المعايير الدولية ومتطلبات سوق العمل، وذلك من خلال تحديث المناهج والمقررات الدراسية، وتوفير فرص التدريب والتأهيل المستمر، وإشراك المجتمع في صناعة القرار التربوي، وإقامة شراكات فاعلة مع القطاعات الأخرى.

وفي سبيل قيامها بأدوارها المتوقعة منها وخصوصا في تطوير التعليم في مصر تواجه كليات التربية بعض المشكلات والتحديات، مثل قلة الموارد والإمكانات، وضعف التنسيق والتعاون مع الجهات المختصة، وغياب ثقافة الجودة والإبداع لدي بعض الطلاب والمعلمين، وقلة الحوافز والمكافآت التشجيعية؛ ولذلك فإن كليات التربية بحاجة إلى رؤية استراتيجية لتطوير دورها في تطوير التعليم في مصر، تشمل تحديد أهداف وخطط وبرامج وأدوار محددة لكافة أطراف العملية التربوية، وتطبيق نظام ضمان الجودة والتقويم المستمر، وتفعيل دور البحث العلمي والابتكار، وتحسين صورة كليات التربية أمام المجتمع.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها كليات التربية بمصر في تطوير برامجها التعليمية لمواكبة مختلف المتغيرات العالمية المعاصرة، فإن المؤشرات العامة تشير إلى وجود فجوة بين الواقع وبين ما هو مرجو منها في إطار مسئوليتها الاجتماعية، وعلى هذا تحاول الدراسة الحالية تقديم تصور مقترح لتفعيل دور كليات التربية في تحقيق مسؤوليتها الاجتماعية تجاه تطوير التعليم

وتتحدد مشكلة البحث في الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما الأطر النظرية للمسئولية المجتمعية لكليات التربية في مصر؟.
- ما أهم المتغيرات العالمية الداعية لتطوير التعليم العام في مصر؟.
- ما الاتجاهات الحديثة فيما يتعلق بتفعيل دور كليات التربية في تحقيق مسؤوليتها المجتمعية تجاه تطوير التعليم؟.
- ما واقع دور كليات التربية في تحقيق مسؤوليتها المجتمعية تجاه تطوير التعليم العام في مصر؟.

- ما التصور المقترح لتفعيل دور كليات التربية في تحقيق مسؤوليتها المجتمعية تجاه تطوير التعليم تطوير التعليم في مصر؟.

• ثالثا- فروض البحث

حاولت الدراسة الحالية التحقق من صحة الفروض الآتية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس (عينة الدراسة) حول دور كليات التربية في تحقيق مسئوليتها الاجتماعية تجاه تطوير التعليم العام في مصر تعزى لمتغير الدرجة العلمية (مدرس - أستاذ مساعد - أستاذ).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس (عينة الدراسة) حول واقع دور كليات التربية في تحقيق مسئوليتها الاجتماعية تجاه تطوير التعليم العام في مصر تعزى لمتغير الجنس/ النوع (ذكر - أنثى).

• رابعا- منهج البحث:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي، وهو منهج قائم على جمع ومسح وتحليل النتاج العلمي ذي العلاقة بموضوع الدراسة، وشمل ذلك: الكتب والدوريات والمقالات والدراسات والبحوث العلمية، والمواقع الإلكترونية. كما تم الاعتماد على الاستبانة بوصفها إحدى أهم أدوات المنهج الوصفي للحصول على المعلومات المرتبطة بالبحث وأهدافه.

• خامسا-أهداف البحث:

سعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل في التالي:

- توضيح الاتجاهاتٍ الحديثة المختلفة في تعريف مفهوم المسئوليةِ الاجتماعية والأخلاقية، وصولا للاتجاهات الحديثة التي تتبنى منظورا شاملا لهذا المفهوم، سواءً فيما يتعلق بالأهداف العامة، أو فيما يتعلق بالأطراف المعنية بتحقيق هذه المسئولية.
- بيان طبيعة العلاقة بين المسئولية الاجتماعية والأخلاقية لكليات التربية ودور هذه الكليات في المشاركة الفاعلة في تطوير التعليم العام في مصر.
- تعرف أهم المتغيرات المحلية والعالمية الداعية لتطوير التعليم في مصر.
- تعرف الاتجاهات الحديثة فيما يتعلق بتفعيل دور كليات التربية في تحقيق مسؤوليتها المجتمعية تجاه تطوير التعليم.
- تحديد الصعوبات التي تحد من تحقيق كليات التربية لمسؤوليتها المجتمعية.
- تحديد أوجه الاستفادة من الاتجاهات الحديثة لدور كليات التربية في تطوير التعليم في مصر.
- إبراز دور كليات التربية وآليات تفعيله في تطوير التعليم العام في مصر انطلاقاً من مسؤوليتها الم

- تقديم التصور المقترح وآليات تفعيله لقيام كليات التربية بدورها في تطوير التعليم في مصر انطلاقا من مسئوليتها الاجتماعية.

• سادسا-أهمية البحث

تمثلت أهمية البحث في جانبين هما:

- الجانب النظري: ربما يعتبر البحث بمثابة إحدى المحاولات المفيدة التي تصب في جهود إبراز وتأصيل دور كليات التربية في مجال تطوير التعليم في مصر من منطلق قيامها بمسؤوليتها الاجتماعية؛ بما يحقق القيام بدورها في تطوير التعليم على الوجه الأمثل.
- الجانب التطبيقي: قد تفيد الدراسة الحالية كليات التربية في مصر في تحسين وتطوير دورها في الجوانب التطويرية للتعليم العام من منطلق تحقيق مسؤوليتها الاجتماعية والوطنية، في ظل جهل الكثير من الناس بواجباتهم، وتخلي بعضهم عن مسؤولياته تجاه فئات المجتمع المتعددة، مع طغيان الأنانية وعدم شيوع ثقافة الإيثار بين الناس، كما ان النتائج التي توصلت لها الدراسة توضح وتحدد واقع الدور الحالي لكليات التربية في هذا الجانب، ومن ثم يمكن الاستفادة من التصور المقترح في تطوير ذلك الدور مستقبلا.

• سابعا- مصطلحات البحث

- **المسئولية الاجتماعية**:

تعرف المسئولية المجتمعية من منظور الجامعات بأنها التزام الجامعة قولاً وعملاً بمجموعة مبادئ وقيم من شأنها تحسين نوعية الحياة لموظفيها وطلبتها وللمجتمع المحلي والمجتمع بأكمله، وتنفيذها من خلال وظائفها الساسية المتمثلة بالتعليم والبحث والإدارة المؤسسية والتفاعل المجتمعي وغير ذلك (كمال، ٢٠١١، ٣٤).

وفي ضوء ذلك يمكن توضيح مفهوم المسئولية الاجتماعية لكليات التربية إجرائيا بأنه التزام كليات التربية بتبني قيم واتجاهات وكذا القيام بأعمال وأنشطة تسهم في تحسين حياة المجتمع والبيئة التي تعمل فيها، وتجنب الضرر أو الإضرار بهما، والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وتطوير التعليم كوسيلة لتحقيق هذه الأهداف.

- **الدور**:

يعرفه قاموس علم الاجتماع بأنه "نمط متكرر من الأفعال المكتسبة التي يؤديها شخص معين في موقف تفاعل" (غيث، ١٩٩٧: ٢٢٢).

ويقصد بالدور إجرائيا: "الوظائف الحالية والمتوقعة من كليات التربية تجاه تطوير التعليم في مصر".

• **كليات التربية**:

ويقصد بكليات التربية إجرائيا: "إحدى مؤسسات التعليم الجامعي في مصر، والتي تستهدف إعداد وتدريب معلم التعليم العام والقيادات التعليمية في كل التخصصات، من خلال برامج متنوعة على مستوى مرحلة الليسانس والبكالوريوس والدراسات العليا".

• **تطوير التعليم**:

ويقصد بتطوير التعليم إجرائيا: "كل الجهود التي تقدمها كليات التربية من خلال البحث العلمي أو من خلال مشاركات أعضاء هيئة التدريس المختلفة من أجل تقديم رؤى مستقبلية لما يجب أن يكون عليه التعليم في مصر من خلال التنظير للاتجاهات الحديثة في هذا المجال، وتقديم المقترحات الإجرائية للاستفادة من هذه الاتجاهات عمليا".

• **الاتجاهات الحديثة**:

ويقصد بالاتجاهات الحديثة إجرائيا: "الجهود التي أثبتت جدواها وأهميتها فيما يمكن أن تقوم به كليات التربية من أدوار من أجل تطوير التعليم ومؤسساته"

• **ثامنا- الدراسات السابقة**

نظرا لأهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم الجامعي عموما، وكليات التربية على وجه الخصوص في إطار المسئولية الاجتماعية؛ فقد كان المجال خصبا لكثير من الدراسات لبلورة هذا الموضوع، ويمكن استعراض بعض هذه الدراسات فيما يلي:

هدفت دراسة جوميز وفارجاس (Gómez, & Vargas-Preciado, 2013). إلى قياس وجهات نظر أصحاب المصلحة في كلية الاقتصاد في جامعة وارسو للدور الذي تلعبه الجامعة في تطبيق مفهوم المسئولية الاجتماعية، واستخدمت منهجية كمية لتحليل استبيان عبر الإنترنت شارك فيه ٢٠٧ مستجيبا من الطلاب والأساتذة والإداريين والخريجين والشركاء، وأشارت النتائج إلى أن أكثر من ٩٠٪ من المستجيبين يعتقدون أن الجامعة بحاجة إلى استراتيجية للمسئولية الاجتماعية، وتظهر تحليلات مفصلة في أربعة مجالات: العلاقات الداخلية، والعلاقات الخارجية، والبحث، والتعليم، ومن ثم أوصت باختيار أفضل نوع من استراتيجية المسئولية الاجتماعية التي تتوافق مع توقعات أصحاب المصلحة، واستخدام مجموعة من مؤشرات GRI لقياس وإبلاغ عن أداء المسئولية الاجتماعية.

وهدفت دراسة إداو وآخرين (Idowu, Sitnikov, & Simionescu, 2017) إلى تحديد دور المسئولية الاجتماعية في إدارة الاستراتيجية للجامعات باعتبارها كيانات اقتصادية تتأثر بالمحيط الخارجي وتؤثر عليه، واستخدمت الدراسة منهجية نظرية لتحليل المفاهيم والنماذج والأطر المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية

للجامعات وعلاقتها بالإدارة الاستراتيجية، مستندة إلى أدبيات متعددة من علوم الإدارة والتنظيم والتعليم.

وأشارت أهم النتائج إلى أن المسئولية الاجتماعية للجامعات تعزز قدرتها على تحقيق رؤيتها ورسالتها وأهدافها، وكذلك على تلبية توقعات أصحاب المصلحة المختلفين، مثل الطلاب والأساتذة والإداريين والخريجين والشركاء والمجتمع، وأوصت بتطبيق مبادئ وممارسات المسئولية الاجتماعية في جميع مستويات الإدارة الاستراتيجية للجامعات، بدءًا من تحديد الرؤية والرسالة والأهداف، وانتهاءً بوضع خطط التنفيذ والمراقبة والتقويم، وزيادة التزامها بالشفافية والمساءلة والإبلاغ عن أدائها الاجتماعي، باستخدام مؤشرات قياس موضوعية وموثوقة.

وهدفت دراسة القحطاني (٢٠١٨) إلى التعرف على دور كلية التربية بجامعة المجمعة في تحقيق المسئولية الاجتماعية من منظور إسلامي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقام الباحث ببناء استبانة، وتم تطبيقها على عينة قدرها (١٧٧) عضو هيئة تدريس من مجتمع كلية التربية بجامعة المجمعة تضم أربعة محاور. وتمثلت أهم النتائج فيما يتعلق بمجال التعاون مع المؤسسات التربوية بالمجتمع المحلي. تمثل هذا في بناء رؤى تربوية مستقبلية لتطوير مدارس المجتمع المحلي بمتوسط حسابي (٢.٨٢)، ووزن نسبي (٨٣). أما مجال تعليم الخدمة وتنمية ثقافة التطوع وخدمة المجتمع، فتمثل في حث الطلاب على استثمار أوقات فراغهم في خدمة الصالح العام بمتوسط حسابي (٢.٦٨)، ووزن نسبي(٧٩). وفيما يخص مجال تمكين المجتمع من مكافحة الأمية وتعليم الكبار، فتمثل هذا في المساهمة في بناء مناهج عصرية لمحو الأمية وتعليم الكبار بمتوسط حسابي (٢.٢٥)، ووزن نسبي (٦٦). وأخيرا مجال الشراكة مع مراكز البحوث التربوية على المستوى الوطني والدولي الذي تمثل في تبادل الإصدارات التربوية بمتوسط حسابي (٢.٧١) ووزن نسبي(80)

بينما هدفت دراسة حماد (٢٠١٨) إلى التعرف على دور كليات التربية بجامعة شقراء في تحقيق المسئولية الاجتماعية، وتحديد الصعوبات التي تحد من تحقيقها، وتقديم توصيات تسهم في تفعيل هذا الدور، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق استبانة لتحديد دور كليات التربية بجامعة شقراء في تحقيق المسئولية الاجتماعية، والصعوبات التي تحد من هذا الدور، طبقت على ١٠٠ عضو هيئة تدريس بكليات التربية جامعة شقراء، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: بلغ متوسط الوزن النسبي لاستجابة أفراد العينة على المحور المتعلق بالبرامج الأكاديمية التي تقدمها كليات التربية بجامعة شقراء وتحقق المسئولية الاجتماعية في إعداد المعلم (٣.٩٦) وتدل على اتفاق أفراد العينة على الموافقة، وافق إلى حد ما أفراد عينة الدراسة على البرامج والأنشطة الموجهة للمجتمع من كليات التربية بجامعة شقراء حيث بلغ متوسط الوزن النسبي لهذا المحور (٢.٧٦)، كما اتفقت عينة الدراسة على وجود العديد من الصعوبات التي تحد من تحقيق دور كليات التربية للمسئولية الاجتماعية تكمن في نواحي إدارية

وثقافية وتنظيمية وتمويلية حيث بلغ متوسط الوزن النسبي لهذا المحور (٤.٤٢)، وقدمت الدراسة عدد من التوصيات لتفعيل دور الكليات التربية بجامعة شقراء في تحقيق المسئولية الاجتماعية من أهمها: تضمين المسئولية الاجتماعية ومفاهيمها في البرامج التعليمية، القيام بالدراسات التتبعية التي تستخدم نتائجها لمعرفة ما إذا كان خريجي كليات التربية بجامعة شقراء يمكنهم التدريس بفعالية تؤدى إلى تعلم تلاميذهم، تطبيق أساليب تقييمية متنوعة يمكنها الكشف عن الأبعاد المختلفة لنمو الطلاب المعلمين، التوسع في البرامج والأنشطة الموجهة لخدمة المجتمع، إنشاء مراكز لخدمة المجتمع بكليات التربية بجامعة شقراء، انعكاس المسئولية الاجتماعية على الخطط الاستراتيجية لكليات التربية بجامعة شقراء.

وهدفت دراسة كيتنج (Keating, 2018) إلى تحليل دور ومسؤوليات الأساتذة في تطوير وتقييم المناهج الدراسية في التعليم العالي، وخاصة في مجال التمريض، والمنهج المستخدم في الدراسة هو منهج وصفي تحليلي، يستند إلى مراجعة الأدبيات والنظريات المتعلقة بتطوير وتقييم المناهج الدراسية، وكذلك على خبرات الباحثة كأستاذة في كلية التمريض.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الأساتذة لهم دور متعدد الأوجه في تطوير وتقييم المناهج الدراسية، يشمل التدريس الفعال والقدوة من خلال تطبيق نظريات التعلم المركزة على المتعلم والتصميم والاستراتيجيات التعليمية والتقويم المستمر للمتعلم والبرنامج ، وأنهم يحتاجون إلى مشاركة فعالة في عملية تطوير وتقييم المناهج الدراسية، سواء على مستوى المقرر أو المنهج أو البرنامج، وذلك من خلال التعاون مع زملائهم والإدارة والطلاب والشركاء في النظام الصحي، كما أن الأساتذة يحتاجون إلى تطوير مهاراتهم وكفاءاتهم في مجال تطوير وتقييم المناهج الدراسية، من خلال برامج التأهيل والتطوير المستمر، وكذلك من خلال المشاركة في أبحاث تؤدي إلى ممارسة مستندة إلى الأدلة في التعليم.

ومن ثم قدمت الدراسة بعض التوصيات منها: تعزيز دور الأساتذة في تطوير وتقييم المناهج الدراسية، من خلال إشراكهم في صنع القرارات وإبداء آرائهم وأفكارهم بشأن محتوى وطرائق التعليم والتقويم، وتحسين جودة التعليم وفعالية المناهج الدراسية، من خلال استخدام نظريات وإستراتيجيات تعزز التفاعل بين المتعلم والأستاذ وبيئة التعلم، وكذلك من خلال استخدام أساليب تقويم شاملة لقياس مخرجات التعلم على مستوى المقرر والبرنامج، وتطوير برامج تأهيل وتطوير مستمر للأساتذة، تركز على تحديث معارفهم ومهاراتهم في مجال تطوير وتقييم المناهج الدراسية، وكذلك على تعزيز البحث العلمي في هذا المجال.

وهدفت دراسة هويل وآخرين(Howell et al., 2022) إلى استعراض وتقييم الأدلة الموجودة عن دور التعليم العالي في التنمية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط المنخفض، وتحديد الفجوات والتحديات والفرص في هذا المجال،

واستخدمت الدراسة منهجًا صارمًا لمراجعة الأبحاث التي نشرت بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٠، واستخدمت إطارًا مفاهيميًا لتصنيف الأبحاث حسب أربعة وظائف للتعليم العالي (الإنتاج، التوزيع، التنظيم، والتغيير) وتسعة نتائج للتنمية (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية، الصحية، التكنولوجية، الإبداعية، والأخلاقية)

ومن أهم النتائج أن هناك أدلة متزايدة على أن التعليم العالي يسهم في تحقيق نتائج تنموية متعددة الأبعاد، خاصة في مجالات النمو الاقتصادي، والديمقراطية، والابتكار، كما وجدت أن هناك فجوات كبيرة في الأدلة بشأن دور التعليم العالي في بعض المجالات مثل التغير المناخي، والصحة، والثقافة، كما أشارت إلى أن هناك تحديات في قياس وفهم آثار التعليم العالي على التنمية بسبب التأثيرات غير المباشرة وغير المقصودة وغير المتسقة، ومن ثم أوصت الدراسة بزيادة الاستثمار في التعليم العالي كأداة للتنمية المستدامة، وزيادة التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والشركاء التنمويين لزيادة تأثيرها، كما أوصت بإجراء المزيد من الأبحاث لسد الفجوات في الأدلة وتحسين جودة وإتاحة البيانات، وبإشراك جميع أصحاب المصلحة في تحديد أولويات وأهداف التعليم العالي.

وهدفت دراسة نيلهولم (Nilholm, 2020) إلى استعراض وتقييم النظريات المتعلقة بالتربية الشاملة، وتقديم اقتراحات لتطوير نظريات أكثر فعالية في تغيير الممارسة التربوية، واستخدمت منهجًا نقديًا وتحليليًا للأبحاث السابقة في مجال التربية الشاملة، وتستخدم دراسات حالة كأداة لإثبات قيمة النظريات في تحسين الممارسة، وأبرزت نتائجها بعض النظريات ذات النطاق المحدود والنطاق الأوسع التي تناولت التربية الشاملة، مثل نظرية التعلم المشارك ونظرية التحول المؤسسي، وأشارت إلى أن هذه النظريات لها مزايا وعيوب، كما أشارت إلى أن هناك نقصًا في النظريات التي أثبتت فعاليتها تجريبيًا في تطوير أنظمة ومدارس وفصول دراسية أكثر شمولية، ومن ثم أوصت باستخدام دراسات الحالة كأداة مناسبة لتطوير نظريات التربية الشاملة وإجراء المزيد من الأبحاث في هذا المجال.

وهدفت دراسة الحربي (٢٠٢٢) إلى تطوير دور القيادات الأكاديمية في تنمية المسئولية الاجتماعية بالوظائف الجامعية؛ وسعت الدراسة لتحقيق ذلك من خلال تحديد متطلبات تطوير دور القيادات الأكاديمية في تنمية المسئولية الاجتماعية بوظيفة(التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع) واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتكونت العينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الملك خالد، وأسفرت النتائج بأهمية المتطلبات؛ حيث تراوحت درجتها ما بين عالية جدا وعالية، وأوصت الدراسة بنشر ثقافة المسئولية الاجتماعية في الأوساط الأكاديمية، واستحداث برنامج بكلية التربية لا يقل عن الدبلوم العالي خاص بالواجبات المجتمعية والمسئولية المترتبة على ذلك. ونظمت الأمم المتحدة ندوة (United Nations Academic Impact, 2022) بهدف استكشاف دور مؤسسات التعليم العالي في التحول اللازم للتعليم المستقبلي من

أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال مناقشة قضايا مثل العولمة والابتكار والشراكات والتضامن، وكان المنهج المستخدم في الدراسة هو منهج حواري تفاعلي، يستند إلى تنظيم ندوة دولية بالتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة نيويورك، شارك فيها خبراء وأكاديميون ومسؤولون وطلاب من مختلف أنحاء العالم، وتبادلوا آراءهم وخبراتهم وأفكارهم حول التحديات والفرص التي تواجه التعليم العالي في ضوء التغيرات العالمية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الندوة أن مؤسسات التعليم العالي لها دور حاسم في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال إعداد الأجيال القادمة بالمهارات والقيم والثقافات اللازمة لبناء مجتمعات صحية وشاملة ومسؤولة، وأن مؤسسات التعليم العالي تحتاج إلى إعادة تصور دورها في ضوء التحولات الرقمية والبيئية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها العالم، وذلك من خلال ابتكار حلول جديدة للتعليم عن بُعد والتعليم المستند إلى المشاركة والتعاون والتفكير النقدي والإبداعي، كما أنها تحتاج إلى تعزيز شراكاتها مع بعضها البعض ومع القطاعات الأخرى من المجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص، وذلك من خلال تبادل الموارد والخبرات والأفضليات، وإنشاء شبكات عالمية للتضامن والتأثير.

وباستعراض الدراسات السابقة يتضح أنها أشارت إلى أن كليات التربية تحمل مسئولية اجتماعية كبيرة تجاه المجتمع والتنمية المستدامة؛ لأنها تشارك في إعداد جيل من المواطنين المسئولين والمشاركين في حل المشكلات والتحديات التي تواجههم، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم وقيمهم واتجاهاتهم، كما أكدت على أن كليات التربية تسعى إلى تنمية المسئولية الاجتماعية لدي طلابها من خلال توفير برامج تعليمية وأنشطة طلابية وفرص تطوعية وخدمة مجتمعية، تهدف إلى زيادة الوعي بأهمية التعليم في خدمة المجتمع، وتطوير مفهوم المواطنة الفاعلة، وتحسين الكفاءة المهنية والشخصية، وتعزيز روح التضامن والانتماء، وأن كليات التربية تواجه بعض المعوقات والصعوبات في تحقيق دورها في المسئولية الاجتماعية، مثل قلة الموارد والإمكانات، وضعف التنسيق والتعاون مع الجهات المختصة، وغياب ثقافة المسئولية الاجتماعية لدي بعض الطلاب، وقلة الحوافز والمكافآت التشجيعية؛ ومن ثم فإن كليات التربية بحاجة إلى رؤية مستقبلية لتطوير دورها في المسئولية الاجتماعية، تشمل تحديد أهداف وخطط وبرامج وأدوار محددة لكافة أطراف العملية التربوية، وإشراك المجتمع في صناعة القرار التربوي، وإقامة شراكات فاعلة مع القطاعات الأخرى، وتقدير جهود المتفوقين والمبدعين، وهو ما حاولت الدراسة الحالية القيام به.

- **الجزء الثاني – الإطار النظري للبحث**

أجاب الإطار النظري للبحث عن الأسئلة من الأول إلى الثالث، وللإجابة عنها جاء الإطار النظري في ثلاثة محاور، هي الأطر النظرية للمسئولية المجتمعية لكليات التربية في مصر، وأهم المتغيرات العالمية الداعية لتطوير التعليم العام في

مصر، وأبرز الاتجاهات الحديثة فيما يتعلق بتفعيل دور كليات التربية في تحقيق مسؤوليتها المجتمعية تجاه تطوير التعليم. وفيما يلي تفصيل هذه المحاور:

- **المحور الأول- الأسس النظرية للمسئولية الاجتماعية للجامعات**

تشكل المسئولية الاجتماعية ركنا مهما من أساسيات الحياة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات؛ ولذلك فهي مطلب مهم من مطالب إعداد الأفراد في المجتمعات المختلفة ليتحملوا واجباتهم تجاه جماعاتهم ومجتمعاتهم، وبقدر وعي الأفراد والمؤسسات بمسئولياتهم الاجتماعية تكون درجة الاتقاء المجتمع وتقدمه الحضاري، ويمكن توضيح الأسس النظرية للمسئولية الاجتماعية في العناصر التالية:

١/ ١ مفهوم المسئولية الاجتماعية

ظهر مفهوم المسئولية الاجتماعية في الغرب وكان يرتبط بالأساس بالدور الاجتماعي للشركات ومؤسسات القطاع الخاص، وهناك تياران مختلفان في تعريف هذا المفهوم:

- الأول ويستمد قوته من الدراسات النفسية، ويركز على سمات الشخص المسؤول اجتماعيًا، وفي مقدمتها الوفاء بالتزاماته تجاه الجماعة، وهو شخص يُعتمَد عليه ويُنفذ عادة ما يعد به، ويحقق الأهداف المرجوة منه، ويفكر في مصلحته ومصلحة الجماعة؛
- أما التيار الثاني فيستمد شرعيته من دراسات الإدارة والعلاقات العامة، ويؤكد على أهمية إلزام المنشآت بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، خاصة بعد أن أصبح التوجه العام يتمثل في تحقيق مصالح المشاريع والمؤسسات على حساب المصلحة العامة للجمهور، وأدى هذا المناخ إلى الاهتمام بمفهوم المسئولية الاجتماعية لهذه الشركات.

وقد طرأت تغيرات عدة على هذا المفهوم منذ ظهوره في الغرب، ويمكن أن نميز في هذا الصدد بين أربع مراحل مهمة عرف فيها هذا المفهوم تطورا ملموسا وهي:

- المرحلة الأولى خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي التي ارتبط فيها مفهوم المسئولية الاجتماعية بحرص الشركات على القيام بدورها الاجتماعي تجاه المجتمع الذي تعيش فيه وتتفاعل معه.
- المرحلة الثانية خلال فترة السبعينيات والثمانينيات التي بدأ فيها الحديث يتنامى عن جوانب أخرى للمسئولية الاجتماعية لتتضمن الأبعاد الأخلاقية، والتطوعية، والقانونية، والخيرية، والإنسانية إلى المشاركة في مساعدة الحكومات على تحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع.
- المرحلة الثالثة خلال فترة التسعينيات التي بدأ فيها اهتمام الشركات، باعتبارها مؤسسات مسؤولة اجتماعيا، بالحفاظ على البيئة ودعم جهود الحكومات في هذا الجانب.

- والمرحلة الرابعة في بداية القرن الحادي والعشرين التي بدأ معها يتبلور اتجاه يتعامل مع المسئولية الاجتماعية من منظور أوسع يضم أبعادا عديدة، من بينها الالتزام تجاه المجتمع؛ والمساهمة في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحاربة الممارسات التجارية غير الأخلاقية؛ والالتزام بالقانون؛ والتطوع، وحماية البيئة؛ وتبني نهج الشفافية والمساءلة في الممارسات المجتمعية (*Shafiqur Rahman,2011,pp 166-167*).

وإذا كانت الاتجاهات السابقة تركز على جانب بعينه في مفهوم المسئولية الاجتماعية والأخلاقية، فإن هناك اتجاها بدأ يتبلور في السنوات القليلة الماضية، وينظر إلى المسئولية الاجتماعية والأخلاقية باعتبارها مفهوما شاملا له أبعاد تنموية ومجتمعية وأمنية وسياسية وأخلاقية وقانونية وخيرية .

وتأسيساً على الاتجاهات والتعريفات النظرية السابقة، يرى الباحث أن مفهوم المسئولية الاجتماعية والأخلاقية هو مفهوم شامل، سواء بالنسبة لأهدافه العامة التي لم تعد تقتصر على الجانب الاجتماعي الضيق الذي صاحب المفهوم عند نشأته في الغرب، وإنما باتت تتضمن جوانب أخرى عديدة، اقتصادية وثقافية وبيئية وتربوية وتعليمية وأمنية، أو بالنسبة للأطراف المعنية بهذا المفهوم، فخلافاً للنظرة التقليدية التي كانت تقصر فيها المسئولية الاجتماعية على القطاع الخاص، وتحديداً شركات ومؤسسات الأعمال، فإن المسئولية الاجتماعية والأخلاقية هي مسئولية تشاركية بالأساس تتكامل فيها جهود أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة بما فيها الأسرة والمدرسة والجامعة والإعلام ومنظمات المجتمع المدني، مع جهود الدولة في مختلف المجالات.

كما أن انتشار المسئولية الاجتماعية والأخلاقية في أي مجتمع هو دليل على امتلاكه القدرة على التنمية والتطور ومواجهة التحديات المختلفة وخاصة في مواجهة التطرف والإرهاب، ويجسد في الوقت ذاته تماسك هذا المجتمع، لأن تعاون جميع الأطراف المعنية (الأسرة – المدرسة – منظمات المجتمع المدني – الإعلام) في تنفيذ الاستراتيجية العامة للدولة في مواجهة التطرف والإرهاب، إنما يسهم في ترسيخ أمنها الوطني الشامل.

٢/١ أهمية تنمية المسئولية الاجتماعية

في ضوء الاتجاهات السابقة، فإن ثمة اتفاقا بين العديد من الباحثين على أن انتشار المسئولية الاجتماعية والأخلاقية في أي مجتمع يشكل أهمية بالغة في تنميته وتطوره في مجالات مختلفة، إذ إن استمرار عمل أي مؤسسة في المجتمع، بغض النظر عن تخصصها، يشترط أن توجه أنشطتها لخدمة وتنمية المجتمع المحيط بها. كما تلعب المسئولية الاجتماعية دوراً مهماً في استقرار الحياة للأفراد والمجتمعات، حيث تعمل على صيانة نظم المجتمع، وتحفظ قوانينه وحدوده من الاعتداء، خاصة إذا ما قام كل فرد وجماعة بالواجب والمسئولية تجاه المجتمع الذي يعيش فيه – (العامري، ٢٠٠٦، ص ٥١ -٥٤)

كما تعد المسئولية الاجتماعية، في الوقت ذاته، مطلباً مهمّاً من أجل إعداد النشء لتحمُّل دوره في المستقبل والقيام به خير قيام والمشاركة في بناء المجتمع، وتقاس قيمة الفرد في مجتمعه بمدى تحمله المسئولية تجاه نفسه وتجاه الآخرين، بحيث يعتبر الشخص المسؤول على قدر من السلامة والصحةٍ النفسيةٍ –(شريت، ٢٠٠٣، ٢٥)؛ ولهذا، فإن المسئولية الاجتماعية باتت معياراً مهماً ومؤشراً على تطور المجتمع ونموه، وهي مهمة يجب أن تقوم بها المؤسسات التثقيفية والتعليمية المسؤولة عن تنشئة المجتمع وخاصة فئة الشباب .

وتنبع أهمية المسئولية الاجتماعية للمؤسسة من كونها تعمل على تحسين صورتها في المجتمع، وتحسين مناخ العمل بها وبعث روح التعاون بين مختلف الأطراف، وتعكس مدى تجاوب المؤسسة الفعال مع التغيرات الحاصلة في احتياجات المجتمع وإسهامها في تنميته، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع؛ مما يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص، وعلى مستوى الدولة تعظم العوائد بسبب قيام منظماتها ومؤسساتها بأدوارهم الاجتماعية.

وقد برزت المسئولية الاجتماعية للمؤسسات نتيجة رغبة العديد منها التحول من الانغلاق على ذاتها إلى التركيز على بيئتها الخارجية التي تتأثر بها وتؤثر فيها، وبما أن العلاقات بين الجامعات ومجتمعاتها علاقة وثيقة باعتبارها أهم المؤسسات الاجتماعية التي تتأثر بالمناخ الاجتماعي المحيط بها وتؤثر فيه؛ فإنها – أي الجامعات - في حاجة لتقدير احتياجات المجتمع وتوفير مخرجات بشرية قادرة على التعامل مع تطلعات المجتمع ورؤيته المستقبلية.

١/ ٣ المسئوليةٍ الاجتماعية كمدخل رئيسي في مواجهة التطرف والإرهاب

انطلاقاً من المفهوم الشامل للمسئولية الاجتماعية يمكننا النظر إليها بوصفها أحد المداخل المهمة في مكافحة التطرف والإرهاب، واستكمال الجهود التي تقوم بها الدول في هذا المجال، لأن المسئولية الاجتماعية هي مسئولية تشاركية تلتزم فيها كافة مؤسسات المجتمع بالقيام بدورها في هذا السياق، فعلى سبيل المثال، حينما يكون أفراد المجتمع أكثر وعياً وإدراكاً بخطورة ظاهرة التطرف والإرهاب، فإنهم يكونون أكثر قدرة على اكتشاف وفرز الأفكار المتطرفة التي تسعى التنظيمات الجهادية والإرهابية إلى نشرها وعدم التفاعل معها.

وحينما تقوم الأسرة بدورها في تنشئة الأبناء بشكل سليم فإنها تعزز لديهم الثقة في النفس وتنمي لديهم الإحساس العميق بالمسئولية تجاه مجتمعهم، والمشاركة في تنميته والدفاع عنه في مواجهة أية تحديات تهدد أمنه واستقراره. وحينما تقوم المؤسسات التعليمية بدورها في بناء شخصية الطلاب وتشكيل مداركهم العامة، فإنها تحصنهم من أية أفكار متطرفة أو هدامة. الإعلام هو الآخر حينما يقوم بدوره التنويري والمعرفي فإنه يسهم في توعية أفراد المجتمع بخطورة التطرف والإرهاب، وضرورة الاصطفاف الوطني للتصدي له.

وضمن هذا السياق، تقوم مؤسسات التعليم بدور حيوي في تعزيز مفهوم المسئولية الاجتماعية والأخلاقية، من خلال دورها في تحصين ووقاية أفراد المجتمع من الأفكار المتطرفة، وكذلك تنويرهم وزيادة وعيهم بمخاطر الجماعات والتنظيمات المتطرفة. كما أنها تتعاون مع مؤسسات المجتمع الأخرى في القيام بهذا الدور المهم.

وقد تزايدت أهمية التعليم في مواجهة التطرف والإرهاب في السنوات الأخيرة، خاصة أن العديد من الحركات السياسية والأيديلوجية بدأت تنظر إلى التعليم بوصفه نافذة يمكن من خلالها غرس وجهات نظرها وقيمها في المجتمع، حيث تقوم الحركات المتطرفة باستغلال التعليم في تقديم تفسيرات متعصبة للدين والثقافة تسهم في زيادة عدم تقبل الآخر، كما تحرض على العنف والكراهية، ومن ثم فإن هناك حاجة ماسة إلى إدماج التعليم ضمن أي استراتيجية فاعلة لمواجهة التطرف العنيف – (اندرليني، ٢٠١٧، ص ٨ -٩).

وبات اللجوء إلى التعليم كوسيلة للوقاية ومحاربة التطرف والإرهاب توجهاً دولياً متنامياً من أجل فهم أعمق لظاهرة التطرف والإرهاب، حيث تزايد الاهتمام بالوسائل والجهود الرامية إلى معالجة البيئة المواتية للمتطرفين لنشر أيديولوجياتهم وتجنيد مؤيديهم. وترسخت قناعات العديد من دول العالم بأن التعليم هو أحد أهم الأدوات المهمة للوصول إلى الشباب، والعمل على تغيير مداركهم وتحصينيهم ضد التطرف. ولهذا أصبحت الحكومات تقوم بتمويل التدابير التي تكافح التطرف العنيف كجزء من برامج التعليم. كما يوصي البنك الدولي بتعزيز التعاون بين الحكومات وبين شركاء التنمية معًا لتحديد الطرق العديدة التي يمكن بها استخدام التعليم لبناء المرونة والحد من التطرف – (Samantha de Silva, 2016, p9).

وتؤكد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في السياق ذاته، على أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به التعليم في مواجهة التطرف العنيف، باعتباره يمثل قوّة إقناع كبيرة، خاصة إذا كان هذا التعليم يسعى إلى معالجة الظروف الكامنة التي تدفعُ الأفراد إلى الانضمامِ إلى المجموعات المتطرّفة العنيفة. وقد أصدرت اليونسكو عام ٢٠١٨ دليلا استرشاديا لصُناع السياسات، يوضح كيفية إسهام التعليم في إيجاد البيئة المناهضة للتطرف، وذلك من خلال غرس الوعي الكافي وبنائه لدى المتعلمين مما يمكنهم من مواجهة والتصدي للأفكار والآراء والمعتقدات المتطرفة ومحاربة الغلو والتشدد – (اليونسكو، ٢٠١٨، ص ٤).

في الوقت ذاته، فإن المعلم يمثل أحد المحاور الرئيسية المهمة في توعية الطلاب بخطورة الفكر المتطرف، الأمر الذي يتطلب إخضاعه لمعايير عالية تقيّم توازنه الفكري، ومدى وسطيته، وقدرته على تعزيز مظاهر الانتماء والولاء، ونشر القيم الإيجابية، لا سيّما أنّ المعلم في الواقع التربوي لديه مجالاتٍ واسعة في تشكيل ضمير الشباب وطريقة تفكير الأجيال الناشئة، كما يمكن للمعلم أن يشكل جسرًا

بين المدرسة، والعائلات، والمجتمع المحلّي الأوسع لضمان عمل جميع الجهات المعنية نحو غايةٍ مشتركة لدعم ومساعدة المتعلمين المعرّضين للخطر – (اليونسكو، ٢٠١٨، ص ٤٤ -٤٦)، وهنا يبرز الدور المهم الذي تؤديه كليات التربية في تشكيل عقول خريجيها وحمايتهم من مخاطر الإرهاب والتطرف والانحراف حفاظا على الأجيال التالية التي سيكون هؤلاء المعلمون مسئولين عن تشكيل قيمهم واتجاهاتهم.

١/ ٤ المسئولية الاجتماعية كمدخل لعملية التنمية الشاملة/ المستدامة

استخدمت عبارة التنمية المستدامة للمرة الأولى عام ١٩٨٠ في الاستراتيجية العالمية للبقاء، وقد عرفت وقتها بأنها التنمية التي تجيب حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر، ثم تطور المفهوم عام ١٩٩١ ليتضمن تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية، وتهدف التنمية المستدامة تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة هي: الاندماج والتكامل البيئي، وتحسين العدالة الاجتماعية، وتحسين الفاعلية الاقتصادية.

والمسئولية الاجتماعية هي شكل من أشكال المساهمة في التنمية المستدامة؛ فبشكل عام، تعتبر المسئولية الاجتماعية هي الالتزام الأخلاقي للأفراد والمنظمات بالعمل لصالح المجتمع والبيئة، بينما تعتبر التنمية الشاملة هي التنمية التي تحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي دون المساس بحقوق وفرص الأجيال الحالية والمستقبلية. العلاقة بين المسئولية الاجتماعية والتنمية الشاملة هي علاقة تآزرية وتكاملية.

أبرزت الأدبيات السابقة العلاقة الوطيدة بين التعليم والتنمية، وناقشت الدور السائد للتعليم كسائق للتنمية، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو غيره، وكذلك الدور التأسيسي للتعليم كحالة قومية أو حق إنساني أو تنمية بشرية، واستعرضت التحديات والفرص التي تواجه التعليم في ضوء أهداف التنمية المستدامة؛ حيث أشارت أن التعليم له دور مهم في تحقيق التنمية، من خلال تحسين دخول وصحة وجودة حياة الأفراد والمجتمعات، وزيادة الإنتاجية والابتكار والتنافسية، وتعزيز المشاركة السياسية والديمقراطية والسلام، وأنه حالة قومية تعبر عن هوية وثقافة وقيم كل دولة، وهو حق إنساني أساسي يضمن كرامة وحرية كل فرد، وهو تنمية بشرية تهدف إلى تحقيق الإمكانات الكاملة لكل شخص، كما أنه يواجه تحديات كبيرة في ظل التغيرات العالمية، مثل العولمة والتحول الرقمي والأزمات البيئية والصحية والإنسانية، ويلزمه التكيف مع هذه التغيرات من خلال ابتكار حلول جديدة لضمان جودة وإنصاف وشمولية التعليم. (McCowan, 2019) . ومن ثم، يمثل التعليم حجر الزاوية في برامج التحديث والتطوير لتحقيق أهداف التنمية الشاملة ومواجهة متطلبات المستقبل في إطار مبدأ المسئولية الاجتماعية، وهنا تبرز الحاجة إلى تعليم يهدف إلى إعداد مواطن قادر على مواكبة تحديات العصر ومواجهة متطلبات المستقبل، وهو ما يتطلب أن

تتحمل كليات التربية مسئوليتها الاجتماعية لتحقيق متطلبات التنمية، والعمل على تطوير برامجها وتركيزها على بناء أجيال صانعة للمعرفة والمعلومات بما يسهم في إثراء معارف الطلاب ومهاراتهم واتجاهاتهم ليكونوا قادرين على تحمل مسئولياتهم في عالم الغد، وربط برامج الإعداد باحتياجات التنمية الشاملة وتطويرها في ضوء استراتيجيات التنمية التي أطلقتها مصر.

وأشار الشربيني والجلوي(٢٠٢٣، ٥٨) إلى مجموعة من السمات والخصائص والمتطلبات التي ينبغي توافرها لدى المواطن المصري للقيام بواجباته وأدواره في الجمهورية الجديدة وفي ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، وأهم هذه المتطلبات أن يتمتع بروح المبادرة والمشاركة بفاعلية، ويتحمل المسئولية على المستوى الفردي والجماعي، ويمارس السلوكيات الأخلاقية ويعمل على مكافحة الفساد، ويمتلك المهارات التكنولوجية اللازمة للتعامل مع التقنيات الحديثة وعملية التحول الرقمي في مؤسسات الدولة، ويعرض وجهات النظر ويتقبل الرأي والرأي الآخر ويتواصل بفاعلية مع الآخرين، ويستطيع أن يوظف مهارات التفكير بأشكاله العديدة (الناقد والإبداعي)، ويتسم بتطوير الذات والرغبة في التعلم المستمر، ويمتلك المهارات القيادية والقدرة على اتخاذ القرار ومهارات ريادة الأعمال.

وبما أن كليات التربية هي مؤسسات تعليمية تهدف إلى إعداد المعلمين والمربين والباحثين في مجالات التربية والتعليم، وتقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية والبحثية للمجتمع. فإنه يمكنها الإسهام في تحقيق المسئولية الاجتماعية والتنمية الشاملة من خلال::

- تطوير البرامج الأكاديمية التي تتضمن مفاهيم وقيم ومهارات المسئولية الاجتماعية، مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والتنوع والتضامن والتنمية المستدامة، وتشجيع التفكير النقدي والإبداعي والحلول المبتكرة للمشكلات الاجتماعية والبيئية.
- توفير فرص التعلم الخدمي أو التطوعي أو المجتمعي لطلاب كليات التربية، حيث يشاركون في أنشطة تخدم المجتمع وتحقق أهداف التنمية المستدامة، مثل التوعية الصحية أو البيئية أو الثقافية أو الحقوقية، أو دعم التعليم الأساسي أو المهني أو الخاص، أو المساهمة في حل المشكلات المحلية.
- تطبيق مبادئ الجودة والشفافية والمساءلة في إدارة كليات التربية، من خلال تطوير خطط استراتيجية تنسجم مع رؤى وأهداف الجامعة والدولة، وإشراك جميع أصحاب المصلحة في صنع القرارات والتقييم، وإظهار النتائج والإنجازات للجهات المانحة والشركاء والجمهور.
- تعزيز التعاون والشراكات مع مختلف القطاعات والفئات والجهات في المجتمع، من خلال إبرام اتفاقات أو مذكرات تفاهم أو عقود شراكة للتعاون في مجالات محددة، مثل تطوير المناهج أو تدريب المعلمين أو إجراء الأبحاث أو تقديم الخدمات.

١/ ٥- أهمية المسئولية الاجتماعية لكليات التربية

ويشير هذا العنصر إلى القيمة أو الفائدة التي تعود على المستوى الفردي أو المؤسسي أو المجتمعي نتيجة ممارسة المسئولية الاجتماعية من قبل كليات التربية، ومنها ما يلي:

- تحسين مخرجات كليات التربية من حيث الكفاءة والجودة والتميز، وتوفير برامج تعليمية وبحثية تلبي احتياجات سوق العمل والمجتمع، وإنتاج معارف وابتكارات تفيد في حل مشكلات المجتمع وتطويره.
- تزويد طلاب كلية التربية بالمهارات الأساسية والمهنية والشخصية، التي تؤهلهم لسوق العمل والقيادة، وتزويد أعضاء هيئة التدريس بالمهارات التدريسية والبحثية، التي تؤهلهم للإبداع والابتكار، وتزويد الإدارة بالمهارات الإدارية والقانونية، التي تؤهلهم للكفاءة والإخلاص.
- تخريج كفاءات مؤهلة لسوق العمل والقيادة عن طريق إعداد طلاب كلية التربية لأداء دورهم كمعلمين في المستقبل، بطريقة فعالة ومهنية، تؤدي إلى تحقيق أهداف التعليم، وإثراء شخصية طلابهم، وغرس قيم المواطنة والديمقراطية في نفوسهم، كما يعني إعداد طلاب كلية التربية لأداء دورهم كقادة في المجتمع، بطريقة مسؤولة وإبداعية، تؤدي إلى تحقيق التغيير الإيجابي، وخدمة مصالح المجتمع.
- المساهمة في رفع مستوى الثقافة والوعي لدى المجتمع، من خلال تقديم خدمات مجتمعية متنوعة، تشمل البرامج والدورات والورش التدريبية، والأنشطة والفعاليات والحملات، التي تستهدف تطوير مهارات وقدرات أفراد المجتمع، وخدمة قضاياه وحل مشكلاته.
- نشر ثقافة المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمع، من خلال تضمين هذه القيم في المناهج والأنشطة التربوية، وتقديم نماذج إيجابية لهذه القيم من قبل كادر كلية التربية، وتشجيع المجتمع على مشاركة هذه القيم في تعاملاته مع بعضه، واحترام حقوق الآخر.
- المساهمة في حماية البيئة من التدهور والإضرار، من خلال نشر الوعى البيئى لدي طلاب كلية التربية، وإشراكهم في أنشطة بيئية مختلفة، كذلك يعنى المساهمة في حفظ التراث من الاندثار أو التشوه من خلال نشر الثقافة التراثية لدى طلاب كلية التربية.

• المحور الثاني-أهم المتغيرات العالمية الداعية لتطوير التعليم في مصر

من أبرز سمات العصر الحالي التقدم التكنولوجي الذي يجعل العالم قرية صغيرة بحيث ما يحدث في مكان في العالم يستطيع أي فرد على مستوى العالم يملك هاتفا ذكيا أو راديو أو تليفزيون أو كمبيوتر متصلا بالأنترنت أن يكون على علم به، فنحن نعيش عامل من التقدم التكنولوجي الذي قلل إلى حد كبير من المسافات بين الأفراد والأمم، وأسهم هذا الترابط في ظهور ما يعرف بظاهرة العولمة التي يمكن تعريفها بأنها زيادة حرية تنقل الأشخاص والبضائع والخدمات

والمعلومات والأموال عبر الحدود الوطنية، والتعليم الرسمي ليس بمعزل عن هذه الحركة (Chacko & Lin, 2015).

ويشهد العصر الحالي تقدما كبيرا علميا وتكنولوجيا هائلا في جميع الميادين لم يعرفه المجتمع البشري منذ القدم، سواء في طرق الحصول على المعرفة أو نقاها أو تخزينها وكيفية التعامل معها واستخدامها في مجالات الحياة المتنوعة، وصاحب هذه الثورة متغيرات جديدة أثرت على المجتمع بمختلف أنظمته التعليمية والثقافية والاقتصادية، حيث اختزلت الزمان والمكان ويسرت عملية التواصل بين الأفراد على مستوى العالم عملية يسيرة.

ورغم المنافع الجمة التي عادت على البشرية من هذه الثورة العلمية والتكنولوجية؛ فقد كان لها آثارها السلبية، فقد أصبح التقدم مصدرا للبطالة وخاصة بين الشباب؛ مما يؤدي لمظاهر سلبية كالاتجاه للعنف للتنفيس عن الطاقة، وكثرت مظاهر الاتكالية والسلبية وعدم تحمل المسئولية وعدم الولاء للمجتمعات بالصورة المطلوبة نتيجة عدم تحقيق أهدافهم.

وقد نتج عن هذا التقدم تزايد في حجم المعارف الإنسانية، وظهور بعض القضايا والمشكلات والتحديات العالمية المعاصرة، وانعكس ذلك على الأنظمة التعليمية ومكوناتها بما فيها عملية اختيار المحتوى التعليمي الذي أصبح يشكل أهم العقبات التي تواجه خبراء المناهج والبرامج الدراسية في جميع مراحل التعليم، وذلك يستوجب تحسين برامج كليات التربية لإكساب طلابها القدر المناسب من المعرفة الوظيفية لمواجهة تلك المشكلات والتحديات والبحث عن حلول لها.(الشربيني، والجلوي، ٢٠٢٣، ٣٤)

وفي إطار العولمة، وعصر تسارع المعرفة، تتجه الأنظار إلى التربية لمواجهة التحديات عن طريق نظام تربوي قادر على تنمية الموارد البشرية والمادية، ولا تستطيع التربية تحقيق ذلك ما لم تقم مؤسسات إعداد المعلمين بواجبها على النحو الأمثل، ومن هنا كان الحديث عن تطوير إعداد المعلم وتدريبه مواكبا وسابقا لكل حركة من حركات التطوير التربوي، ومن ثم فقد تغير دور المعلم من الدور التقليدي الذي كان يضطلع به إلى ضرورة التركيز في برامج إعداده على مكونات أو أدوار جديدة يجدر به القيام بها لمجابهة تحديات القرن الحادي والعشرين وهي: أنه ميسر لعملية التعليم، ومسئول عن الإعداد الثقافي لطلابه، الخبرة والتمكن من المحتوى التعليمي الذي يعد من أجله، وقائد للتعلم التعاون بين الطلاب(Vitrella, Others, 2015).

وتتطلب طبيعة العصر الذي نعيش فيه حالياً الاهتمام بطريقة الوصول إلى المعرفة أي بطريقة التفكير، والعمليات العقلية التي يتوصل بها العلماء إلى اكتشافاتهم، والتعرف على المصادر المتنوعة المتاحة للمعرفة، وتنظيم استخدامها إلى جانب الاهتمام بالمعرفة ذاتها، كما أن الكتاب المدرسي والجامعي لم يعد هو المصدر الوحيد لعمليات التعليم والتعلم، بل تعددت مصادر المعرفة، من وسائط

ومختبرات حاسوب وتكنولوجيا تعليم متقدمة يمكن الإفادة منها، وفي مجتمع المعرفة هذا لا يمكن أن يكون هناك أي نشاط في مجال من مجالات الحياة من دون توظيف للتقنية وتطبيقاتها المختلفة؛ لأنها تمثل أدوات التعامل مع عصر المعلومات والمعارف، وهذا يتطلب أن يتم دمج التقنية ونتاجاتها المختلفة والمتوافرة في الخطط التعليمية بما يتوافق مع طبيعة المقررات والمتعلمين وتطلعاتهم واحتياجاتهم، ومن المعروف أن التقنية لن تحل محل المعلم، ولكنها تعطيه الفرص وتحرره من بعض الأدوار التقليدية حتى يتفرغ للأدوار الجديدة والجيدة التي يحتاجها عصرنا الحاضر.... وهناك حاجة مُلحَّة لتطوير مقررات تقنيات التعليم، ومقررات الحاسوب، التي تقدم ضمن برامج إعداد المعلم حيث إن محتوياتها قديمة جدا، ولا تتوافق مع مستجدات هذا المجال المتطورة بشكل متسارع، كما أن تقديمها لمعلمي المستقبل يتم بطريقة تقليدية ونظرية بدرجة كبيرة، ولا تركز عملية تقديم وتدريس هذه المقررات على الجوانب التطبيقية وهذا لا يحقق الهدف في تحول العاملين في المجال التربوي بمختلف مسئولياتهم وطلابهم من مجرد مستهلكين للتقنية إلى منتجين للتقنية وتطبيقاتها المختلفة (الشهراني، ١٤٣٧: ٦ -٣٢).

إن استعراض الواقع والنظرة إليه نظرة تحليلية يشير إلى أن ما يحدث حاليا في مناهج الدول العربية يعد قاصرا في مجال بناء المواطن الذي يستطيع أن يحمل مسئوليات الحاضر ومشكلات المستقبل، والأمر في هذه الحدود يعني أن المناهج في معظم الدول العربية لا تزال بعيدة إلى حد كبير عن التكنولوجيا المعاصرة وكذلك بعيدة عن التطور العلمي والثورة المعلوماتية، ولذا لا يزال هناك رباط شديد وثيق بين المتعلم والكتاب المدرسي، وهذا في حد ذاته كافٍ لإعداد أبناء زمن ولى منذ سنوات عديدة، ولكن مع عالم الحاسبات وشبكات المعلومات والأقمار الصناعية التي تجوب الفضاء كله لم يعد هذا المواطن مناسبا لهذا العصر، وبالتالي فإن الخريجين لم يعدوا الإعداد المناسب للقيام بأدوارهم في عصر التطور العلمي والتكنولوجي، حيث التنافس، وحيث تسعى كل دولة إلى فرض سيطرتها على دول أخرى، وقد يكون ذلك سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا، وهكذا فإن بناء الشخصية العربية المتكاملة وفق هذا الإطار إنما يعني إعداده للحاضر والمستقبل معا، وهو أمر يشتمل على تقدير الذات وتنميتها وتأهيلها لتقوم بهذه الأدوار(اللقاني ومحمد، ٢٠٠١: ٥١).

ويفرض هذا ضرورة "إعادة النظر في السياسة التعليمية وأهدافها بما يتناسب مع ما نريده كمجتمع من هذه المدرسة، ذلك أنه في ضوء التنامي المستمر للمعرفة الإنسانية، وما نطمح إليه من بناء مجتمع المعرفة، لا ينبغي أن تكون وظيفة التعليم هي مجرد النقل الآلي للمعلومات، ولكن تنمية قدرات الطلاب على التفكير بأنواعه المختلفة، والتفاعل بإيجابية مع التغيرات السريعة في المجالات المختلفة،، واستشراف هذه التغيرات والاستعداد لها (الحوت، ٢٠٠٤، ٥٧)؛ وإعادة التفكير في محتوى التعلم؛ لتتمحور حول الطالب، والتركيز على إكساب

الخريجين مجموعة المعارف والمهارات والكفاءات التي يحتاجونها للنجاح في أي وقت مع تغيير سوق العمل، مع الالتزام بجودة أفضل في التدريس والتعلم (European Commission, 2013: 4-5).

وهذا يعني أن تركز المناهج على كيفية الحصول على المعرفة من مصادرها بدلا من تركيزها على قضية المعرفة ذاتها؛ فكمية المعلومات المقدمة للطالب مهما كان مقدارها في عصر التطور السريع الذي نعيشه لم تعد تنفع طويلا لأنها لا تلبث إلا قليلا حتى يظهر ما هو أكثر منها نفعا في ظل هذا الطوفان المتجدد من المعلومات في متناول من اكتسب مهارة الحصول على المصادر والبحث فيها لاستخراج ما يريد، كما يعني أيضا إعادة النظر في المقررات التي تدرس لطلاب كليات التربية واستبعاد بعض المقررات التي لا تتفق مع الأهداف ومخرجات التعلم المناسبة للقرن الحادي والعشرين مع ضرورة تحقيق التكامل بين جوانب الإعداد الثلاثة للمعلمين: المهني والأكاديمي والثقافي (El-latif, & Mohamed, 2013: 45-65).

كما أن متطلبات العصر والتحديات التي نواجهها، تتطلب إعداد مواطن متفتح الذهن، قادر على مواكبة ثورة المعلومات والاتصالات، والدخول في عالم التكنولوجيا المتقدمة، وأن تكون لديه القدرة على التفكير الخلاق والإبداع والابتكار والتكيف والتميز بمواصفات عصرية، وفى ضوء هذه المتغيرات المعاصرة حدث تطور في دور المدرسة والمؤسسات التعليمية المختلفة بحيث أصبح هذا الدور يتمثل في توفير بيئة مواتية لعمليات التعليم والتعلم والتنمية، وتوفير مصادر متنوعة للمعرفة والاستخدام الأمثل لهذه المصادر والمكتبات، وأصبحت مراكز مصادر التعلم الإلكترونية((Learning Resources Centers مكوناتٍ أساسيةٍ للمؤسسة التعليمية؛ وبذلك تغير دور المعلم تغيرا جذريا ومتجددا ومتنوعا، وتحول هذا الدور من ناقل للمعرفة إلى موجه ومرشد وباحث وميسر للعملية التعليمية التعليمية، و أصبحت مهمته الأساسية تركز على إطلاق قدرات تلاميذه وطلابه على التعلم مدى الحياة (محمود، ٢٠٠٤: ١٨٧).

ولربما لا يكتب لأي من اتجاهات تطوير التعليم النجاح المطلوب، والمستهدف في زماننا الحالي -الذي وصف بزمان التكنولوجيا -دون أن تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أصبحت بمثابة العمود الفقري للمؤسسات التعليمية (Al-Oteawi,2002: 2).

وإذا كانت أغلب وجهات النظر حول الإصلاح التربوي قد تركزت على استثمار معطيات التقنية المعلوماتية لإحداث التحول في النموذج التربوي باعتبار أن التقنية تحتل دائما مركز الصدارة في التخطيط التربوي على حساب المنظور الشامل للتغيير التربوي، وتأسيس مشروع مدرسة المستقبل والإصلاح التربوي على التقنية ليس خطأ بحد ذاته، ولكن الخطأ هو النظر إلى التقنية بمفردها، وكأنها قادرة على إحداث التغيير المنشود حتى أصبح أمرا شائعا أن تمتلئ العربة بالعتاد

قبل إعداد الحصان التربوي، ولذلك لا غرابة أن تصبح المدرسة ميدانا لتجارب مكلفة القليل منها فقط كان له بعض التأثيرات الإيجابية، ولكنها تأثيرات لم تصل إلى جوهر المشروع التربوي "التعليم الصفي" ولذا لم تكن قادرة على إحداث تحول ملموس في النموذج التربوي، وفي إطار التركيز على البعد التقني المعلوماتي باعتباره العصا السحرية لنقل مدارسنا التقليدية إلى مدارس المستقبل يجب مراعاة الآتي(المنوفي، ٢٠٠٩: ٢٥٤ -٢٥٥).

- أنه ليس بالتقنية وحدها يحدث التحول الحقيقي في النموذج التربوي لمدرسة المستقبل، وإنما يتطلب ذلك حدوث تغيير جوهري في افتراضات التربويين الفلسفية والنظرية حول الكيفية التي يتعلم بها الفرد وتوظيف التقنية في ضوء هذه الافتراضات.
- إن استخدام التقنية كأدوات للتدريس المباشر بدلا من أدوات للتعلم يتعلم الطالب معها وليس منها، سيكون قاصرا على إحداث تغيير جوهري في النموذج التربوي ولذا ينبغي أن تتغير الطرق التي نستخدم بها التقنية من أدواتها التقليدية (التقنية كمعلم) إلى التقنية كأدوات لتعلم نشط وبنيوي ومقصود وأصيل وتعاوني ويتبع ذلك بالضرورة إعادة النظر بدور المعلم والمتعلم في ضوء مضامين هذا الدور الجديد للتقنية في مدرسة المستقبل.
- إن تركيز برامج الثقافة المعلوماتية للطلاب حول المهارات الأساسية في استخدام الحواسيب والمصادر التقنية الأخرى، وإهمال مهارات أخرى عديدة ومهمة لن يكون كافيا لإعداد طالب مثقف معلوماتيا يعرف متى وكيف يحدد حاجاته أو مشكلاته المعلوماتية، ويطور بدائل حلولها ويقوم كفاءة وفاعلية الحل المعلوماتي.
- لكي نستخدم التقنية بفاعلية في المدرسة يجب أن تكون جزءا من خطة شاملة لتطوير التعليم وبعبارة أخرى يجب دمجها بشكل كامل في خطط تحسين المدارس وخطط المناهج وخطط النمو المهني وجميع الخطط التربوية التي توضع بواسطة القيادات التربوية، وأن تحقيق عائد تربوي مرض من التقنية يتطلب أن ينظر إلى التقنية كأدوات لمقابلة حاجات جوهرية.

- **المحور الثالث-الاتجاهات الحديثة فيما يتعلق بدور كليات التربية في تطوير التعليم**

اهتمت دول العالم بالبحث في الأساليب المناسبة لتعظيم الاستفادة من رؤوس أموالها البشرية، واتخذ بعضها من الجامعات وسيلة للتركيز على تنمية المهارات المعرفية والبحثية لدى أعضاء هيئة التدريس والطلاب؛ ففي أوروبا وخلال العقدين الماضيين، بذلت بعض المحاولات لتطبيق نماذج رأس المال الفكري في الجامعات ومراكز البحوث في البلدان الأوروبية (Secundo, & Others: 2015: 420)؛ حيث تمثل الجامعات منطقة مثيرة للاهتمام بالبحوث؛ لأنها تعد ممثلا أساسيا في المجتمع القائم على المعرفة، وفي صميم جدول أعمال السياسات على مستوى الاتحاد الأوروبي (Secundo, & Others: 2015: 420)؛ فالجامعات لها دور محوري في التنمية الإقليمية والمؤسساتية، وذات إمكانات كبيرة في مجال تطوير

استراتيجيات التخصصات الذكية Smart Specialization وتنفيذها(Kempton & Others, 2013: 1).

وعلى اعتبار أن كليات التربية مؤسسات جامعية؛ فهي تشارك المؤسسات الجامعية الأخرى القيام بمثل تلك الأدوار، كما تعتبر كليات التربية بأدوارها المتنوعة أساس تطوير التعليم بكافة مراحله، إذ يأتي تكوين المعلم إعدادا وتدريبا على قمة أولوياتها ومهامها، والتكوين ذو الجودة للمعلم يسهم بشكل مباشر وحاسم في تطوير التعليم قبل الجامعي الذي تعتبر مخرجاته هي مدخلات التعليم العالي بكافة أنواعه (سلام، ٢٠١٤: ٩٦).

إن عملية التدريس معقدة فيها العديد من الأركان التي تتفاعل فيما بينها لإحداث عملية التعليم والتعلم وهي المعلم، والمادة الدراسية، والمتعلم، وبيئة التعليم، وتتفاعل هذه المكونات فيما بينها وتتآزر لتحقيق الأهداف التعليمية للعملية التربوية، وبإجماع التربويين يعد المعلم حجر الزاوية في العملية التربوية ودعامة كل إصلاح اجتماعي وتربوي.

وتتعدد إسهامات كليات التربية في إصلاح العملية التعليمية من كونها تمثل بيوت الخبرة للتربية والتعليم، من حيث طبيعة المقررات التربوية التي تسهم في إعداد القادة والإخصائيين في النواحي المختلفة لمهنة التعليم، وإجراء البحوث والدراسات لتطوير ممارسة العمل التعليمي، كما أن كليات التربية تقدم خدمات للمجتمع ترتبط بمجال التعليم عن طريق المراكز والوحدات التابعة لها، فكليات التربية تسهم بكل ما لديها من إمكانات بشرية ومادية في مساعدة مؤسسات التعليم على أداء دورها بكفاءة، ويتطلب هذا بالطبع اقتراب الكليات من المدارس لتتعرف على متطلباتها، وإمدادها بالمزيد من الأفكار والمعارف المتطورة والمستحدثة وذلك بهدف الاستثمار المستمر في قواها البشرية.

إن كليات التربية مراكز للخدمة التربوية، ومؤسسات علمية وبحثية تخرج أجيال المعلمين في التخصصات المختلفة، وتدعم البحث العلمي والتربوي، وتعزز من قيمه وتقاليده، وتسهم بالدور الحيوي في تهيئة مناخ الخلق والابتكار والإبداع، وتفرض تحديات القرن الحادي والعشرين على جودة كليات التربية من منظور عصري، واستيعاب آيات التغير التربوي، وربط الأبحاث العلمية التربوية بالطلاب في جميع مراحل التعليم المختلفة (شنودة، ٢٠٠٥: ١٨٩).

ويختلف واقع قيام كليات التربية بتطوير التعليم في مصر من كلية إلى أخرى، ومن جامعة إلى أخرى، ولكن بشكل عام يمكن القول: إن هناك جهودا مبذولة لتحسين دور كليات التربية في إعداد المعلمين والمربين والباحثين، والتعاون مع الوزارة والمدارس والمجتمع في تطوير التعليم. من بين هذه الجهود:

- المشاركة في تطبيق المشروع القومي لتطوير التعليم، الذي يهدف إلى تغيير المنظومة التعليمية بأكملها، وإدخال نظام تقييم جديد، وتطوير المناهج والبرامج، وإعداد الطلاب لسوق العمل والتنمية المستدامة.

- التعاون مع مركز تطوير المناهج في تأليف وتحرير وتطوير المناهج الدراسية، بحيث تتضمن مفاهيم وقيم ومهارات المسئولية الاجتماعية، وتشجع على التفكير النقدي والإبداعي والابتكار.
- تقديم برامج تأهيل وتدريب شاملة للمعلمين على تدريس المناهج الجديدة، بالتعاون مع الوزارة والشركاء الدوليين، مثل البنك الدولي واليونسف.
- إجراء أبحاث علمية وتطبيقية في مجالات التربية والتعليم، بحسب احتياجات المجتمع والسوق، وإسهامها في حل المشكلات الاجتماعية والبيئية، وإثراء المعرفة والثقافة.
- إقامة شراكات مع مختلف الجهات المعنية بالتعليم، مثل الوزارات والهيئات والمؤسسات والجهات الأهلية والخاصة، لتبادل الموارد والخبرات، وتنفيذ مشروعات مشتركة، وخدمة المجتمع.

وانطلاقا من المهام والمسئوليات التي يجب أن تقوم بها كليات التربية في عملية التطوير التربوي من خلال برامجها المختلفة في مجالات إعداد المعلم والمناهج والكتب الدراسية والوسائل التعليمية، ومن خلال رسالتها في خدمة المجتمع المحيط بها تبرز أهمية تعرض الدراسة الحالية لبعض الاتجاهات الحديثة في (إعداد المعلم وتنميته مهنيا -توجيه البحوث التربوية نحو التطوير بكافة أشكاله -دور كليات التربية في خدمة المجتمع) وذلك على النحو التالي:

٣/ ١ في مجال إعداد المعلم وتنميته مهنيا:

يؤدي التعليم دورا بارزا في تحقيق خطط التنمية للمجتمعات، وبه يمكن مواجهة التحديات العالمية والقضايا المعاصرة، ومن أجل مواكبة التطورات العالمية التي تحدث لا بد من الاهتمام ببناء الإنسان الواعي والملتزم بقضايا أمته وإعداد الإنسان المبدع، ومن هذا المنطلق فإن الارتقاء بالعملية التعليمية وتطويرها يبدأ من الارتقاء بالمعلم وإتقان برامج إعداده قبل وبعد الخدمة حتى يكون قادرا على القيام بواجباته التربوية كما ينبغي.

ويعد المعلم الركيزة الأساسية في النظام التعليمي وعليه تبنى جميع الآمال المستقبلية التي تهدف إلى تحسين العملية التعليمية، وهو من أبرز المدخلات البشرية للتعليم مع الطلبة، وتظهر أهمية الدور الذي يقوم به المعلمون من خلال تربية وتنشئة وتوجيه الأطفال والشباب للمستقبل، ومهما بُذِل من جهد في تطوير المناهج والأساليب التعليمية وأساليب التقويم فلن تجدي أقوى المناهج إعدادا ومحتوى ما لم يقم على تنفيذها معلم جيد يترجمها إلى سلوك وخبرات.

وقد أحدثت الاتجاهات التربوية الحديثة تغييرا جذريا في النظرة إلى وظيفة المعلم وطبيعة عمله؛ فقد كانت النظرة التقليدية إلى المعلم على أنه الخبير في نقل المعلومات إلى المتعلمين، وإصدار التوجيهات والأوامر فيما يجب أن يفعلوه أو يحفظوه، لكن النظرة إلى المعلم تطورت مع تطور الدور الذي يجب أن يقوم به، إلى أن أصبح المعلم منسقا وميسرا لعملية التعليم والتعلم، داخل حجرة الدراسة

وخارجها، فيشجع المتعلمين على البحث والاستقلال في التفكير والمحاكمة، وينمي الخيال المبدع (الشماس، ٢٠١١: ١٢٥).

وتتضمن هذه التوجهات الحديثة تكوين معلم يتصف بالآتي (المهدي، ٢٠٠٩: ٦٢٨).

- يلمّ بالإضافة إلى إتقان تخصصه إلمامًا شاملاً بالحاسب وشبكاته وبرمجيات العرض المختلفة.
- يمتلك إمكانية وضع منهجه الدراسي على شبكة الإنترنت، والتفاعل مع طلابه عن طريق هذه الشبكة.
- يمتلك مهارة إتقان لغة أجنبية بما يمكنه من القدرة على متابعة الجديد في مجال تخصصه العلمي، والقدرة على تفسير وشرح المصطلحات العلمية في مجاله.
- يمتلك مهارة البحث العلمي بما ينمي فيه صفة المعلم الباحث الذي يستطيع أن يعلم متعلميه، ليس فقط كيف يتعلمون، بل كيف يبحثون عن المعلومات، ثم الربط فيما بينها وتحليلها وفق رؤية نقدية شاملة وموضوعية.

وبناء على ذلك سادت العالم عدة توجهات في ميدان إعداد المعلم وتدريبه، ربما من أهمها اختيار الطالب/المعلم الكفء قبل التحاقه ببرنامج إعداده في كليات إعداد المعلمين من المستوى الجامعي، وتحديث برامج إعداده وتزويدها بالتكنولوجيا المعاصرة، وتطوير المناهج الدراسية بما يتوافق مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التقدم العالمية، والاهتمام بتخريج معلم قادر على تنمية قدرات الطلاب واكتشاف مواهبهم (الزهيري، ٢٠١٠: ٤٤٧)، ويمكن رصد التوجهات التالية في هذا المجال:

٣/ ١/ ١ - الاختيار والانتقاء الجيد لمدخلات كليات التربية

يعد الطالب بكليات التربية من أهم مدخلات العملية التعليمية بها، والمحور الرئيس لها؛ لذا يجب أن تتناول قضاياه وتحديد أدواره وتحديث برامج إعداده وتدريبه ليسهم ذلك في الإصلاح التربوي بصفة عامة، وفي تطوير واقع عمليات الإعداد الحالية؛ مما ينتج عنه نجاحه بالحقل التربوي، وقدرته على مواجهة المشكلات والتحديات المحلية والعالمية، وتحقيق جميع أدواره التي يجب أن يقوم بها على كافة المستويات. وتبدو أهمية ذلك الأمر في ضوء أن معظم من يلتحقون بكليات التربية لا يختارونها بأنفسهم بل يُوَجهون إلى تلك المؤسسات بناءً على الدرجات التي حصلوا عليها في اختبارات نهاية المرحلة الثانوية، وغالبا ما يتوجه هؤلاء إلى تلك المؤسسات بعد أن يكونوا قد فقدوا الأمل في الحصول على مقعد في كليات جامعية جاذبة، فمهنة التعليم لم تعد مهنة جاذبة، إذ إنها تزخر بالمشكلات التي تصرف العناصر الممتازة عنها، ومن أمثلة تلك المشكلات تدني المرتبات (مقارنة بمهن أخرى)، وعدم التقدير الاجتماعي المناسب، وظروف العمل غير المشجعة في أغلب الأحيان.

ورغم المقابلات الشخصية التي تعقدها كليات التربية للطلاب الذين أوفدوا إليها من مكتب التنسيق لتحديد القدرات الشخصية لممارسة مهنة التدريس، إلا أن تلك الاختبارات تكون في الغالب شكلية ولا تخرج عن كونها عملا روتينيا لا يميز بين من يمتلك تلك القدرات ومن لا يمتلكها، حيث يشير الواقع إلى أنها لا تتم وفق الأسس أو المعايير العلمية للانتقاء، وبالتالي يقبل في أغلب الأحوال جميع الطلاب.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يجب على الطالب الراغب في الالتحاق بمؤسسات إعداد المعلمين اجتياز مقابلة شخصية بهدف قياس مهارات الاتصال عند المتقدمين ومعرفة قدراتهم العقلية وخصائصهم الشخصية، ومرونتهم في التفكير، وكذلك اكتشاف مدى رغبة الطالب في الالتحاق في مجال مهنة التدريس أن يقوم الطالب بكتابة مقالات علمية حول شخصية أو قضية بيئية، أو اجتماعية معينة بهدف اكتشاف القدرات الكتابية للطالب في اللغة الإنجليزية، حيث يقوم الطلبة بإعداد هذه المقالات وهم في السنة النهائية بالمدرسة الثانوية، وبجانب معدلات الطالب في الثانوية ودرجته في اختبار القدرات فإن هناك اختبارا خاصا بالتخصص الدقيق داخل كليات التربية، وهذا يدخل تحت ما يسمى بمتطلبات خاصة بالقسم، وعلى الطالب أن يحقق الحد الأدنى من الدرجة المطلوبة أولا فليس له مكان فيه، وعليه البحث عن قسم آخر، كما أن هناك اهتماما بمعايير خاصة بالسمات الشخصية والنفسية عند الطلاب، مثل قدراته التواصلية وميوله واتجاهاته نحو مهنة التدريس وصحته العقلية والنفسية، وبعض الأقسام تحرص على إجراء مقابلة شخصية للمتقدم (الزبيدي، ٢٠١١: ٥٠). وتطبيقا لذلك يراعى انتقاء العناصر الصالحة بين الطلبة المرشحين للالتحاق بكليات التربية عن طريق معايير علمية سليمة وتربوية وصحية ملائمة، وتحديد جوانب شخصياتهم والمستوى الخلقي والاجتماعي لهم؛ لقياس الاتجاهات والميول نحو المهنة، والاستعدادات والقدرات المؤهلة لها مثل الاستقرار الانفعالي وسلامة الحواس وسلامة النطق، وسعة الثقافة العامة، والرغبة في مهنة التدريس.

ويقترح لتلافي سلبية أسلوب الاختيار والانتقاء ولضمان جودة المدخلات أن يكون أساس اختيار وانتقاء الطلاب للالتحاق بكليات التربية هو الميل نحو مهنة التدريس، وللتأكد من ذلك تطبيق على هؤلاء الطلاب المقاييس المقننة للميل نحو المهنة، وتعقد بعد ذلك في كليات التربية مقابلات واختبارات شخصية جادة مصممة على أسس علمية يقوم بإدارتها والإشراف عليها أساتذة من المتخصصين في العلوم التربوية والنفسية (المفتي، ٢٠١٠: ١٧).

٣/ ١/ ٢- تطوير برامج الإعداد بكليات التربية

ويشير التطوير هنا إلى المهمة الأساسية لكليات التربية، وهي تقديم برامج تعليمية وبحثية ذات جودة عالية، تخرج كفاءات مؤهلة لسوق العمل والقيادة، وتنتج معارف وابتكارات تفيد المجتمع وتحل مشكلاته. لذلك، يجب على كليات

التربية أن تولي اهتمامًا كبيرًا بجوانب إعداد المعلم وعدم النظر إليها على أنها مجرد عملية معرفية تركز على حشو ذهنه بالمعلومات، وإنما هي عملية بناء وتكوين إنسان سوف توكل إليه أخطر مهمة، وهي تعليم أبناء الأمة، فالمعلم لم يعد مجرد ناقل للمعرفة بل أصبح منتجًا لها، والمعلم ليس عاملا فنيا يمكن تدريبه على مجموعة من المهارات ثم يطلب منه أداؤها أمام تلاميذه، بل هو قبل هذا وذاك إنسان سيتعايش مع مجتمع من الطلاب متفاعلا معهم ومنميا لهم يبادلهم الحب والاحترام، يحفزهم ليس فقط على اكتساب المعرفة، بل من مختلف مصادرها، بل على الإبداع والحوار المثمر والخلاق حول مختلف القضايا، له دور في مجتمعه مشاركا في كل مناشطه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية(نصار، ٢٠٠٩: ٥٦).

ومن الصعب الادعاء بأن ما يتلقاه المتعلم من مفاهيم ومهارات أثناء دراسته الجامعية وما قبلها يبلغ الحد المطلوب معرفته في ظل تراكم المعرفة، وإذا كان هذا النقص في المحتوى العلمي للتعليم بصفة عامة يعد عقبة تواجه التعليم الجامعي وما قبله، فإنه يشكل تحديا جسيما للإعداد الجامعي للمعلم الذي سوف تسند إليه فيما بعد مسئولية الإعداد العلمي للمتعلمين في مرحلة ما قبل الجامعة، ومن ثم ينبغي "تفعيل البعد الثقافي في برنامج إعداد المعلم؛ لأن الإعداد الحالي لا يحقق المستوى الثقافي المطلوب الذي يمكن المعلم من معاونة طلابه ليكونوا مواطنين مثقفين قادرين على استيعاب كل أشكال الفكر والفن التي تجعلهم أكثر تحررا" (نصر، ٢٠١٢: ٥٦).

ولما كانت المناهج التربوية تشكل المحور الأساسي لبناء منظومة تربوية فعالة وذات جودة عالية، فأي إصلاح تعليمي لا يتوغل إلى المناهج ويغير محتوى العملية التعليمية نوعيا يحكم عليه بالفشل، باعتبار المناهج هي التجسيد الحي لكافة أهدافنا من أي إصلاح أو تطوير، وفي الواقع فإن ما يقدم لأبنائنا في الوقت الحالي لا يرتبط بحياتهم ولا بتوقعاتهم وطموحاتهم المنتظرة من مجتمع القرن الحادي والعشرين الذي سيقضون حياتهم فيه ولذا فإنه من البديهي في ظل التحولات العميقة في النظام العالمي الدولي الجديد، وما يرافقه من تطورات تكنولوجية ومعلوماتية، أصبح من الضروري إعادة النظر في مناهجنا التربوية، وفق معايير وأسس مختلفة عما ألفناه سابقا.

ولذلك فإن كليات التربية مطالبة بتطوير مناهجها ومقرراتها الدراسية بمعني مراجعة وتحديث المحتوى العلمي والمهاري للمناهج والمقررات، بما يتوافق مع المعايير الدولية والوطنية، وبما يستجيب لاحتياجات سوق العمل والمجتمع، وبما يشجع على التفكير النقدي والإبداعي والابتكاري لدى الطلاب، وكذا تحديث مصادرها ووسائلها التعليمية وتوفير المصادر المعرفية المتنوعة والحديثة، مثل المكتبات والمختبرات والورش والأستوديوهات، وتوفير الوسائل التعليمية المتطورة، مثل التقنيات الحديثة والبرامج التفاعلية والأنظمة الذكية، وتوفير بيئة تعليمية محفزة وآمنة.

ويمكن تلخيص أهداف مناهج التعليم في مجتمع المعرفة بإعداد باحثين حيث تسهم في ذلك المراحل التعليمية المختلفة بما يتناسب مع نمو المتعلمين، وإذا كان ذلك يتسق مع ما سبق ذكره عن متطلبات مجتمع المعرفة ومسلمات التعليم المعاصر، فإنه يجب الإشارة بوضوح إلى أنه لا مجال لمثل هذا الحديث إذا ما ظلت مصادر المعرفة الأساسية تتمثل في "المعلم" و "الكتاب المدرسي "، أو إذا ما ظل التدريس يعتمد بصفة أساسية على أسلوب "المحاضرة "، أو في ظل أساليب التقويم وأدواته السائدة (مينا، ٢٠١٢: ١٦)

وإذا كان من الصعب تضمين المعارف الجديدة التي تظهر يوميا في متن المناهج؛ فإن من المرفوض أن تتقوقع المناهج حول بعض المعلومات العلمية أو الأدبية، دون محاولة فتح قنوات للتواصل بالآخرين عن طريق تعليم التلميذ كيف يعلم نفسه بنفسه، ودون استخدام لتقنيات تعليمية حديثة في المواقف التدريسية، حيث يقتصر الأمر في هذا المجال على بعض اللوحات الورقية أو بعض النماذج والمجسمات التي انتهى عمرها الافتراضي من عشرات السنين. (إبراهيم، ٢٠٠٢: ٢٢).

وقد أفرد الفكر التربوي الدولي عددا من التوجهات التي تتبعها بعض الدول في تطوير المعلمين ليضمنوا من خلالها مدى ملاءمة برامج إعدادهم لما يمليه عصر المعرفة من مستجدات، فبعض الدول كالأرجنتين قد استحدثت وظيفة "مساعد مدرس" لتكشف عن قدرة المدرس حديث التخرج على مدى الوفاء بمسؤولياته التعليمية كاملة وسط تكنولوجيا العصر، ولتعكس متابعة مؤسسات إعداد المعلمين لخريجيها من طلابها المعلمين، يقوم فيها مساعد المدرس بمساعدة مدرس المادة الرئيسي في متابعة طلاب الفصل، وتصحيح الاختبارات، ووضع الدرجات، إضافة إلى قدر محدود من مسؤولياته تجاه المنهج، حيث يوجد في الفصل الدراسي الواحد مدرس إضافة إلى مساعد مدرس، ويتولى تحديد مستوى الوفاء هنا المتخصصون في كليات إعداد المعلمين، وبمعاونة موجهي المادة ومديري المدارس التي يعمل فيها الخريج، وفي حالة وجود نوع من القصور في أداء مساعد المدرس يتم تنظيم دورات تدريبية مكثفة داخل مؤسسات الإعداد يطلق عليها "البرامج الانتعاشية"، وهي برامج تستهدف تقديم إعداد إضافي للمعلمين، ليس فقط لمن ثبت وجود قصور في أدائهم التدريسي، بل لكل معلم يستحث الحصول على الجديد والمستحدث في عصر المعلوماتية، لتزويدهم بكل جديد من النظريات التربوية الحديثة واتجاهات الفكر التربوي حول معايير التجديد والتجويد في العمل التعليمي(المهدي، ٢٠٠٩: ٦٠٠).

وفي ظل ثورة المعلومات والتطور المعرفي الذي جعل حجم المعرفة خارج المدرسة أكبر من داخلها، بحيث أصبح الحصول علي المعلومات من مصادرها المختلفة سهلا ويسيرا، بل إن المشكلة الآن ليست الحصول علي المعرفة بقدر ما هي تحديد المعرفة المناسبة وغير المناسبة في ظل تضاعف حجم المعرفة وتنوع مصادرها، فإن الحل الحقيقي لمسايرة ثورة المعلومات ليس بزيادة المحتوى في المقررات الدراسية أو

عدد هذه المقررات، وإنما في تزويد الطلاب بعامة، وطلاب الجامعة بخاصة، بتلك المجموعة المتميزة وهي مهارات المعلومات والمكتبات، حيث يكون ٢٥٪ من الوقت الذي ينفقه الطالب الجامعي مخصصا لتنمية مهارات المكتبات والمعلومات حيث إن كل دقيقة وكل جهد يبذل في هذه الناحية هو استثمار مضمون العائد، ويتضح لنا مما سبق أنه مع تقدم وسائل الاتصالات وثورة المعلومات والانفجار المعرفي وتحول العالم إلى قرية صغيرة أصبح من الضروري إحداث ثورة في التعليم وطرق التدريس لإيجاد جيل واع بما يدور في العالم يستطيع الحفاظ على هويته الوطنية في مواجهة تحديات العولمة وتتوافر لديه القدرة على التنبؤ والإبداع لا الحفظ والتلقين (إبراهيم، ٢٠٠٣: ٣٦).

ولأن دور المعلم لم يعد مقتصرا على تلقين المعلومات بل أصبح مربيا ومصلحا اجتماعيا ومرشدا تربويا ونفسيا وسلطة علمية متخصصة وميسرا لعملية التعلم ويسهم في تنمية شخصية الطالب في جميع جوانبها، فإن من التوجهات الحديثة في إعداده ألا تقتصر برامج الإعداد على وضعها الحالي حيث تُعِدُّ معلما لتدريس مادة دراسية واحدة تمشيا مع مناهج التعليم العام التي تتبع تنظيم منهج المواد المنفصلة، وهذا يتنافى مع مبدأ وحدة المعرفة وتطبيقاته في صورة الأنساق المعرفية البينية Interdisciplinary الأنساق المعرفية المتعددة Multidisciplinary مما يجعلها تحيد عن الاتجاهات العالمية الحديثة في بناء برامج إعداد المعلم (المفتي، ٢٠١٠: ١٨).

وفي هذا الإطار فإن الدعوى التربوية المهمة التي نسمع بها كثيرا وهي الاهتمام بالنوعية وعدم الاقتصار على الكم فقط في التربية والتعليم، لابد وأن تنتقل من مستوى التخطيط إلى مستوى المناهج والتنفيذ ليبرز في الأفق انتقال عملية التعلم من أساليب الحشو والتلقين إلى أساليب الفهم والاستيعاب، ومن الحفظ في الذاكرة إلى المهارة في استخدام الخبرة النظرية والعملية، ومن الحفظ الآلي والمعرفة المخزونة إلى العمليات العقلية في الاستنباط والربط والتحليل والتركيب، واستخدام المنطق أساسا في معالجة المشكلات والتمارين والمعضلات الفكرية دون الاقتصار على المعرفي المتخصص، وهذا لا يتأتى إلا بفتح آفاق جديدة أمام الطلبة في دراسة المنطق وفي تنشيط بحوث الطلبة وتشجيعهم على التأمل والتحليل العلميين وتطوير الأسئلة الامتحانية بما يضمن قياس الاستيعاب والفهم والتعبير عن قدرة الاستنتاج وتخليصها من نمطيتها التقليدية في قياس مدى الحفظ والقدرة على الاسترجاع (الدباغ، ٢٠١٢: ١٩٧ -١٩٨).

٣/ ١/ ٣ - تنمية مهارات طلاب كليات التربية وخريجيها

تتمتع كليات التربية بميزة تتمثل في قيامها بتزويد المؤسسات التعليمية بالمعلمين بعد إكسابهم المعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة للقيام بمهامهم ومواجهة التغيرات السريعة والمتلاحقة في كل المجالات ومنها ميدان التربية والتعليم، وعلى عاتقهم تقع مسئولية تربية وتعليم أجيال المستقبل مما يحتاجه المجتمع الراغب في التطور والمنافسة العالمية.

ولذلك يجب أن تهتم كليات التربية بتنمية مهارات التفكير الناقد ومهارات حل المشكلات لدى طلابها، ليستطيع تمييز الأمور ويكون أكثر عقلانية ومنطقية في علاقاته الاجتماعية بما يحيط به، ويتمكن من الالتزام بمسئولياته بالاهتمام بما يجري حوله، وتنمية الوعي بقواعد الحفاظ على الأمن والقدرة على التعامل مع الكوارث للحفاظ على أفراد المجتمع من الأخطار المادية المحيطة بهم، والحرص على اتباع السلوكيات السليمة للمحافظة على الأفراد وعلى المنشآت العامة.

كما ينبغي أن تهتم كليات التربية بإعداد طلابها للوعي الصحي للمحافظة على صحته الشخصية وعلى الصحة العامة، بالتركيز على ضرورة المحافظة على نظافة الأماكن العامة، والوعي ونشر العادات السليمة فيما يتعلق بالتغذية أو النظافة، والمشاركة في أنشطة التوعية الصحية.

ومما يرتبط بهذا الأمر امتلاك مهارات التعامل مع البيئة المادية والاجتماعية والمحافظة عليها، ومواجهة كافة أشكال السلوكات غير الحضارية كالعنف وتخريب الممتلكات العامة والخاصة والغش والرشوة وغيرها من أشكال الاعتداء على البيئة الاجتماعية والأخلاقية والمادية، والمشاركة في الأنشطة التطوعية للمحافظة على البيئة.

ومن المهام الكبيرة لكليات التربية في الوقت الراهن ضرورة تنمية الوعي بمتطلبات التفاعل مع التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة، من حيث أهمية الاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيا والالتزام بالضوابط الأخلاقية في التعامل معها حتى لا تتحول إلى قوة مدمرة، ولذا ينبغي العمل على الوعي والتفاعل مع معطيات العلم والتكنولوجيا بما يمكنه من الاستفادة منها وتجنب سوء الاستخدام على الفرد وأهله ومجتمعه. وهذا يستلزم أن يكون المناخ الجامعي داخل كليات التربية إيجابيا يسمح بدرجة من التفاعل الاجتماعي من خلال تأكيد الثقة بين أعضاء هيئة التدريس وإدارة الكلية من جهة وبين الطلاب والإداريين من جهة أخرى، لتنمو مشاعر الحب بين جميع أطراف العملية التربوية، وتسود روح التعاون بين الجميع ويدرك كل فرد أن له دورا فاعلا وتختفي قيم السلبية والفردية، ويمكن تحقيق ذلك بتغيير ثقافة التلقين والتحول إلى أسلوب الحوار الذي يضمن حرية الرأي والحوار والمناقشة والنقد الإيجابي البناء بين الطلاب وأساتذتهم. وينبغي أن تركز الحياة الجامعية على إشباع حاجات الطلاب، وأن تعكس مشكلات المجتمع وقضاياه محليا وعالميا، وتناقش هذه القضايا في جو يسوده الحب والتوجيه السليم. وفي هذا الإطار يمكن إضافة مقررات دراسية يمكن اعتبارها متطلبات عامة لجميع البرامج داخل الكلية تركز على إكساب القيم التي تؤدي دورا فاعلا في تحقيق الذات، وتسهم في تطور المجتمع والمحافظة على تماسكه، وتحث على الالتزام بالقوانين والمفاهيم والمعاني المرتبطة بمفاهيم المسئولية الاجتماعية، وتتضمن هذه المقررات تساؤلات مفتوحة تؤدي إلى نقاشات حول مشكلات الوطن وقضاياه يسمح بها الأساتذة للطلاب بإبداء آرائهم بكل حرية.

وتؤدي الأنشطة الطلابية دورا كبيرا في هذا الإطار حيث تترجم هذه المفاهيم والمعارف النظرية إلى سلوكيات حياتية تسهم في تكوين الشخصية المتكاملة من خلال الفرص التي يتيحها النشاط لدعم المعاني والقيم المرغوب إكسابها للطلاب داخل المجتمع الجامعي لتكون لها انعكاساتها على المجتمع الكبير، ولذلك إذا كنا حريصين على بناء صحي للمجتمع فعلينا تفعيل الدور الاجتماعي للمدرسة واتخاذ ما يلزم من إجراءات حتى لا يكون المنهج الدراسي العلمي فقط هو الشغل الشاغل للمدرسة والمعلمين، وإنما إفساح المجال للاهتمام بالأنشطة المدرسية الصفية وغير الصفية وخصوصا التي تنمي المسئولية الاجتماعية.

٣/ ١/ ٤ تطوير دور كليات التربية في تعليم الكبار

يعد مجال تعليم الكبار من المجالات المهمة المرتبطة بحياة الناس وأنشطتهم اليومية، ويشمل المجال التعليم والتدريب والتثقيف لأفراد المجتمع خاصة الكبار منهم، وتتعاظم أهميته في عصر التكنولوجيا الهائلة والانفجار المعرفي التي يصعب معها تصور وجود أفراد مازالوا يجهلون القراءة والكتابة، كما تتجلى الأهمية في مبررات الاهتمام بإعداد معلم هذه الفئة بسبب خصوصية عمله وخصوصية الفئة التي يتعامل معها واختلاف حاجات الكبار ودوافعهم عن باقي المتعلمين، وتنوع طرائق تعليم الكبار نظرا للاختلاف والتنوع في الخلفيات الثقافية والمهنية والتعليمية للمتعلمين الكبار.

ورغم أهمية كثير من العوامل المرتبطة بمنظومة تعليم الكبار مثل المناهج المطورة، والإدارة الحديثة، فإن لإعداد معلم الكبار الذي يتم في كليات التربية الأثر الأكبر في إنجاح العملية التعليمية، وهنا يأتي ضرورة تطوير مستوى إعداد وتدريب المعلمين بصفة عامة ومعلمي الكبار بصفة خاصة.

وفي هذا الإطار يمكن لكليات التربية الإسهام بتقديم برامج دراسية مهمتها إعداد وتدريب معلمي الكبار القادرين على التعامل مع معطيات العصر ومتغيراته، وقد اهتمت الجامعات المصرية فعلا بتعليم الكبار من خلال إنشاء مراكز تعليم الكبار تابعة لكليات التربية، أو وحدات تعليم الكبار تابعة لنائب رئيس الجامعة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة، وأيضا من خلال تشجيع الأبحاث العلمية التي تتناول معوقات تعليم الكبار وطرق التغلب عليها، وعلى الرغم من ذلك فما زالت جهود كليات التربية في هذا الشأن تواجه قصورا كبيرا أشارت إليه الدراسات والبحوث والمؤتمرات المتعاقبة.

٣/ ١/ ٥- زيادة الاهتمام بالتربية العملية

تعد التربية العملية عصب الإعداد التربوي فمن خلالها يمارس المعلم دوره ويختبر قدراته ويتأكد من حسن أدائه لمهاراته، وهي الاختبار الصادق لمدى استيعاب الطالب المعلم لما درسه من مقررات أكاديمية ونفسية، فالجانب النظري لا يصنع المعلم، وإنما لا بد من تدريب عملي على أرض الواقع، والتربية العملية

تدريب على الممارسة الفعلية لمهنة التدريس في مدارس المرحلة التي يعد الطالب المعلم للتدريس بها تحت توجيه وإشراف المسئولين.

وعلى الرغم من أهمية هذا الجانب في إعداد المعلم، فإنه لا يحظى باهتمام كاف؛ حيث يقوم بالإشراف على الطلاب المعلمين في المدارس في معظم الأحوال موجهون متقاعدون مقتنعون بما درسوه في الماضي والذي يتعارض مع أداء الطلاب وفقا للاتجاهات الحديثة لتربويات طرائق التدريس مما يؤثر على جودة الإشراف والتوجيه في التدريب الميداني على التدريس، وكذا قلة عدد الفترات التي يتدرب فيها الطلاب على التدريس الفعلي خلال التدريب الميداني على التدريس؛ لأن عددا قليلا نسبيا من المدارس هو الذي يقبل استضافة الطلاب للتدريب على التدريس الفعلي خلال التدريب الميداني على التدريس في فصولها مما يؤثر سلبا على اكتساب الطلاب مهارات التدريس ومعايشتهم لفعاليات اليوم الدراسي، وبالتالي على جودة إعدادهم من الجانب الميداني (المفتي، ١٠١٠: ١٧). ولأن كليات التربية مطالبة قبل غيرها من المؤسسات الجامعية بأن تتسع برامجها لمساحة كافية من عناصر الإعداد الشامل المتعمق والمتكامل في كل من الأبعاد الثلاثة؛ فقد اقترح البعض تغيير نظام التربية العملية ليبدأ من السنة الثانية في صورة تدريب بالتعليم المصغر بالكلية ثم الانتقال في السنوات التالية إلى التدريب الميداني بمدارس التعليم العام (عوض،١٤٣٧: ١١٨).

كما ظهر اتجاه في العديد من الدراسات العلمية (بخاري والعامري، ١٤٣٧: ٤٠٥ -٤٤٣، الثبيتي، ١٤٣٧: ٢٧٩ -٣٧٤) بزيادة سنوات الإعداد بكليات التربية إلى خمس شأنها في ذلك شأن مثيلاتها من الكليات ذات الطبيعة التطبيقية مثل الكليات الهندسية والطبية، ومن البديهي أن المجالات التطبيقية تتضمن جوانب تخص المعرفة الأساسية وجوانب التطبيقات، وهذه الجوانب من الضخامة بحيث يتطلب تعليمها وتعلمها فترة زمنية كبيرة تتجاوز مدة البرامج الجامعية التقليدية ذات الأربع سنوات وهذا هو الحال تماما بالنسبة لكليات التربية (الشال، ٢٠١٤: ٦٣)، وهذا الاتجاه معمول به في بعض دول العالم مثل كندا؛ حيث ينبغي أن يحصل من يرغب في العمل بمهنة التدريس على بكالوريوس في التربية وبكالوريوس في تخصصه، ويمكن الحصول عليهما بطريقة تتابعية، أو بطريقة تكاملية في مدة خمس سنوات، وتشير البرامج المقدمة إلى التوازن بين البرامج التعليمية المقدمة للتخصص الدراسي والتي تخص الإعداد المهني، كما يتم أخذ التنمية المهنية المستمرة للمعلمين في الاعتبار، وتشترك عدة جهات في تقديم هذه الخدمة من وزارة التربية والتعليم والنقابات المهنية(Council of Ministers of Education,2001: 24).

٣/ ١/ ٦- الاتجاه نحو تمهين التعليم:

تتضمن العملية التعليمية مكونات عدة أو عناصر تتبادل التأثير فيما بينها، بحيث يؤثر كل منها في غيره ويتأثر به، ومن هذه العناصر: المناهج وطرائق

التدريس، والأنشطة والوسائل التعليمية، وأساليب التقويم، والإدارة التربوية، والمعلم إعدادا وتأهيلا وتدريبا، وجميع هذه العناصر بحاجة دائمة إلى تطوير مستمر لتنمية الأداء والكفايات في ضوء المستجدات التربوية، "والواقع أنه قد يُنظر إلى إعداد المعلمين بمعزل عن باقي جوانب منظومة تطوير عملية التدريس، في حين أن التفكير بطريقة استراتيجية يجعل من الضروري الأخذ في الاعتبار الاستثمار في إعداد المعلم قبل الخدمة، واستمرار تقديم الدعم اللازم للتنمية المهنية أثناء عمله، وتوفير فرص النمو المهني للترقي وشغل مناصب قيادية عند الحاجة"(Mead, Sara & Others,2015: 6).

والتعليم مهنة شاقة تتطلب معلما معدا جيدا ليمتلك من المهارات ما يؤهله للنجاح في عمله المعقد متعدد الأدوار، وهو ما يوجب حسن الإعداد كما سبقت الإشارة إليه فيما سبق، وفي الفترة الأخيرة ازدادت الدعوات للتأكيد على " حتمية تمهين التعليم بكل ما لهذه الكلمة من معنى، وأصبح نظام الاعتماد المهني للمعلم مطلبا ملحا باعتباره الأساس المناسب لعمليات التطوير والإصلاح، إذ إنه يشكل ضابطا للنوعية في برامج تربية المعلمين، ويُشعر المعلمين بأنهم مهنيون ذوو استقلالية ومكانة في المجتمع مثلهم مثل سائر المهن المرموقة كالطب والهندسة والمحاماة ويزيد دافعيتهم، ويقضي على المقولة المشهورة إن التعليم مهنة من لا مهنة له، ويؤدي إلى الاعتراف بالدور الحيوي الذي يؤدونه في المجتمع، وبالتالي إلى رفع مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية ويحفظ للمهنة هيبتها ويصون كرامتها"(مجاهد، ٢٠٠٢: ٣٣٦).

٣/ ٢- توجيه البحوث التربوية نحو تطوير التعليم

يمثل البحث العلمي وظيفة أساسية لكليات التربية، وهو "طريقة منظمة ودقيقة وناقدة وموضوعية لاستخدام الأساليب والوسائل العلمية في تفسير الظواهر التربوية داخل المؤسسات التربوية وخارجها، ومحاولة حل المشكلات التي تواجه المعلمين والمتعلمين وغيرهم من المشاركين في العملية التربوية"(راشد،٢٠١٤: ١٨).

ويعد البحث التربوي من أهم الأساليب التي يعول عليها تحديث التعليم وتطويره، خاصة فيما يتعلق بمقومات العملية التربوية من جميع جوانبها وأطرافها، ومراجعة غايات التعليم وأهدافه في المراحل المختلفة لضمان استجابته للمتغيرات العصرية بحيث يمكن القول: "إن جودة البحث التربوي هي الضمان الوحيد لإحداث التطوير التربوي والتحسين الفعال للعملية التعليمية" (فضل الله، ٢٠١٤: ١٤٦)، كما عد شنودة من معايير جودة كليات التربية مدى استفادة الطلاب من المعامل والمكتبات بحيث يصبح البحث العلمي جزءا من النسيج المكون لتفكير الطالب المعلم مع إتاحة المكتبات الإليكترونية التي توفر لهم ملايين العناوين المختلفة(شنودة، ٢٠٠٥: ٢٠٩).

وتشير الدراسات التي تناولت قضايا البحث العلمي في مصر والعالم العربي إلى تفاقم أزمة البحث العلمي في الجامعات؛ بسبب ضآلة الميزانية المخصصة للبحوث، فضلا عن أن معظم رسائل الماجستير والدكتوراه وبحوث ترقية المعلمين غير موجهة لخدمة أهداف التنمية في المجتمع، إذ إن أغلب الأنشطة البحثية تستهدف تحقيق منافع فردية مثل الحصول على درجة أكاديمية أو الترقية إلى وظيفة علمية أعلى، فضلا عن أن معظم نواب رؤساء الجامعات والوكلاء بالكليات ينغمسون في الدراسات العليا وشروط القبول وبرامج الدراسة دون إبداء اهتمام جدي بالبحوث وآلياتها وسلامة موضوعاتها فضلا عن إغفال البحوث الجماعية والبحوث البينية بين الأقسام، كل هذا أدى إلى شيوع البحوث النمطية التي تكرس لإعادة إنتاج المعرفة وليس اكتشافها ويدعم كل هذا الخلل الواضح في العملية التعليمية (محمود، ٢٠١٤: ٢).

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى بحوث أعضاء هيئة التدريس ورسائل الماجستير والدكتوراه التي تتناول مشكلات التعليم قبل الجامعي، كما تعقد كليات التربية مؤتمرات سنوية أو دورية تُطرَح فيها دراسات وأبحاث تغطي مجالات مختلفة ترتبط بتطوير التعليم سواء الجامعي أو ما قبله من مختلف الجوانب، وتوجه انتقادات لهذه الأبحاث والدراسات العلمية والمؤتمرات التي تعقد، فرغم أنها تمثل فرصة مناسبة كي يلتقي الباحثون من مختلف أنحاء الجمهورية والعالم العربي لمناقشة قضايا التعليم والتعرف على الاتجاهات التربوية الحديثة والفكر التربوي، وبناء عليه فمن الطبيعي أن يكون لكليات التربية دور مهم في صنع السياسة التعليمية، إلا أنها - في الواقع - تنتهي إلى العديد من التوصيات التي لا تجد طريقها إلى التطبيق في الواقع الفعلي، ولا تجد من يتبناها ويتتبعها وتصبح بالتالي جهودًا غير ذات جدوى بالرغم مما بذل فيها من وقت وجهد مادي ومعنوي من قبل المنظمين والباحثين، ويبدو أنها ليست مشكلة خاصة بالبحوث التربوية فقط وإنما "يُجمع المتابعون للبحوث العلمية العربية بوجه عام ولبحوث الدراسات العليا بوجه خاص على محدودية دورها التنموي وضعف مساهماتها في تشخيص المشكلات التي تواجهها مجتمعاتها وطرح الحلول المناسبة لها، كما هو متوقع منها نظرا لما يبذل فيها من جهد وينفق عليها من أموال وتستغرقه من أوقات" (الكبيسي، ٢٠١١: ٢).

ويتعلق بهذا الأمر أن كثيرا من أعضاء هيئة التدريس ينظرون إلى الإنتاج العلمي على أنه شأن ذاتي وينشرون أبحاثهم لأغراض الترقية وليس لأغراض التنمية والحاجة المجتمعية إليها؛ فهي صدى مباشر لبعض اهتمامات أعضاء هيئة التدريس وليست جوابا لمشكلة أو قضية تربوية معينة تعاني منها البيئة التربوية المحلية أو العربية، وحتى تأتي أبحاث عضو هيئة التدريس على مستوى جيد، فمن المفروض أن ينتمي إلى مدرسة فكرية معينة من شأنها أن تحدد له اهتماماته من ناحية وأن تحدد مساراته البحثية من ناحية ثانية (الدهشان، ٢٠١٤: ٥٣).

ويترتب على هذا الأمر وجود فجوة بين البحث التربوي وتطبيقاته، فالإفادة من البحوث التربوية محدود من جانب صانعي السياسة التعليمية ومتخذي القرار أو من جانب المعلمين أو غيرهم ممن يفترض فيهم الإفادة من هذه البحوث فكثيرا ما توضع نتائج البحوث على أرفف المكتبات دون أن يقرأها أو يسمع بها من هو في أشد الحاجة إليها من العاملين في الميدان، وكثيرًا ما يشعر القائمون بالحاجة الشديدة إلى بحث مشكلة دون أن يدرى الباحثون عنها شيئا.

وتتبادل كافة الأطراف المسئولية في هذا الشأن، ففي حين يشكو الباحثون من أن متخذي القرار لا يعطون لنتائج البحوث اهتمامًا كافيًا، وأن هناك "صعوبة في إقناع أصحاب القرار بوجاهة البحث التربوي وبأهميته في توجيه السياسات التربوية والممارسات التعليمية التعّلمية، إضافة إلى ندرة وجود شراكات بين مؤسسات البحث التربوي ووزارات التربية في القضايا ذات الصلة بالعملية التربوية" الدهشان، ٢٠١٤: ٤٨).

ومن ناحية أخرى، فإن واضعي السياسات التعليمية ومنفذيها يرون أن معظم البحوث التربوية غير واقعية وتفتقر إلى اتصال مباشر بأهداف متخذي القرار، كما أنهم في بعض الأحيان يشككون في قيمة البحث التربوي في صياغة وتنفيذ السياسة التعليمية؛ مما قد يؤثر سلبا على تبادل المعلومات ونتائج البحوث التربوية بين المنتجين والمستهلكين فيكون "هناك شبه انفصال بين البحث التربوي والممارسة في الميدان التعليمي بحد ذاته. فالبحوث ونتائجها في واد والممارسة التعليمية في واد آخر لا يلتقيان، ويترتب على هذا بالضرورة إهدار في رأس المال المادي والبشري معا، وهذا بلا شك يقلل من القيمة المضافة للإنتاج التربوي العربي في بيئته" (غنايم، ٢٠١٤: ١٣٠)، ويمكن رصد بعض التوجهات الحديثة في النقاط التالية:

- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على القيام بالبحوث العلمية وإنتاج المعارف الجديدة في مجالات تخصصهم، ونشرها في المجلات المحكمة ذات المستوى العالي، والمشاركة في المؤتمرات والورش البحثية المحلية والإقليمية والدولية، وإقامة شراكات بحثية مع جهات أخرى ذات صلة، مع توفير فرص التدريب والتطوير المهني لهم، لتطوير مهاراتهم التدريسية والبحثية، وإطلاعهم على أحدث التطورات في مجالات تخصصهم. ويرتبط بذلك الاهتمام بالأخذ بالمدخل المنظومى في إجراء البحوث التربوية، وهو من المداخل الحديثة التي يحاول الباحثون في التربية استخدامها من أجل فهم الظواهر التربوية بأبعادها المتعددة المتداخلة، وحتى يمكنهم مسايرة الطبيعة المعقدة للمشكلات التربوية التي تتأثر بمجموعة متفاعلة من المتغيرات المختلفة، أن المدخل المنظومى يختلف عن مداخل البحث الخطية في أن الأخيرة تفترض إمكانية فهم وتفسير الظواهر التربوية المعقدة إذا أمكن تجزئتها إلى مكوناتها الأصلية والكشف عن العلاقات المتعددة بين هذه المكونات (الدهشان، ٢٠١٤: ٦٤).

- وضع الآليات اللازمة لمد الجسور بين الباحثين وبين الممارسين التربويين وصانعي القرار بإيجاد قنوات تواصل فعالة، من خلال قيام التربويين وصانعي القرار بوضع قائمة مسحية بالقضايا والمشكلات التربوية التي يعاني منها الميدان وتحتاج إلى البحث والدراسة، ومن ثم تزويد الباحثين في كليات التربية ومراكز البحث بها، لتكون ضمن اهتماماتهم ومنطلقا لدراساتهم وبحوثهم المستقبلية، ومن ناحية أخرى، العمل على استقصاء المشكلات الواقعية التي تواجه متخذي القرار، ومعاونتهم على التعرف جوانبها وإيجاد بدائل وحلول لها، وتقدير وجهات نظرهم فيها، والبعد عن فرض تصورات وحلول غير تطبيقية لا يحس بها متخذ القرار والممارس التربوي، من خلال وضع سياسة واضحة وصريحة توجه البحث التربوي، تنبع بصدق وشفافية من واقع المجتمع وتربيته ورؤيته الاجتماعية، وتكون إطارا مرجعيا وظيفيا لصانعي السياسة التعليمية والتربويين والممارسين والباحثين التربويين، يسترشدون بها في عملهم، وتمثل سياسة بحثية تتبناها الدولة تقوم على تشخيص أوضاع التعليم علميا توطئة لتطويره على أسس سليمة (الدهشان، ٢٠١٤: ٦٧).
- تحفيز الطلاب على إظهار قدراتهم وإبداعاتهم في مجالات دراستهم والمشاركة في الأنشطة الأكاديمية والبحثية المختلفة، سواء داخل كلية التربية أو خارجها، بالإضافة إلى تشجيعهم على حضور المؤتمرات والورش الأكاديمية، وتعليم الطلاب المعلمين كيفية إجراء البحوث التربوية – وخاصة البحوث الإجرائية -أثناء إعدادهم بكليات التربية وهذا مما يتفق مع مبدأ التعلم المتمركز حول الطالب ويجعله منتجا للمعرفة التربوية، ويوفر لهم قدرات بحثية تفيدهم في مجالهم المهني بعد التخرج، حيث يسهم ذلك في إزالة الفجوة بين الجانب النظري للدراسة والجانب التطبيقي عن طريق زيادة الوعي بالمشكلات التربوية من واقع الممارسة ومحاولة البحث عن حلول لها (*Hamdoud, 2014: 1-10*).
- من الضروري أن تتيح وزارات التربية والتعليم العربية فرص التجريب والتطبيق التربوي ونشر نتائج البحوث التربوية وتطبيقاتها خدمة للميدان التعليمي العربي وتكاملا بين النظرية التربوية والممارسة في الميدان العملي، كما أن حصر مشكلات الميدان التعليمي الواقعية وتقديمها إلى مؤسسات البحث التربوي من قبل وزارات التربية والتعليم من شأنه أن يحسن جودة البحث التربوي ويعمل على ربط البحث بصنع السياسة التعليمية واتخاذ القرار(غنايم، ٢٠١٤: ١٣٥)، ومما ينبغي الإشارة إليه في هذا الشأن أن تتبنى كليات التربية مدرسة معينة أو منطقة تعليمية معينة بصورة تجريبية، فتبادر إلى دراسة الوضع التربوي القائم دراسة متعمقة، وتضع خططا تربوية تطويرية تتناول شتى عناصر النظام التربوي، وذلك يتضمن – فيما يتضمن – متابعة عملية التنفيذ للبرامج التربوية بتجديداتها وإصلاحاتها وتقويم مسيرتها بحيث تصل إلى الغاية من التربية وهي نوعية منشودة من الخريجين، ويشمل ذلك أيضا اقتباس وابتكار استراتيجيات ومشاريع متنوعة تلبي الحاجات

التربوية بما فيها وضع كتب وأدوات ووسائل تعليمية مبتكرة في إطار تلك الاستراتيجيات.

٣/ ٣- تطوير دور كليات التربية في خدمة المجتمع:

خدمة المجتمع ما هي إلا محصلة نهائية لوظيفتي التدريس والبحث العلمي؛ فهي الوظيفة الثالثة لكليات التربية بمصر، ويوجد بكليات التربية مراكز ووحدات متخصصة تقدم أنشطة علمية وخدمات مختلفة لها انعكاسات على مجال التعليم قبل الجامعي.

ويرتبط هذا الجانب من وظائف كليات التربية بالبعد الخدمي من أبعاد مسئوليتها الاجتماعية، وهو الجانب الذي يتعلق بالمساهمة في خدمة المجتمع من خلال تقديم خدمات مجتمعية متنوعة، تشمل البرامج والدورات والورش التدريبية، والأنشطة والفعاليات والمشاركات، التي تستهدف تطوير مهارات وقدرات أفراد المجتمع، وخدمة قضاياه وحل مشكلاته. لذلك، يجب على كليات التربية أن تولي اهتمامًا كبيرًا بالجوانب التالية:

- إقامة شراكات مجتمعية وعلاقات تعاونية وتنسيقية مع مختلف الجهات ذات التأثير في المجتمع، مثل المدارس والجامعات والوزارات والمؤسسات والجمعيات، من أجل تحقيق أهداف مشتركة تخدم المجتمع، وتبادل الخبرات والموارد والبرامج.
- تنظيم أو المشاركة في أنشطة خدمية وحملات تطوعية أو توعوية أو إنسانية أو بيئية بهدف رفع مستوى الوعي والثقافة لدى المجتمع، وتشجيع طلاب كلية التربية وأعضاء هيئة التدريس والإدارة على المشاركة فيها، وتقديم المساعدة والإغاثة للفئات المحتاجة والمحرومة، وحماية البيئة من التلوث والإهمال.
- إبراز دور كلية التربية في خدمة المجتمع من خلال استخدام كافة الوسائل الإعلامية المتاحة، مثل المواقع الإلكترونية والصحف والإذاعات والقنوات التلفزيونية، لإظهار إنجازات كلية التربية في خدمة المجتمع، وزيادة شهرتها وثقة المجتمع بها، وجذب المزيد من الطلاب والشركاء.

وإذا كانت المدرسة باعتبارها المؤسسة التربوية الرسمية الأولى المنوطة بتكوين الإنسان ليحقق آمال مجتمعه، وقد نجحت إلى درجة كبيرة في الماضي، وذلك نتيجة للظروف المحيطة بها التي وفرت لها كل ما تحتاجه من موارد بشرية ومادية فإنها اليوم أصبحت في حالة حرجة نتيجة لصعوبة مواجهتها وحدها للتغيرات العالمية والمحلية والتربوية المحيطة بها والتي تموج بتحديات وتحولات فكرية وعلمية وتكنولوجية ومن ثم أصبح من الضروري على المجتمع بكل مؤسساته وأفراده أن يشارك المدرسة في هذا العمل الذي أصبح يهم كل فرد في المجتمع، وقضية أمن قومي (الشخيبي، ٢٠٠٤: ٧٨).

فبسبب العقبات التعليمية التي تجعل من التعليم في المدارس معقدا في الوقت الحاضر، ليس فقط بسبب المعايير المهمة التي ينبغي أن يكون عليها المعلمون،

والطرق الجديدة لتقويم أدائهم وفقا لمعايير الجودة، في ظل الاستخدامات المتزايدة للتكنولوجيا والتنوع في الخلفيات الثقافية للطلاب وحاجة المعلمين لمراعاة ذلك أثناء عملية التدريس، وإزاء هذه التحديات تقف المدارس عاجزة وحدها عن المواجهة مما يدفع بضرورة الشراكة القوية والفعالة بين مديريات التربية والتعليم مع مؤسسات إعداد المعلم (Vaishnav, Anand & Others,2016: 22).

ويمكن الإشارة إلى بعض مجالات التعاون بين كليات التربية ومدارس التعليم العام في أنشطة التدريب أثناء الخدمة كجزء من مهام كليات التربية، حيث يجب أن تتابع هذه المؤسسات خريجيها لتدعيم إيجابياتهم وصقلها، وتحديد الصعوبات التي تواجههم والعمل على حلها، ومن ثم تكون النقلة من مؤسسة الإعداد إلى ميدان العمل أكثر اتساقاً وتدرجًا، وتضمن في نفس الوقت تغذية راجعة تطور العمل في كليات التربية أولاً بأول.

وتدريب المعلمين يؤدي إلى رفع كفاياتهم وتحسين أدائهم؛ لأنه يلبي رغبات المعلم وميوله، ويساعده على اكتشاف قابليته وقدراته التي ما كان لها أن تظهر لولا فرص التدريب، كما أن التدريب يعزز ثقة المعلم بنفسه وبأدائه، وهو من الأمور التي تساعده على النمو والتقدم في عمله، ويعتبر التدريب عملية سلوكية يقصد بها تغيير الفرد بهدف تنميته ورفع كفايته الإنتاجية (أبو عمر، ٢٠١١: ٢٩١).

وفي هذا المجال قدمت كليات التربية برنامج التأهيل التربوي لمعلمي المرحلة الأولى من التعليم الأساسي، والبرنامج القومي لتكنولوجيا التعليم، وبرنامج تأهيل معلمي اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية غير المتخصصين، كما تقوم كليات التربية بعديد من الأنشطة التدريبية للمعلمين والعاملين في التعليم قبل الجامعي بهدف تنميتهم مهنياً وتوعيتهم بالمشروعات الجديدة والتجديدات التربوية في المجالات التعليمية المتعددة كالمناهج، والتقويم والاختبارات والتعامل مع ذوى الاحتياجات الخاصة، والمعايير القومية، والإدارة التعليمية وغيرها، ولكن يؤخذ على هذا الدور أنه ما زال يأخذ صفة المشاركة وليست الشراكة؛ حيث تعد الوزارة البرنامج كاملاً ثم تستعين بأعضاء هيئة التدريس للتدريس فيه.

كما يؤخذ أيضا على هذه البرامج القصور الواضح في عمليات التخطيط للتدريب، وغياب الأسلوب العلمي في مراحلها المختلفة، ويظهر أثر ذلك في قصر مدة التدريب التي لا تزيد غالبا عن ٢٤ ساعة تدريبية موزعة على ستة أيام، أو زيادة عدد الساعات في نفس عدد الأيام بما يمثل إرهاقا للمتدربين، كما أن برامج التدريب تتسم إلى درجة كبيرة بالطابع النظري المعتمد على المحاضرة النظرية وورش العمل التي غالبا ما تأخذ صورة حلقات المناقشة؛ ومن ثم تغيب الطرق التي تنمى المهارات التعليمية في مجالات الإدارة والتوجيه، ويتصل بذلك شكلية تقويم البرامج التدريبية، وافتقارها إلى المتابعة بعد انتهاء الدورات وضعف التزامها بالمسار العلمي الموضوعي الذي يمكن من خلاله الوقوف على مدى فاعلية هذه

البرامج، وقد يرجع ذلك إلى غياب التوصيف الدقيق للوظائف التعليمية المتعددة، وعدم توافر قاعدة بيانات دقيقة توضح البرامج التدريبية ومدى تواصلها، وغير ذلك مما يؤدى إلى أن البرنامج الذي يقدم للمدرس الأول الثانوي قد يكون هو نفسه البرنامج الذي يقدم لوكيل المدرسة الإعدادية، رغم الاختلاف في الاحتياجات التدريبية (حجي، ٢٠٠٤: ١٦٢).

ومما ينبغي أن تقوم به كليات التربية في هذا الإطار دورها الأساسي في محو الأمية وتعليم الكبار الذي يشير الواقع إلى أنه "لا زال دور كليات التربية وجهودها كمؤسسات تربوية جامعية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار أقل مما هو مأمول منها، رغم خطورة مشكلة الأمية وتأثيرها على مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر"(بيومي وآخرون، ٢٠١٣: ٤٠).

- **الجزء الثالث- الإطار الميداني للدراسة**

أجاب هذا الجزء من البحث عن السؤال الرابع، ونصّه: ما واقع دور كليات التربية في تحقيق مسؤوليتها المجتمعية تجاه تطوير التعليم العام في مصر؟

وللإجابة عنه جاءت الدراسة الميدانية في عدة نقاط: تحديد أهدافها، وأدواتها، وقياس صدق الأداة وثباتها، ووصف مجتمع الدراسة والعينة، والأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجة البيانات، ثم عرض نتائج الدراسة وتفسيرها وفيما يلي تفصيل ذلك.

- **الهدف من الدراسة الميدانية**

- قياس واقع قيام كليات التربية في مصر بتطوير التعليم من خلال مسئوليتها الاجتماعية.
- تحديد الفروق الإحصائية ودلالتها بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة، بحسب متغيرات: النوع، والدرجة الوظيفية.

- **عينة الدراسة**:

تكونت عينة الدراسة من (٣٠٠) عضواً من أعضاء هيئة التدريس من كليات التربية بالجامعات المصرية الحكومية من الجنسين تم اختيارهم بالطريقة العشوائية وفقاً للجدول (١):

- **أداة البحث**:

تمثلت أداة البحث في استبانة موجهة لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بالجامعات المصرية الحكومية للتعرف على استجاباتهم على العبارات الخاصة بكل محور من محاور الاستبانة الأربعة.

- **أولاً: بناء الاستبانة**:

تم إعداد الاستبانة وفقاً للإجراءات التالية:

- الاطلاع على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث والمتمثل في دور كليات التربية في تحقيق مسؤوليتها المجتمعية تجاه تطوير العليم العام في مصر.

جدول (١) عينة الدراسة

م	الجامعة	الدرجة	الجنس		إجمالي
			ذكر	أنثى	
١	العريش	أستاذ	٨	١	٩
		أستاذ مساعد	١١	٩	٢٠
		مدرس	١٠	٦	١٦
٢	المنوفية	أستاذ	٦	٥	١١
		أستاذ مساعد	٨	٧	١٥
		مدرس	٨	٥	١٣
٣	الوادي الجديد	أستاذ	٦	٤	١٠
		أستاذ مساعد	٧	٥	١٢
		مدرس	٩	٨	١٧
٤	السويس	أستاذ	٣	٢	٥
		أستاذ مساعد	٨	٥	١٣
		مدرس	٦	٥	١١
٥	الأزهر	أستاذ	٦	٤	١٠
		أستاذ مساعد	٧	١	٨
		مدرس	٥	٣	٨
٦	أسيوط	أستاذ	٧	٦	١٣
		أستاذ مساعد	١٠	٦	١٦
		مدرس	٣	٦	٩
٧	حلوان	أستاذ	٣	٤	٧
		أستاذ مساعد	٥	٤	٩
		مدرس	٧	٣	١٠
٨	دمياط	أستاذ	٤	٢	٦
		أستاذ مساعد	٥	٠	٥
		مدرس	٦	٣	٩
٩	الزقازيق	أستاذ	٢	٣	٥
		أستاذ مساعد	٩	٨	١٧
		مدرس	٠	٠	٠
١٠	بور سعيد	أستاذ	٠	٢	٢
		أستاذ مساعد	٢	١	٣
		مدرس	١	١	٢
١١	الإسكندرية	أستاذ	٠	٣	٣
		أستاذ مساعد	٢	٢	٢
		مدرس	١	١	٢
الإجمالي		أستاذ	٤٥	٣٦	٨١
		أستاذ مساعد	٧٤	٤٨	١٢٢
		مدرس	٥٦	٤١	٩٧
العدد الكلي			١٧٥	١٢٥	٣٠٠

- تحديد المحاور المرتبطة بالمسئولية المجتمعية ودور كليات التربية في تحقيقها.
- كما شملت الاستبانة البيانات الأساسية وهي: الجامعة، الجنس(ذكر – أنثى)، الدرجة العلمية (أستاذ - أستاذ مساعد - مدرس)، الكلية، القسم الأكاديمي.
- تم صياغة مجموعة العبارات في صورتها الأولية وبلغت ٦٨ عبارة موزعة على المحاور الأربعة للاستبانة، بحيث تكون الاستجابة عليها باختيار بديل من

خمسة بدائل هي (عالية جداً، عالية، متوسطة، منخفضة، منخفضة جداً) وتعطى الدرجات ٥ - ٤ - ٣ - ٢ - ١ على الترتيب.

◄◄ تم التحقق من صدق وثبات الاستبانة بالطرائق التالية:

- **صدق المحكمين**:

تم عرض الاستبانة على عدد (١١) من المحكمين من الأساتذة المتخصصين في المجال التربوي للتعرف على آرائهم في الاستبانة ومدى مناسبتها للأهداف التي وضعت لتحقيقها، ومدى ارتباط عبارات كل محور به، وأية تعديلات في الصياغة واللغة، وقد أسفر هذا الإجراء عن استبعاد عدد من العبارات وإعادة صياغة البعض الآخر وإضافة بعض العبارات، وقد تم إجراء تعديلات السادة المحكمين وأصبحت الاستبانة في صورتها النهائية تشتمل على ٦٣ عبارة موزعة على المحاور الأربعة.

- **صدق الاتساق الداخلي**:

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي لكل محور من محاور الاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين درجة المفردة والدرجة الكلية للمحور، وكذلك معاملات الارتباط بين درجة المحور والدرجة الكلية للاستبانة؛ حيث تراوحت معاملات الارتباط بين العبارات ومحاورها بين ٠.٧٩ – ٠.٩٣ ، بينما تراوحت معاملات الإرتباط بين المحاور والدرجة الكلية بين ٠.٨١ – ٠.٨٨ وهي قيم دالة؛ مما يعد مؤشرا على صدق الاستبانة وقابليتها للتطبيق.

- **الثبات**:

تم التحقق من ثبات الاستبانة، لكل محور على حده، وللاستبانة ككل، بطريقة ألفا كرونباخ. وتراوحت قيم معاملات الثبات بين ٠.٧٨ – ٠.٩١ وهي قيم ثبات عالية ومقبولة إحصائيا.

- **طريقة التصحيح**:

اعتمد الباحث على مقياس ليكرت الخماسي بحيث تعطى الاستجابة الأعلى (٥)، متدرجة حتى الاستجابة الأقل والتي تعطى (١)، ويتم الحكم على مدى الاستجابة وفق القيم الموضحة بالجدول الآتي:

جدول (٢) قيم الحكم على الاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي

طول الخلية (المتوسط الحسابي)		مستوى الموافقة
من	إلى	
٤,٢١	٥	عال جدا
٣,٤١	أقل من ٤,٢٠	عال
٢,٦١	أقل من ٣,٤٠	متوسط
١,٨١	أقل من ٢,٦٠	منخفض
١	أقل من ١,٨٠	منخفض جدا

- **الأساليب الإحصائية المستخدمة**:

برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (الإصدار ٢٥)، وتم حساب المتوسط المرجح لكل عبارة، وحساب الفروق الإحصائية بين استجابات عينة الدراسة ANOVA وفق متغيرات النوع والدرجة العلمية والجامعة.

- **نتائج الدراسة وتفسيرها:**

- **أولاً: نتائج المحور الأول: المسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال إعداد معلمي المستقبل:**

ويركز على واقع المسئولية المجتمعية لكليات التربية ودورها في مجال إعداد معلمي المستقبل، ويندرج تحت هذا المحور (٢٠) عبارة. والجدول الآتي يوضح استجابات عينة الدراسة حول المسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال إعداد معلمي المستقبل.

جدول (٣) قيم متوسطات والانحراف المعياري ومستوى الموافقة على واقع المسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال إعداد معلمي المستقبل

م	العبارة	عالية جدا ٪	عالية ٪	متوسطة ٪	قليلة ٪	قليلة جدا ٪	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	تركز المناهج على كيفية الحصول على المعرفة من مصادرها بدلا من تركيزها	35	43	15	7	0	4.06	0.95993	عال	7
2	تعمل المناهج والمقررات على تنمية قدرات الطلاب على التفكير بأنواعه المختلفة	40	40	16	4	0	4.16	0.83470	عال	2
3	تعمل الكلية على توسيع وتنويع فرص الالتحاق بها (تعليم عن بعد-برامج	28	32	20	20	0	3.68	1.08699	عال	19
4	ينوع أعضاءهيئة التدريس طرق واستراتيجيات التدريس	40	40	16	4	0	4.16	0.83470	عال	3
5	تستخدم الكلية نظم تقويم حديثة تدعم عمليات التعلم	40	36	20	4	0	4.12	0.86492	عال	4
6	تركز الكلية عل أساليب التعلم التعاونى والمستقل	36	33	28	3	0	4.02	0.79732	عال	9
7	توظف الكلية التقنية كأدوات لتعلم نشط يتكامل فيه دور كل من المعلم والمتعلم	21	49	16	11	3	3.74	0.77486	عال	16
8	تهتم الكلية بالتعلم المرتكز على احتياجات المجتمع من المعلمين	31	46	23	0	0	4.08	0.71224	عال	6
9	تحرص الكلية على وضع تكوين المعلم إعدادا وتدريبا على قمة أولوياتها	32	60	4	4	0	4.2	0.69398	عال	1
10	تعمل الخطط الدراسية على إعداد معلم يمتلك مهارات البحث العلمي	27	56	12	5	0	4.05	0.82503	عال	8
11	يتم تحديث برامج إعداد المعلم وتطويرها بما يتوافق مع احتياجات المجتمع	19	37	29	14	1	3.59	0.95153	عال	20
12	تحرص الكلية على إجراء اختبارات القبول وفق الأسس أو المعايير العلمية للانتقاء	21	44	20	13	2	3.69	0.93965	عال	18
13	تهتم الكلية بترسيخ مبادئ المسئولية المجتمعية للطلبة من خلال الأنشطة والبرامج	33	45	11	12	0	4.02	0.93623	عال	10

14	تغرس الكلية ثقافة الاستقامة والنزاهة فى نفوس الطلبة	29	44	16	11	0	3.91	0.81721	عال	14
15	تبنى الكلية لدى الطلبة معرفة خاصة بالمسئولية المجتمعية تجاه تطوير	36	28	32	4	0	3.96	0.91717	عال	12
16	ترسخ الكلية فى نفوس الطلبة ثقافة التعلم المستمر	31	35	28	4	2	3.89	0.87232	عال	15
17	تضع الكلية المسئولية المجتمعية تجاه تطوير العام على رأس أولويات خطتها	34	37	19	7	3	3.92	0.87232	عال	13
18	تعمل الخطط الدراسية على إعداد معلم يستطيع توظيف التكنولوجيا في عملية	38	41	14	6	1	4.09	0.93623	عال	5
19	تعمل الخطط الدراسية على إعداد معلم يمتلك مهارة إتقان لغة أجنبية	31	28	25	16	0	3.74	1.07062	عال	17
20	تبنى الخطط الدراسية لتعمل على إعداد معلم يلمّ بالإضافة إلى إتقان تخصصه	29	45	21	5	0	3.98	0.95993	عال	11
المتو	31.55	40.95	19.25	7.7	0.6	3.953	0.882894	عال		

يتبين من الجدول السابق أن العبارة رقم (٩) التي نصها: " تحرص الكلية على وضع تكوين المعلم إعدادا وتدريبا على قمة أولوياتها" جاءت في الترتيب الأول بمتوسط عال بلغ (٤.٢)، تلتها في الترتيب الثاني العبارة رقم (٢) التي نصها: "تعمل المناهج والمقررات على تنمية قدرات الطلاب على التفكير بأنواعه المختلفة" بمتوسط (٤.١٦)، وتلتها في الترتيب الثالث العبارة رقم (٤) والتي نصها: "ينوع أعضاءهيئة التدريس طرائق واستراتيجيات التدريس" بمتوسط (٤.١٦) أيضا، وفي الترتيب الرابع جاءت العبارة رقم (٥) التي نصها: "تستخدم الكلية نظم تقويم حديثة تدعم عمليات التعلم "بمتوسط (٤.١٢)؛ بينما جاءت في الترتيب العاشر العبارة رقم (١٣) التي نصها " تهتم الكلية بترسيخ مبادئ المسئولية المجتمعية للطلبة من خلال الأنشطة والبرامج الدراسية" بمتوسط (٤.٠٢)؛ وكانت أقل عبارات المحور في الترتيب هي العبارات: (١٩، ١٢، ٣، ١١) حيث جاءت في الترتيب (١٧، ١٨، ١٩، ٢٠) بمتوسطات (٣.٧٤، ٣.٦٩، ٣.٦٨، ٣.٥٩) على الترتيب. ويتضح من الجدول السابق أن المتوسط الكلي لمحور واقع المسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال إعداد معلمي المستقبل بلغ (3.953) وهي قيمة عالية، مما يعني وجود دور كبير لكليات التربية في القيام بمسؤوليتها المجتمعية. كذلك لوحظ أن جميع قيم متوسطات عبارات المحور جاءت بمتوسطات عالية أيضا، مما يشير إلى تعزيز كليات التربية بالجامعات الحكومية لدورها في تحقيق مسؤليتها المجتمعية تجاه إعداد معلم المستقبل في مصر.

- **ثانياً: نتائج المحور الثاني: المسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال المشاركة الفاعلة مع مؤسسات التعليم العام:**

ويركز على واقع المسئولية المجتمعية لكليات التربية ودورها في مجال المشاركة الفاعلة مع مؤسسات التعليم العام. وتندرج تحت هذا المحور (١٣) عبارة.

والجدول الآتي يوضح استجابات عينة الدراسة حول المسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال المشاركة الفاعلة مع مؤسسات التعليم العام.

جدول (٤) قيم متوسطات والانحراف المعياري ومستوى الموافقة على المسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال المشاركة الفاعلة مع مؤسسات التعليم العام

م	العبارة	عالية جدا ٪	عالية ٪	متوسطة ٪	قليلة ٪	قليلة جدا ٪	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	تدعم الكلية المشاريع التطويرية بالتعليم العام .	32	36	24	8	0	3.92	0.93623	عال	9
2	تقدم الكلية خدمات للمجتمع ترتبط بمجال التعليم عن طريق المراكز والوحدات التابعة لها	36	44	20	0	0	4.16	0.73225	عال	3
3	تسهم الكلية بكل ما لديها من إمكانات بشرية ومادية في مساعدة مؤسسات التعليم على أداء دورها بكفاءة .	32	36	24	8	0	3.92	0.93623	عال	8
4	تُسهم الكلية في تدريب الكوادر البشريّة من المعلمين في مكان العمل .	37	39	19	5	0	4.08	0.84616	عال	4
5	توجد قنوات تواصل فعال ومستمر بين الكليات والمدارس للتعرف على متطلباتها، وإمدادها بالمزيد من الأفكار والمعارف المتطورة والمستحدثة	31	41	21	7	0	3.96	0.91717	عال	6
6	ترتبط الأبحاث العلمية التربوية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالطلاب والمعلمين في جميع مراحل التعليم المختلفة	44	44	8	4	0	4.28	0.77692	عال جداً	1
7	تربط الكلية بين الأنشطة التعليمية والتدريبية وواقع عمليات التعلم في مدارس التعليم العام	27	45	25	2	1	3.95	0.79732	عال	7

8	تعقد الكلية الندوات والفعاليات للتعريف بمشكلات التعليم العام ومناقشتها	40	32	24	4	0	4.08	0.89233	عال	5
9	تهتم الكلية بحل المشكلات الدراسية التي يواجهها طلابها في التدريب الميداني بالمدارس	36	52	8	4	0	4.2	0.74958	عال	2
10	توفر الكلية لمعلمي التعليم العام فرصا عادلة بالبرامج التي تقدمها للتنمية المهنية الشاملة	29	33	33	3	2	3.84	0.89233	عال	11
11	تهتم الكلية بالتواصل مع المسؤولين بالتعليم العام لرسم خطط وتوجهات الكلية في مجال تطوير التعليم العام .	23	40	36	1	0	3.85	0.76652	عال	10
12	تعقد الكلية دورات متخصصة لتدريب المعلمين بمؤسسات التعليم العام بالمجتمع المحلي	28	40	20	12	0	3.84	0.96826	عال	12
13	تقدّم الكلية الدعم اللازم للبحوث العلميّة الموجّهة لتطوير التعليم العام .	24	36	32	4	4	3.72	1.00247	عال	13
المتوسط الكلي للمحور		32.231	39.846	22.615	4.769	0.538	3.985	0.8626	عال	

يتبين من الجدول السابق أن العبارة رقم (٦) التي نصها: "ترتبط الأبحاث العلمية التربوية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالطلاب والمعلمين في جميع مراحل التعليم المختلفة " جاءت في الترتيب الأول بمتوسط عال جدا بلغ (٤.٢٨)، تلتها في الترتيب الثاني العبارة رقم (٩) التي نصها: "تهتم الكلية بحل المشكلات الدراسية التي يواجهها طلابها في التدريب الميداني بالمدارس" بمتوسط عال بلغ (٤.٢)، وتلتها في الترتيب الثالث العبارة رقم (٢) والتي نصها: " تقدم الكلية خدمات للمجتمع ترتبط بمجال التعليم عن طريق المراكز والوحدات التابعة لها " بمتوسط عال بلغ (٤.١٦)، وفي الترتيب الرابع جاءت العبارة رقم (٤) التي نصها: "تُسهم الكلية في تدريب الكوادر البشريّة من المعلمين في مكان العمل" بمتوسط (٤.٠٨)؛ بينما جاءت في الترتيب السابع العبارة رقم (٧) التي نصها "تربط الكلية

بين الأنشطة التعليمية والتدريبية وواقع عمليات التعلم في مدارس التعليم العام" بمتوسط عال بلغ (٣.٩٥)؛ وكانت أقل عبارات المحور في الترتيب هي العبارات: (١٠، ١٢، ١٣) حيث جاءت في الترتيب (١١، ١٢، ١٣) بمتوسطات (٣.٨٤، ٣.٨٤، ٣.٧٢) على الترتيب.

ويتضح من الجدول السابق أن المتوسط الكلي لمحور واقع المسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال المشاركة الفاعلة مع مؤسسات التعليم العام بلغ (٣.٩٨٥) وهي قيمة عالية، مما يعني وجود دور كبير لكليات التربية في القيام بمسؤوليتها المجتمعية في مجال المشاركة الفاعلة مع مؤسسات التعليم العام. كذلك جاءت جميع قيم متوسطات عبارات المحور بمتوسطات عالية أيضاً، مما يشير إلى تعزيز كليات التربية بالجامعات الحكومية لدورها في تحقيق مسؤليتها المجتمعية تجاه المشاركة الفاعلة مع مؤسسات التعليم سواء على مستوى إجراء البحوث الميدانية على واقع التعليم العام، أو تقديم دعم وخدمات تربوية لمؤسسات التعليم، وإتاحة فرص التدريب والترقي العلمي للمعلمين.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة المالكي (٢٠٠٧، ٢٤٧ -٢٤٨) التي توصلت إلى أهمية تضمين المقررات الدراسية لموضوعات الأمن الفكري، وضرورة مراجعة الأوعية العلمية المتاحة للطلاب لتنقيتها مما يدعو إلى الغلو والتطرف وتوفير المراجع العلمية المناسبة لمعالجة الانحرافات الفكرية والعقدية والسلوكية لتكون في متناول الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

- **ثالثاً: نتائج المحور الثالث: المسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال مأسسة إدارة المسؤلية المجتمعية:**

ويركز على واقع دور كليات التربية في مجال مأسسة إدارة المسؤلية المجتمعية، ويندرج تحت هذا المحور (١٥) عبارة، والجدول الآتي يوضح استجابات عينة الدراسة حول المسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال مأسسة إدارة المسؤلية المجتمعية:

جدول (٥) قيم متوسطات والانحراف المعياري ومستوى الموافقة على المسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال مأسسة إدارة المسؤلية المجتمعية

م	العبارة	عالية جدا ٪	عالية ٪	متوسطة ٪	قليلة ٪	قليلة جدا ٪	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	تحدد الكلية إدارة تشرف على المسئولية المجتمعية .	19	41	24	11	5	3.58	0.88147	عال	12
2	توجد بالكلية وحدة خاصة بدعم الخريجين ومتابعتهم	33	43	16	8	0	4.01	0.89592	عال	2
3	توظف الكلية مواردها المالية في الأغراض التعليمية والتدريبية	31	43	21	3	2	3.98	0.90838	عال	3
4	تتبنى الكلية خطة واضحة لتحقيق المسئولية المجتمعية	36	20	36	8	0	3.84	1.00886	عال	6

5	تقدم الكلية الدعم المادي والمعنوي للمشاركين في انشطة	20	44	20	16	0	3.68	0.96992	عال	10
6	توجد ميزانية مفصلة لأنشطة المسئولية المجتمعية بالكلية .	17	36	28	13	6	3.45	0.95322	عال	15
7	يتم تمثيل أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع في مجال التعليم العام ذات الصلة	30	34	31	3	2	3.87	0.75598	عال	5
8	تشجع الكلية مؤسسات التعليم العام على زيارتها واستخدام	24	48	28	0	0	3.96	0.72120	عال	4
9	تصدر الكلية تقارير دورية عن أدائها في المسئولية المجتمعية .	25	28	38	6	3	3.66	0.84616	عال	11
10	تسهم الكلية بفاعلية في المؤسسات والقطاعات والشبكات (المحلية والعالمية) المهتمة بالمسئولية المجتمعية .	24	24	36	16	0	3.56	1.02465	عال	13
11	تصدر الكلية نشرات دورية تسهم في زيادة الوعي بالمسئولية المجتمعية تجاه التعليم	18	34	36	9	3	3.55	0.95153	عال	14
12	تقيم الكلية أداءها في المسئولية المجتمعية بشكل دوري .	23	31	42	3	1	3.72	0.84426	عال	9
13	تشارك الكلية في المؤتمرات والفعاليات المتعلقة بالتعليم العام .	36	44	12	8	0	4.08	0.89233	عال	1
14	يتم عقد ورش العمل بشكل مستمر لمناقشة تعزيز توجهات الكلية نحو قضايا تطوير التعليم العام .	32	29	31	7	1	3.84	0.99282	عال	7
15	تتيح الكلية لأعضاء هيئة التدريس الفرصة للمساعدة في المجال التطوعي العام لخدمة	31	33	24	11	1	3.82	1.00886	عال	8
	المتوسط الكلي للمحور	26.600	35.467	28.200	8.133	1.600	3.773	0.910	عال	

يتبين من الجدول السابق أن العبارة رقم (١٣) التي نصها: "تشارك الكلية في المؤتمرات والفعاليات المتعلقة بالتعليم العام" جاءت في الترتيب الأول بمتوسط عال بلغ (٤.٠٨)، تلتها في الترتيب الثاني العبارة رقم (٢) التي نصها: "توجد بالكلية وحدة خاصة بدعم الخريجين ومتابعتهم" بمتوسط عال بلغ (٤.٠١)، وتلتها في الترتيب الثالث العبارة رقم (٣) والتي نصها: "توظف الكلية مواردها المالية في الأغراض التعليمية والتدريبية التي وضعت لها" بمتوسط عال بلغ (٣.٩٨)، وفي الترتيب الرابع جاءت العبارة رقم (٨) التي نصها: "تشجع الكلية مؤسسات التعليم العام على زيارتها واستخدام مرافقها" بمتوسط (٣.٩٥)؛ بينما جاءت في الترتيب الخامس العبارة رقم (٧) التي نصها "يتم تمثيل أصحاب المصلحة وقطاعات

المجتمع في مجال التعليم العام ذات الصلة في مجلس الكلية ولجانها" بمتوسط عال بلغ (٣.٨٧)؛ وكانت أقل عبارات المحور في الترتيب هي العبارات: (١٠، ١١، ٦) حيث جاءت في الترتيب (١٣، ١٤، ١٥) بمتوسطات (٣.٥٦، ٣.٥٥، ٣.٤٥) على الترتيب.

ويتضح من الجدول السابق أن المتوسط الكلي لمحور واقع المسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال مأسسة إدارة المسئولية المجتمعية بلغ (٣.٧٧٣) وهي قيمة عالية، مما يعني وجود دور كبير لكليات التربية في مجال مأسسة إدارة المسئولية المجتمعية بالكلية. كذلك جاءت جميع قيم متوسطات عبارات المحور بمتوسطات عالية أيضا، مما يشير إلى تعزيز كليات التربية بالجامعات الحكومية لدورها في تحقيق مسؤليتها المجتمعية تجاه مأسسة إدارة المسئولية المجتمعية بالكية سواء على مستوى توظيف وتخصيص موارد مالية للتدريب والتعليم، أو إنشاء وحدات تختص بمتابعة ودعم الخريجين وكذلك إدارة خاصة للإشراف على وإدارة ما يتعلق بالمسئولية المجتمعية، وكذلك تبني الكلية لخطة واضحة لتحقيق مسؤوليتها المجتمعية تجاه تطوير التعليم العام، أو عقد ورش العمل والفعاليات الأخرى بشكل مستمر لمناقشة تعزيز توجهات الكلية نحو قضايا تطوير التعليم العام.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (2017 ,WASWAS) التي أشارت إلى أهمية تفعيل دور القيادات؛ من خلال منحهم مزيدا من الصلاحيات والسلطات لاتخاذ الإجراءات التي تضمن تعزيز مفاهيم الأمن الفكري لدى الطلاب، وتوجيه الأنشطة الطلابية لتنمية الوعي الفكري؛ من خلال الاحتفالات والمحاضرات والبرامج التدريبية والتأهيلية.

- **رابعاً: نتائج المحور الرابع: معوقات تفعيل دور كليات التربية في تطوير التعليم العام:**

ويركز على أهم العناصر التي يمكن أن تعوق تفعيل دور كليات التربية في تطوير التعليم العام. ويندرج تحت هذا المحور (١٥) عبارة، والجدول الآتي يوضح استجابات عينة الدراسة حول معوقات تفعيل دور كليات التربية في تطوير التعليم العام:

جدول (٦) قيم متوسطات والانحراف المعياري ومستوى الموافقة على معوقات تفعيل دور كليات التربية في تطوير التعليم العام

م	العبارة	عالية جدا ٪	عالية ٪	متوسطة ٪	قليلة ٪	قليلة جدا ٪	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	عدم وجود قنوات ووسائل اتصال واضحة ومحددة بين كليات التربية وإدارات ومؤسسات	31	41	9	17	2	3.8400	1.08551	عال	10
2	ضعف الدافعية لدى أعضاء هيئة التدريس في المشاركة في	29	26	23	19	3	3.6400	1.09288	عال	13
3	ضعف إدراك بعض أعضاء هيئة التدريس لمعنى المسئولية المجتمعية	24	36	12	28	0	3.5600	1.13609	عال	14

4	قلة البرامج التدريبية التي تقدمها الكلية للمستهدفين في	26	49	13	11	1	3.8800	0.91014	عال	8
5	ضعف الموارد المالية التي تمكن الكلية من القيام بمسئوليتها المجتمعية تجاه	52	24	20	4	0	4.2400	0.90838	عال جدا	2
6	عدم وجود إدارة مختصة بالمسئولية المجتمعية بالكلية	22	23	25	17	13	3.9600	0.95993	عال	5
7	عدم وجود خطة معتمدة تحدد المسئولية المجتمعية للكلية	32	24	28	16	0	3.7200	1.07958	عال	12
8	عدم وجود آلية لتشجيع أطراف المجتمع على المشاركة في أنشطة	28	44	16	12	0	3.8800	0.95322	عال	9
9	انشغال أعضاء هيئة التدريس بوظيفتي التعليم والبحث العلمي على حساب	28	35	24	11	2	3.5600	1.13609	عال	15
10	ضعف الميزانيات المخصصة لكليات التربية وقصورها عن القيام بالمسئولية	48	36	16	0	0	4.3200	0.73444	عال جدا	1
11	ضعف اهتمام صناع القرار بنتائج البحوث والدراسات العلمية بكليات التربية في	40	44	12	4	0	4.2000	0.80134	عال	3
12	وجود فجوة بين كليات التربية والمجتمعات المحيطة	33	40	20	6	1	3.9600	0.91717	عال	6
13	عدم وجود خريطة بحثية واضحة معتمدة لكليات التربية بأبحاث تطوير التعليم	30	37	16	16	1	3.8400	1.04788	عال	11
14	ضعف الموارد المالية الداعمة لأبحاث تطوير التعليم	44	36	12	8	0	4.1600	0.92588	عال	4
15	ضعف التشريعات التي توجب الاعتماد على كليات التربية في تطوير التعليم العام في مصر	32	43	17	5	3	3.9600	1.00087	عال	7
المتوسط الكلي للمحور		33.267	35.867	17.533	11.600	1.733	3.873	0.979	عال	

يتبين من الجدول السابق أن العبارة رقم (١٠) التي نصها: "ضعف الميزانيات المخصصة لكليات التربية وقصورها عن القيام بالمسئولية المجتمعية" جاءت في الترتيب الأول بمتوسط عال جدا بلغ (٤.٣٢)، تلتها في الترتيب الثاني العبارة رقم (٥) التي نصها: "ضعف الموارد المالية التي تمكن الكلية من القيام بمسئوليتها المجتمعية تجاه تطوير التعليم العام" بمتوسط عال جدا بلغ (٤.٢٤)، وتلتها في الترتيب الثالث العبارة رقم (١١) والتي نصها: "ضعف اهتمام صناع القرار بنتائج البحوث والدراسات العلمية بكليات التربية في تطوير التعليم" بمتوسط عال بلغ (٣.٢٠)، وفي الترتيب الرابع جاءت العبارة رقم (١٤) التي نصها: "ضعف الموارد المالية

الداعمة لأبحاث تطوير التعليم" بمتوسط (٤.١٦)؛ بينما جاءت في الترتيب الخامس العبارة رقم (٦) التي نصها "عدم وجود إدارة مختصة بالمسئولية المجتمعية بالكلية" بمتوسط عال بلغ (٣.٩٦)؛ وجاءت في الترتيب السابع العبارة رقم (١٥) والتي نصها " ضعف التشريعات التي توجب الاعتماد على كليات التربية في تطوير التعليم العام في مصر"بمتوسط عال بلغ (٣.٩٦)؛ وكانت أقل عبارات المحور في الترتيب هي العبارات: (١٣، ٧، ٢، ٣، ٩) حيث جاءت في الترتيب (١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥) بمتوسطات (٣.٨٤، ٣.٧٢، ٣.٦٤، ٣.٥٦، ٣.٥٦) على الترتيب. ويتضح من الجدول السابق أن المتوسط الكلي لمحور معوقات تفعيل دور كليات التربية في تطوير التعليم العام بلغ (٣.٨٧٣) وهي قيمة عالية، مما يعني وجود معوقات قوية تحول في كثير من الأحيان تفعيل دور كليات التربية في تحقيق مسؤوليتها المجتمعية تجاه تطوير التعليم العام في مصر. كذلك جاءت جميع قيم متوسطات عبارات المحور بمتوسطات عالية أيضا، مما يشير إلى تعزيز كليات التربية بالجامعات الحكومية لدورها في تحقيق مسؤليتها المجتمعية تجاه مأسسة إدارة المسئولية المجتمعية بالكلية سواء على مستوى توظيف وتخصيص موارد مالية للتدريب والتعليم، أو إنشاء وحدات تختص بمتابعة ودعم الخريجين وكذلك إدارة خاصة للإشراف على وإدارة ما يتعلق بالمسئولية المجتمعية، وكذلك تبني الكلية لخطة واضحة لتحقيق مسؤوليتها المجتمعية تجاه تطوير التعليم العام، أو عقد ورش العمل والفعاليات الأخرى بشكل مستمر لمناقشة تعزيز توجهات الكلية نحو قضايا تطوير التعليم العام. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة (المطيري، ٢٠٠٩) التي أكدت على ضرورة زيادة دور الأنشطة الطلابية في تحقيق الأمن الفكري للطلاب، وإيجاد محفزات مادية ومعنوية للطلاب الممارسين للأنشطة وإعطاء قدر أكبر للطلاب في التخطيط والإعداد للأنشطة الطلابية.

- **خامساً: التحقق من صحة فروض الدراسة: وتتضمن:**

- **الفرض الأول: للتحقق من صحة هذا الفرض، تم استخدام إختبار(ف) للفروق بين أكثر من مجموعتين لتعرف الفروق بين أعضاء هيئة التدريس وفقا للدرجة العلمية (أستاذ- أستاذ مساعد- مدرس)، وجاءت النتائج كما بالجدول الآتي:**

جدول (٧) قيمة (ف) ودلالتها للفروق بين أعضاء هيئة التدريس وفقاً للدرجة العلمية

المحور	المجموعة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
المسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال إعداد معلمي المستقبل	أستاذ	٨١	4.0235	0.70162	٢.٩١٧	غير دال ٠.٠٥٦
	أستاذ مساعد	١٢٢	3.8505	0.72444		
	مدرس	٩٧	4.1063	0.72893		
المسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال المشاركة الفاعلة مع مؤسسات التعليم العام	أستاذ	٨١	3.9819	0.65284	٥.٧٤٧	دال ٠.٠٠٤
	أستاذ مساعد	١٢٢	3.8333	0.74852		
	مدرس	٩٧	4.2169	0.82053		
المسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال مأسسة إدارة المسؤلية المجتمعية	أستاذ	٨١	3.6929	0.66380	١٣.٤٥٣	دال ٠.٠٠١
	أستاذ مساعد	١٢٢	3.6632	0.70037		
	مدرس	٩٧	4.1787	0.80669		
معوقات تفعيل دور كليات التربية في تطوير التعليم العام	أستاذ	٨١	3.9566	0.77427	٩.١٨٤	دال ٠.٠٠١
	أستاذ مساعد	١٢٢	4.0917	0.70023		
	مدرس	٩٧	3.6019	0.76168		

يتضح من الجدول السابق وجود فروق بين أعضاء هيئة التدريس وفقاً للدرجة العلمية في تقدير واقع دور كليات التربية في تحقيق مسؤوليتها المجتمعية تجاه تطوير التعليم العام؛ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، في كل المحاور، ما عدا المحور الأول الخاص بالمسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال إعداد معلمي المستقبل؛ حيث اتفقت عينة الدراسة على دور المسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال المشاركة الفاعلة مع مؤسسات التعليم العام، وأهمية المسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال مأسسة إدارة المسؤلية المجتمعية. وكذلك في تحديد وترتيب معوقات تفعيل دور كليات التربية في تطوير التعليم العام. وكانت الفروق لصالح درجة " مدرس" في محوري " مجال المشاركة الفاعلة مع مؤسسات التعليم العام" و "مجال مأسسة إدارة المسؤلية المجتمعية"، وربما يرجع ذلك إلى طبيعة تلك الفئة وأنشطتها من حيث إشرافها على طلبة التربية العملية بمدارس التعليم العام وكذلك حاجتها الكبيرة إلى إجراء البحوث الميدانية التي تطبق على عينات من طلبة ومعلمي مدراس التعليم العام، وتواصلها المستمر مع تلك المدارس بصور متعددة، وهو ما يؤثر في تقديرها لأهمية ذلك، بينما كانت الفروق لصالح درجة "أستاذ مساعد" في محور " معوقات تفعيل دور كليات التربية في تطوير التعليم العام"؛ وهو الجانب الذي يلقى غالبا اهتمام ومشاركة الأعضاء من درجة "أستاذ مساعد"؛ حيث التركيز على الجوانب الإجرائية والإدارية وتقدير أهميتها في تذليل معوقات العمل مع مؤسسات المجتمع خارج الجامعة وبخاصة مدارس التعليم العام والمشاركة الفاعلة في من جانب أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في تحقيق المسئولية المجتمعية تجاه تلك المدارس سواء على مستوى التدريب أو إجراء البحوث أو المشاركة في المؤتمرات والفعاليات، أو تقديم الرؤى والتصورات والخطط التطويرية التي تستهدف تطوير التعليم العام. وتتفق هذه النتائج مع نتائج بعض الدراسات السابقة؛ ومنها دراسة منصور (منصور، ٢٠١٧، ٦٢٩) ودراسة (بسطويسي، ٢٠١٨، ٣١٥).

- **الفرض الثاني: للتحقق من صحة هذا الفرض، تم استخدام اختبار(ت) للفروق بين مجموعتين لتعرف الفروق بين أعضاء هيئة التدريس وفقا للجنس (ذكر- أنثى)، وجاءت النتائج كما بالجدول (٩):**

جدول (٩) قيمة (ت) ودلالتها للفروق بين أعضاء هيئة التدريس وفقا للجنس

المحور	المجموعة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
المسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال إعداد معلمي المستقبل	أنثى	١٢٥	3.6636	0.61660	-٧.٥٣٢	0.113 غير دال
	ذكر	١٧٥	4.2429	0.69408		
المسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال المشاركة الفاعلة مع مؤسسات التعليم العام	أنثى	١٢٥	3.6993	0.54047	-6.462	0.000 دال
	ذكر	١٧٥	4.2198	0.79158		
المسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال مأسسة إدارة المسؤلية المجتمعية	أنثى	١٢٥	3.5939	0.54326	-4.399	0.00002 دال
	ذكر	١٧٥	3.9619	0.83160		
معوقات تفعيل دور كليات التربية في تطوير التعليم العام	أنثى	١٢٥	4.0364	0.64338	٢.٤٥٢	0.015 دال
	ذكر	١٧٥	3.8190	0.84369		

يتضح من الجدول السابق وجود فروق بين أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمتغير الجنس (ذكر/أنثى) في تقدير واقع دور كليات التربية في تحقيق مسؤوليتها المجتمعية تجاه تطوير التعليم العام؛ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، في كل المحاور، ما عدا المحور الأول الخاص بالمسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال إعداد معلمي المستقبل؛ حيث اتفقت عينة الدراسة على دور المسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال المشاركة الفاعلة مع مؤسسات التعليم العام، وأهمية المسئولية المجتمعية لكليات التربية في مجال مأسسة إدارة المسؤلية المجتمعية. وكذلك في تحديد وترتيب معوقات تفعيل دور كليات التربية في تطوير التعليم العام. وكانت الفروق لصالح فئة " ذكر" في محوري " مجال المشاركة الفاعلة مع مؤسسات التعليم العام" و "مجال مأسسة إدارة المسؤلية المجتمعية"، وربما يرجع ذلك إلى طبيعة تلك الفئة وحركيتها وحرصها على أن تكون أكثر ارتباطا بالمجتمع خارج الجامعة وبخاصة ميدان التطبيق وهو مدراس التعليم العام، وتواصلها المستمر مع تلك المدارس بصور متعددة، وهو ما يؤثر في تقديرها لأهمية ذلك، بينما كانت الفروق لصالح فئة "أنثى" في محور " معوقات تفعيل دور كليات التربية في تطوير التعليم العام"؛ وهو الجانب الذي تركز عليه تلك الفئة من حيث نقد الواقع سواء الجوانب الإجرائية والإدارية بكليات التربية وإدارات التعليم على حد سواء، وتقدير أهميتها في تذليل معوقات العمل المشترك بين الجانبين من خلال صور متعددة تحقق المسئولية المجتمعية لكليات التربية تجاه تطوير التعليم العام، سواء على مستوى التدريب أو إجراء البحوث أو المشاركة في المؤتمرات والفعاليات، أو تقديم الرؤى والتصورات والخطط التطويرية التي تستهدف تطوير التعليم العام. وقد يرجع ذلك إلى حاجة أعضاء هيئة التدريس الإناث لبعض الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالمسئولية المجتمعية مثل ظروف العمل التي توفق بين الاحتياجات الأسرية واحتياجات العمل والاجازات الخاصة وغيرها من الحاجات المتعلقة بطبيعة الإناث مما يجعلهن يطمحن في مزيد من توافر أبعاد ومتطلبات المسئولية المجتمعية، وتتفق هذه النتائج مع نتائج بعض الدراسات السابقة؛ ومنها دراسة سميرة حسن الحاجي محمد (محمد، ٢٠١٧، ٥٥٤) التي توصلت إلى وجود فروق بين الذكور والإناث لصالح الإناث وعزت ذلك إلى طبيعة الإناث وعامل الأمومة لديهن واحتياجاتهن الإضافية المتعلقة بالمسئولية المجتمعية مثل ظروف العمل التي توفق بين الاحتياجات الأسرية واحتياجات العمل.

- **الجزء الرابع – التصور المقترح**

أجاب هذا الجزء من البحث عن السؤال الخامس، ونصه: ما التصور المقترح لتفعيل دور كليات التربية في في تحقيق مسؤوليتها المجتمعية تجاه تطوير التعليم تطوير التعليم في مصر؟.

إن كليات التربية في الجامعات المصرية تلعب دورًا حيويًا في إعداد المعلمين والمتخصصين في مجال التربية والتعليم، وفي إجراء الأبحاث والدراسات والخدمات

التربوية، وفي المساهمة في صنع السياسات والخطط التربوية. وفي ظل التغيرات والتحديات التي تشهدها المجتمعات في القرن الحادي والعشرين، يحتاج التربية والتعليم إلى تطوير مستمر لضمان جودته وفعاليته واستجابته للاحتياجات والتطلعات المختلفة. ولذلك، فإن كليات التربية بحاجة إلى تطوير دورها في تطوير التربية والتعليم، بما يتناسب مع رؤية ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

ولكن، تشير الدراسات والتقارير إلى أن هناك فجوة كبيرة بين دور كليات التربية في تطوير التربية والتعليم، وبين الدور المأمول منها. وهذه الفجوة تنعكس سلباً على جودة إعداد المعلمين والمتخصصين في مجال التربية والتعليم، وعلى مساهمتهم في تحسين الأداء التربوي والتعليمي، وعلى تفاعلهم مع المجتمع والبيئة.

ومن هنا، ينبثق موضوع هذا التصور المقترح، وهو تقديم إطار عام لتطوير دور كليات التربية في تطوير التربية والتعليم في مصر .ويهدف هذا التصور إلى تحديد الأدوار والمسؤوليات والمهام والأنشطة التي يجب أن تقوم بها كليات التربية لتطوير التربية والتعليم، وتصميم خطة استراتيجية لتنفيذها، ووضع آليات فعالة لمتابعتها وتقويمها. ويسهم هذا التصور في سد الفجوة بين الدور الحالي والدور المأمول من كليات التربية في تطوير التربية والتعليم، وفي تحسين جودة إعداد المعلمين والمتخصصين في مجال التربية والتعليم، وفي تزويدهم بالمهارات والكفاءات اللازمة للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويمكن استعراض محاور التصور المقترح على النحو الآتي:

١- فلسفة التصور المقترح وأهدافه:

تستند فلسفة التصور المقترح إلى نظرة شاملة ومتكاملة للمسئولية الاجتماعية لكليات التربية، وإمكانية قيامها بجوانب هذه المسئولية وخصوصا في مجال تطوير التعليم في مصر، وتنطلق من أهمية التعليم الجامعي عموما وكليات التربية خصوصا ودورها الفاعل في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع المصري بوجه عام، ويرتكز هذا التصور على بعض المبادئ والقيم الأساسية، مثل:

- اعتبار كلية التربية مؤسسة رائدة في إعداد المعلمين والمتخصصين في مجال التربية والتعليم، وفي إجراء الأبحاث والدراسات والخدمات التربوية، وفي المساهمة في صنع السياسات والخطط التربوية، وأنها تتحمل مسئولية كبيرة في تشكيل مستقبل التربية والتعليم في مصر، وتقدم خدمات متنوعة ومتكاملة للمجتمع التربوي والتعليمي.
- اعتبار جودة إعداد المعلمين والمتخصصين في مجال التربية والتعليم عاملا حاسما لضمان جودة التعليم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ مما يعني ضرورة استخدام معايير وأطر وآليات دولية لضمان جودة هذه البرامج، والربط

بين إعداد المعلمين والمتخصصين وبين تحسين الأداء التربوي والتعليمي، وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- اعتبار التطوير المستمر لبرامج إعداد المعلمين والمتخصصين في مجال التربية والتعليم ضرورة لمواكبة التغيرات والتحديات في القرن الحادي والعشرين؛ مما يوجب أن تتم إجراءات التطوير بشكل دوري، وأن تستجيب للاحتياجات والتطلعات المختلفة للطلاب والخريجين والأساتذة، وتستفيد من الخبرات والابتكارات الدولية في هذا المجال.
- اعتبار الشراكة مع الجامعات والمؤسسات والهيئات المحلية والإقليمية والدولية فرصة للاستفادة من الخبرات والموارد والشبكات في مجال التربية والتعليم. هذا يعني أن كلية التربية تفتح أبوابها للتعاون مع الجهات المختلفة التي تعمل في مجال التربية والتعليم، وأنها تشارك في البرامج والمشاريع والمبادرات المشتركة، وأنها تستفيد من الخبرات والموارد والشبكات التي توفرها هذه الجهات.

أما بالنسبة لأهداف التصور المقترح فتتمثل في:

- تطوير منظومة التعليم بكليات التربية في مصر من خلال إدخال بعض التجديدات التربوية على كافة عناصر النظام ومكوناته، مع الاستفادة من بعض التجارب الدولية في دعم المسئولية الاجتماعية لكليات التربية.
- تحديد الأدوار والمسؤوليات والمهام والأنشطة التي يجب أن تقوم بها كليات التربية لتطوير التربية والتعليم، وذلك بتحليل الواقع الموجود والواقع المرغوب في مجال تطوير التربية والتعليم، وتحديد الأدوار والمسؤوليات والمهام والأنشطة التي تسهم في تحقيق الفرق بينها، وتصميم خطة استراتيجية لتنفيذ الأدوار والمسؤوليات والمهام والأنشطة المحددة تحدد فيها الأهداف العامة والخاصة لتطوير دورها في تطوير التربية والتعليم، وترسم فيها الخطوات اللازمة لتنفيذ كل دور ومسئولية ومهمة ونشاط، وتحدد فيها المؤشرات والأدوات لقياس مدى تحقيق كل هدف، وتحدد فيها الجدول الزمني لتنفيذ الخطة.
- تحسين جودة إعداد المعلمين والمتخصصين في مجال التربية والتعليم، وإثراء برامج الإعداد بأحدث المحتوى العلمي والمهاري والمهني، وبأفضل الأساليب والطرق والوسائل والتقنيات التعليمية، لضمان جودة هذه البرامج وفاعليتها.
- تزويد المعلمين والمتخصصين بالمهارات والكفاءات التي تمكنهم من مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المجتمعات المحلية والإقليمية والدولية من أجل الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢- أهمية التصور المقترح

من المتوقع أن يسهم التصور المقترح في تطوير الدور الذي تقوم به كليات التربية في تطوير التربية والتعليم في مصر، وذلك من خلال إجراء تغيرات في

أدائها أو سلوكها أو بنيتها أو استراتيجياتها، بهدف تحسين جودة إعداد المعلمين والمتخصصين في مجال التربية والتعليم، وزيادة فاعلية خدماتها الأكاديمية والبحثية والتربوية، وزيادة مشاركتها في صنع السياسات والخطط التربوية. ويمكن تلخيص أهمية هذا التصور المقترح في النقاط التالية:

- يقدم هذا التصور المقترح فوائد ومنافع وإسهامات لكلية التربية نفسها، من خلال تحسين وضعها ومكانتها كمؤسسة رائدة في مجال التربية والتعليم، وزيادة قدرتها على مواجهة التغيرات والتحديات في القرن الحادي والعشرين، وزيادة تنافسيتها وجاذبيتها للطلاب والأساتذة والشركاء.
- يقدم هذا التصور المقترح فوائد ومنافع وإسهامات لطلاب كلية التربية وخريجيها، من خلال تحسين جودة برامج إعدادهم في مجال التربية والتعليم، وزيادة مستوى معرفتهم ومهاراتهم وكفاءاتهم، وزيادة فرص توظيفهم وتطوير مسيرتهم المهنية، وزيادة قدرتهم على الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- يقدم هذا التصور المقترح فوائد ومنافع وإسهامات لأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية، من خلال تحسين مستوى أدائهم الأكاديمي والتعليمي والبحثي، وزيادة مستوى معرفتهم ومهاراتهم وكفاءاتهم، وزيادة فرص تأهيلهم وتدريبهم وتقييمهم، وزيادة تقديرهم وتحفيزهم وتشجيعهم.
- يقدم هذا التصور المقترح فوائد ومنافع وإسهامات للجامعة والجهات المختلفة المتعلقة بالتربية والتعليم، من خلال زيادة التواصل والتعاون بين كلية التربية وبين هذه الجامعة والجهات، وزيادة المشاركة في البرامج والمشاريع والمبادرات المشتركة، وزيادة الاستفادة من الخبرات والموارد والشبكات المتاحة.
- يقدم هذا التصور المقترح فوائد ومنافع وإسهامات للمجتمع العام، من خلال زيادة جودة التربية والتعليم في مصر، وزيادة مستوى الأداء التربوي والتعليمي للطلاب.

٣- منطلقات التصور المقترح ومرتكزاته:

يستند هذا التصور المقترح إلى بعض الأفكار والمبادئ والقيم التي تشكل أساسًا نظريًا وفلسفيًا للتصور، وتساعد على فهم مشكلة البحث، وإبراز أهداف البحث، وإعداد خطة البحث، وجمع وتحليل البيانات، وإخراج النتائج. وهذه بعض من هذه الأفكار والمبادئ والقيم:

- أن كلية التربية هي مؤسسة رائدة في مجال التربية والتعليم، تقوم بإعداد المعلمين والمتخصصين في هذا المجال، بجودة عالية، تستجيب للاحتياجات المختلفة للطلاب، تستخدم أفضل الأساليب التعليمية، تستفيد من الخبرات الدولية، وتسهم في صنع السياسات التربوية، وتلعب هذه الفكرة دورًا في توضيح

وتبرير وتوجيه التصور المقترح، لأنه يهدف إلى إجراء تغيرات في دور كلية التربية في تطوير التربية والتعليم، بناءً على تحليل الواقع الموجود والواقع المرغوب، وبما يسهم في تحسين جودة إعداد المعلمين والمتخصصين في مجال التربية والتعليم.

- أن المعلمين والمتخصصين في مجال التربية والتعليم هم عوامل حاسمة لضمان جودة التعليم، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وتلعب هذه الفكرة دورًا في توضيح وتبرير وتوجيه التصور المقترح، لأنه يسعى إلى تزويد المعلمين والمتخصصين بالمهارات والكفاءات اللازمة للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتى تشمل ١٧ هدفًا رئيسًا، مثل القضاء على الفقر، وضمان التعليم الجيد، والحفاظ على البيئة، وغيرها.
- حاجة كليات التربية في مصر إلى تجديد شامل؛ لتصبح قادرة على التفاعل مع العصر الحالي بمتغيراته المعرفية والتكنولوجية السريعة، ومواكبة التوجهات الاستراتيجية وخطط التنمية الشاملة بشكل عام واستراتيجيات التعليم المصري بوجه خاص.
- ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الميدانية لاستطلاع آراء بعض أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بوصفهم خبراء تربويين حول واقع قيام كليات التربية بمسئوليتها المجتمعية حيال تطوير التعليم في مصر، وما تم الكشف عنه من إيجابيات ومواطن قوى يجب تدعيمها، وسلبيات ومواطن ضعف يجب العمل على معالجتها.

أما بالنسبة لمرتكزات التصور المقترح فتشمل ما يلي:

- أساس الجودة: هو أساس يشير إلى أن كلية التربية يجب أن تضع جودة إعداد المعلمين والمتخصصين في مجال التربية والتعليم كأولوية قصوى، وأن تستخدم أفضل المعايير والأطر والآليات الدولية لضمان جودة برامجها الدراسية، وأن تستفيد من أفضل الخبرات والابتكارات الدولية في هذا المجال، ويلعب هذا الأساس دورًا في دعم وإثبات وإنجاز التصور المقترح؛ لأنه يسهم في تحسين جودة إعداد المعلمين والمتخصصين في مجال التربية والتعليم، وزيادة مستوى معرفتهم ومهاراتهم وكفاءاتهم.
- أساس الاستجابة: هو أساس يشير إلى أن كلية التربية يجب أن تستجيب للاحتياجات والتطلعات المختلفة للطلاب والخريجين والأساتذة والشركاء، وأن توفر لهم خدمات أكاديمية وبحثية وتربوية تلبى احتياجاتهم، وأن تشاركهم في صنع القرارات المتعلقة بالكلية، ويلعب هذا الأساس دورًا في دعم وإثبات وإنجاز التصور المقترح، لأنه يسهم في زيادة رضا الطلاب والخريجين والأساتذة والشركاء عن كلية التربية، وزيادة مشاركتهم في تطوير الكلية.

٤- **مجالات التصور المقترح**:

تبنت الدولة المصرية المشروع القومي لتطوير التعليم في عام ٢٠١٧، والذي يستهدف إعداد تصور جديد للمجتمع التعليمي ككل، ليصبح الطالب أكثر إقبالاً على التعلم والابتكار .وتنقسم استراتيجية تطوير التعليم إلى أربعة محاور هي: تطوير نظام التعليم، وتعديل نظام الثانوية العامة، وفتح المدارس اليابانية، والمدارس التكنولوجية بالنسبة للتعليم الفني، كما تهتم الدولة بتطوير المناهج وأسلوب التدريس، وربط التعليم الفني بسوق العمل المصري والعربي والعالمي، واستحداث تخصصات جديدة كالذكاء الاصطناعي والبرمجة وعمل الموانئ، لتلبية احتياجات سوق العمل، كما أنشأت مصر بنك المعرفة الذي يدعم البحث العلمي.

ويمكن القول: إن التعليم من أجل التنمية المستدامة يهدف إلى تزويد الدارسين بالمعارف والمهارات والقيم والسلوكيات اللازمة للتصدي للتحديات العالمية المترابطة التي نواجهها، بما فيها تغير المناخ وتدهور البيئة وانخفاض مستوى المعيشة.

ويعد تطوير كليات التربية في مصر أحد الأهداف الرئيسية للمشروع القومي لتطوير التعليم، والذي يسعى إلى رفع كفاءة وجودة التعليم وإعداد معلمين مؤهلين ومبدعين، وتهتم وزارة التعليم العالي بتطوير كليات التربية بما يتناسب مع التطورات المتلاحقة بأساليب التعليم العالمية، وبما يتفق مع رؤية مصر ٢٠٣٠م؛ لتحقيق متطلبات الجمهورية الجديدة، والتي تشمل تحسين جودة التعليم، وزيادة فرص التوظيف، وتعزيز دور المجتمع المدني، والحفاظ على الهوية الثقافية، والارتقاء بالقيم والأخلاق.

وفي ضوء ذلك يمكن أن تتضمن مجالات تطوير كليات التربية للقيام بمسئوليتها الاجتماعية تجاه تطوير التعليم في مصر ما يلي:

إنشاء وحدة أو مركز متخصص للمسئولية الاجتماعية في كلية التربية، وتكليفه بوضع السياسات والإستراتيجيات والخطط والبرامج والأنشطة المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية، وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها، وتهدف هذه الوحدة أو المركز إلى تنمية وتعزيز المسئولية الاجتماعية لدى طلاب ومعلمي وإداريي كلية التربية، وتقديم الخدمات والبرامج والمشروعات التي تستجيب لاحتياجات المجتمع المحلي، وتحسين جودة التعليم والبحث العلمي والتربوي، وتتكون من فريق عمل مؤهل ومدرب، يضم مديرا وأعضاء من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والطلاب والإداريين، بالإضافة إلى ممثلين عن الجهات المعنية بالتعليم والمجتمع، ويقوم بوضع خطة عمل سنوية، تحدد فيها الأهداف والأنشطة والبرامج والمشروعات التي تخص المسئولية الاجتماعية، وتحديد المسئوليات والصلاحيات

والموارد اللازمة لتنفيذها، وتحديد مؤشرات لقياس الأداء والفعالية، وأخيرا تقوم هذه الوحدة أو المركز بتنفيذ خطة العمل، بالتعاون مع الجهات المختلفة داخل وخارج كلية التربية، وبالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات التعليمية، وبالانسجام مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

- **تخصيص موارد مادية وبشرية كافية لدعم المسئولية الاجتماعية في كلية التربية، وزيادة الإيرادات الذاتية من خلال تقديم الخدمات والبرامج والمشروعات المدفوعة، وجذب التبرعات والهبات والمنح من الجهات المانحة، وفي هذا الإطار يمكن تقديم الآليات التالية:**

- تخصيص موارد مادية تشمل المباني والمعدات والأجهزة والمواد اللازمة لتقديم الخدمات والبرامج والمشروعات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية، وتحديثها وصيانتها بشكل دوري، وضمان سلامتها وجودتها.
- تخصيص موارد بشرية تشمل الكوادر المؤهلة والمدربة للقيام بالأنشطة والبرامج والمشروعات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية، وتوفير فرص التطوير المستمر لها، وتحفيزها وتقديرها وتقييمها بشكل عادل.
- زيادة الإيرادات الذاتية من خلال تقديم الخدمات والبرامج والمشروعات المدفوعة، التي تستجيب لاحتياجات المجتمع المحلي، وتحسن جودة التعليم والبحث العلمي والتربوي، وتضيف قيمة لكلية التربية، مع مراعاة الأسس الأخلاقية في تحديد الأسعار.
- جذب التبرعات والهبات والمنح من الجهات المانحة، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، التي تدعم أهداف كلية التربية في تنمية المسئولية الاجتماعية، مع احترام شروطها وضوابطها، وإظهار الامتنان والثناء لها.

- **تضمين مفهوم المسئولية الاجتماعية في المناهج والبرامج التعليمية لكلية التربية، وتوفير فرص تعليمية وتدريبية للطلاب والمعلمين في هذا المجال، وتشجيعهم على المشاركة في الأنشطة المجتمعية، وفي هذا الإطار يمكن اقتراح الآليات التالية:**

- تضمين مفهوم المسئولية الاجتماعية في المناهج والبرامج التعليمية لكلية التربية، يعني إدراج محتويات وأنشطة ومشروعات تربوية تتعلق بالمسئولية الاجتماعية في مختلف المقررات والتخصصات، وتربطها بالواقع الاجتماعي والوطني، وتنمي عند الطلاب والمعلمين القيم والاتجاهات والسلوكيات المسئولة اجتماعيا.
- توفير فرص تعليمية وتدريبية للطلاب والمعلمين في مجال المسئولية الاجتماعية، يعني تنظيم دورات وورش عمل وندوات وحلقات دراسية تهدف إلى تثقيف وتوعية الطلاب والمعلمين بأهمية المسئولية الاجتماعية، وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لتحقيقها، وتبادل الخبرات والأفكار في هذا المجال.
- تشجيع المشاركة في الأنشطة المجتمعية للطلاب والمعلمين، يعني دعم وحث الطلاب والمعلمين على الانخراط في الأنشطة والبرامج والمشروعات التي تخدم

المجتمع المحلي، سواء داخل أو خارج كلية التربية، وإبراز دورهم في حل المشكلات والقضايا الاجتماعية، وإظهار إنجازاتهم وإسهاماتهم في هذا المجال.

- **تحديدات على مستوى القبول: تتمثل في تطوير نظم القبول في كليات التربية، بما يضمن اختيار أفضل المتقدمين للكلية، وبما يحقق التوزيع العادل للطلاب على الأقسام المختلفة، وبما يوفر فرص التحويل بين الأقسام أو بين الكليات، وبما يشجع على الالتحاق بكلية التربية: ويتضمن ذلك**

- وضع معايير محددة لقبول الطلاب بكليات التربية لا تقتصر على جانب التحصيل وإنما تستند إلى المقومات اللازمة لإعداد معلم جيد.
- تسهيل تطبيق نظام التحويلات بين الأقسام أو بين الكليات، وفقًا لشروط وضوابط محددة، وذلك لإتاحة الفرصة للطالب لإعادة ترتيب رغباته أو تغيير اختياره، إذا كان ذلك ممكنًا.
- تشجيع الطلاب على الالتحاق بكلية التربية، من خلال تحسين سمعة الكلية وبرامجها، وإبراز دورها في إعداد المعلم المؤهل والمبدع، وتوفير حوافز مادية ومعنوية لخريجيها.
- تقديم منح دراسية وجوائز تقديرية لطلاب كلية التربية المتفوقين دراسيًا أو موهوبين في مجالات مختلفة، لتحفيزهم على الاستمرار في التحصيل العلمي والإبداع.
- توفير فرص عمل مجزية لخريجي كلية التربية، سواء في المؤسسات التعليمية الحكومية أو الخاصة أو في مجالات أخرى ذات صلة بالتربية، بالإضافة إلى تقديم خدمات مساندة لهم، مثل التأهيل المهني والإرشاد الوظيفي.
- توعية الطلاب وأولياء الأمور بأهمية مهنة التدريس ودورها في بناء المجتمع وتنمية الإنسان، وذلك من خلال حملات إعلامية وتثقيفية وزيارات ميدانية للمدارس والكليات.
- تحسين شروط القبول في كليات التربية، وذلك من خلال رفع المستوى الأكاديمي للمتقدمين، وتوفير فرص التحويل بين الكليات والأقسام، وتخفيض نسبة التوزيع الجغرافي لبعض الكليات.
- تطوير بيئة التعلم في كليات التربية، وذلك من خلال تحديث المنشآت والمعدات والمكتبات والمختبرات، وتطبيق أساليب تعليمية حديثة وفعالة، وتشجيع البحث العلمي والابتكار.

- **تطوير البرامج الدراسية والمناهج والمقررات في كليات التربية، وإثراء المحتوى العلمي والمهاري والمهني للطلاب، يعني ذلك أن كلية التربية تهتم بتطوير مناهجها ومقرراتها الدراسية، بحيث تكون متوافقة مع المعايير الدولية والوطنية، وتستجيب لاحتياجات سوق العمل والمجتمع، وتشمل مختلف التخصصات والمستويات الدراسية، مثل التربية الخاصة والإرشاد النفسي والإدارة التربوية والتعليم الأساسي والتعليم المستمر. كما تهتم كليات التربية بتحديث مصادرها ووسائلها التعليمية، بحيث تكون متطورة وحديثة، وتستخدم أساليب تدريس فعالة ومبتكرة، مثل التعليم المدمج والتعليم عن بعد والتعليم المشارك، ويتم هذا التطوير بما**

يضمن استخدام أفضل الأساليب والطرق والوسائل والتقنيات التعليمية لزيادة فاعلية التدريس، وبما يضمن تفاعلاً وتحفيزاً وتعاوناً بين الطلاب، وبما يتوافق مع متطلبات سوق العمل والتنمية المستدامة، وبما يتناسب مع المعايير والأطر والآليات الدولية لضمان جودة هذه البرامج، وبما يستجيب للاحتياجات والتطلعات المختلفة للطلاب والخريجين والأساتذة، وبما يحقق الاستفادة من الخبرات والابتكارات الدولية في هذا المجال ويشمل هذا الأمر:

- مراجعة وتحديث المناهج والمقررات الدراسية بما يتناسب مع المعايير الدولية والمحلية لإعداد المعلم، ويتضمن تنويع مصادر التعلم والتفاعل مع التكنولوجيا والابتكار.
- إدخال مقررات جديدة تتعلق بالتنمية المستدامة والتعليم الشامل والتفكير النقدي والإبداعي والحوار الثقافي والمواطنة الفاعلة.
- تطبيق نظام الساعات المعتمدة لزيادة المرونة والحرية في اختيار المقررات، وتشجيع التخصصات المزدوجة والثانوية.
- تطوير طرق التدريس لتكون أكثر تفاعلية وتشاركية، وتستخدم استراتيجيات متنوعة لتحفيز الطلاب على التعلم الذاتي والمستمر.
- تطوير أساليب التقويم لتكون أكثر شفافية وشمولية، وتستخدم أدوات مختلفة لقياس مخرجات التعلم، وتستفيد من نظام التقويم الإلكتروني.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات *(ICT)* في مجال التعليم، لتسهيل حصول الطلاب والمعلمين على المعرفة والمهارات اللازمة للتعامل مع التحديات المعاصرة، وتحسين جودة وأهمية التعليم، وتعزيز الإدماج والتنوع، وتحسين إدارة التعليم وحوكمته.
- تضمين مفهوم التنمية المستدامة في المناهج الدراسية، لتوعية الطلاب بالقضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على حياتهم وحياة الآخرين، وتشجيعهم على اتخاذ مواقف وإجراءات مسؤولة وإبداعية لحل هذه القضايا.
- تطوير مهارات التفكير النقدي والإبداعي والتعاوني والاتصالي لدى الطلاب، لتمكينهم من التعلم بشكل مستقل وفعّال، والانخراط في حوارات بنّاءة مع الآخرين، والابتكار في إنشاء المنتجات والخدمات التي تفيد المجتمع.
- تقديم فرص التعلم المستمر للطلاب والمعلمين، لضمان تحديث معارفهم ومهاراتهم بشكل دوري، والاستجابة للتغيرات المحلية والإقليمية والدولية في مجال التربية.
- المراجعة المستمرة لأهداف المقررات الدراسية المختلفة وتوفر معايير الجودة الشاملة فيها، واستجابة هذه المقررات للمتغيرات العلمية والتكنولوجية العالمية المحيطة مما يمكن معلمي المستقبل من التكيف والتفاعل الإيجابي مع هذه المتغيرات.
- ضرورة فحص البرامج والمناهج التي تعطى داخل كليات التربية لإعداد المعلمين وتحديثها باستمرار وتزويدها بكل جديد في مجالات المعرفة والبحث،

والتركيز على استراتيجيات التعلم الحديثة وزيادة فهم معلمي المستقبل لطبيعة المتعلمين وقدراتهم وحاجاتهم للتقنيات التعليمية الحديثة واستخدام الوسائط التكنولوجية الحديثة.

- استحداث مقرر في التربية المكتبية لجميع الطلاب يدرسون فيه كيفية استخدام مصادر التعلم ونظم المعلومات ومصادرها لتدريبهم على البحث والتنقيب عن المعرفة.
- استحداث مقرر إجباري لجميع الطلاب لدراسة مهارات استخدام الحاسوب والتعامل مع الانترنت ووسائل الاتصال الحديثة وكيفية تطبيقاتها في مجالات الحياة المختلفة، مع تخصيص ساعات عملية لتدريب الطلاب المعلمين على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في مواقف التعليم والتعلم وعدم الاكتفاء بتدريسها نظريا.
- إعادة النظر في مقررات الجانب النظري من الإعداد بحيث تبني المقررات في صور أنساق بينية، وأنساق متعددة من شأنها أن تؤهل الطلاب المعلمين لتدريس المقررات بطريقة تكاملية.
- تطعيم مقررات الإعداد بجانب تطبيقي في صورة مواقف متنوعة تكسب الطلاب المعلمين الكفايات والمهارات اللازمة للقيام بالأدوار المتعددة للمعلم.

- **تدريب خريجي كليات التربية على أحدث طرق التدريس والتقنيات التعليمية والمهارات اللازمة للمعلم المتميز، وتأهيل المعلمين الحاليين والمستقبليين للتعامل مع التحديات العالمية والمحلية في مجال التعليم وهذا يتضمن:**

- تنظيم دورات تدريبية مستمرة ومتنوعة لخريجي كليات التربية في مجالات مثل التعليم النشط والتعلم القائم على المشروعات والتفكير النقدي والإبداعي والتعلم التعاوني والتكنولوجيا التعليمية.
- توفير فرص لخريجي كليات التربية للحصول على شهادات مهنية معتمدة من جهات دولية مثل المجلس الثقافي البريطاني والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيرها.
- تشجيع خريجي كليات التربية على المشاركة في برامج التبادل الثقافي والأكاديمي مع جامعات أجنبية رائدة في مجال التربية والتعليم، وزيارة مدارس نموذجية في دول مختلفة للاطلاع على أفضل الممارسات.
- توفير فرص لخريجي كليات التربية للانضمام إلى شبكات تعليمية محلية وإقليمية ودولية تهدف إلى تطوير المهنة التعليمية وتبادل الخبرات والأفكار.
- توفير برامج تنمية مهنية مستمرة ومتطورة للمعلمين في مختلف المراحل والتخصصات، ترتكز على معايير الأداء المهني واحتياجات السوق والمجتمع.
- تطوير مهارات المعلمين في استخدام التكنولوجيا التعليمية والتعامل مع الأنظمة الإلكترونية والرقمية، وتزويدهم بالأجهزة والشبكات اللازمة لذلك.

- تشجيع المعلمين على المشاركة في فرص التبادل الثقافي والأكاديمي مع نظرائهم من دول أخرى، وزيارة مدارس عالمية للاستفادة من خبراتها وأفضل الممارسات في مجال التعليم.
- توفير فرص للانضمام إلى شبكات تعليمية محلية وإقليمية ودولية تهدف إلى تطوير المهنة التعليمية وتبادل الخبرات والأفكار.
- تفعيل تدريب المعلمين أثناء الخدمة من خلال (تحديث معارفهم وتنمية كفاياتهم التدريسية، واتجاهاتهم وزيادة وعيهم بطبيعة التحديات والمستجدات، وآليات استثمارها في دعم مواقف التعليم والتعلم من خلال تحديد دقيق لاحتياجاتهم المهنية مع تهيئة البيئة التدريبية بكافة مقوماتهم المادية والمعنوية، وتحويل المدارس إلى مجتمعات مهنية).
- تطوير نظم إعداد المعلم وتطبيق نظام الإعداد المرتكزة على الكفايات *Competency-Based Teacher Education System*، لما له من دور مهم في تنمية الكفايات المختلفة لدى المعلمين.
- تنمية قدرات المعلمين من خلال تقديم برامج التنمية المهنية المستدامة المرتكزة على الاحتياجات المهنية لهم.
- تطبيق معايير اعتماد المعلم التي تقرها هيئات الاعتماد الدولية مثل المجلس الأمريكي لاعتماد إعداد المعلم *NCATE*، ومجلس اعتماد إعداد المعلم *TEAC*.
- تحفيز المعلمين على التطوير المهني الذاتي.

- **تطوير الإمكانات المادية والبشرية والإدارية لكليات التربية وتحسين بيئة التعلم فيها؛ بما يضمن توفير بنية تحتية متطورة للكلية، وبما يضمن تزويد الكلية بأحدث المعدات والأجهزة والبرامج التكنولوجية، وبما يضمن صيانة وتحديث هذه الإمكانات بشكل دوري ويشمل ذلك:**

- تحديث البنية التحتية والمعدات والمختبرات والمكتبات والوسائل التعليمية بكليات التربية، وتوفير الأجهزة والشبكات اللازمة للتعليم الإلكتروني والرقمي.
- تطوير البرامج الدراسية والخطط البحثية بكليات التربية، وتنويع مصادر التعلم وطرق التقويم، وتوافقها مع رؤية مصر ٢٠٣٠ ومتطلبات الجمهورية الجديدة.
- تأهيل أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بكليات التربية، وتزويدهم بالمهارات والمعارف الحديثة في مجال التعليم، وتشجيعهم على المشاركة في الأنشطة العلمية والابتكارية.
- تطوير نظم الإدارة والقيادة بكليات التربية، وتحسين آليات التواصل والتنسيق مع الجهات المعنية داخل وخارج الجامعة، وتفعيل دور مجالس الكليات والأقسام.

- **تعزيز التعاون مع الجامعات الأجنبية الرائدة في مجال التربية والتعليم وتبادل الخبرات والبرامج، ويشمل:**

- إقامة شراكات وبروتوكولات تعاون مع الجامعات الأجنبية في مختلف التخصصات والبرامج، وتوفير فرص للتبادل الأكاديمي والثقافي للطلاب والأساتذة والباحثين.
- استفادة من خبرات الجامعات الأجنبية في تطوير البرامج الدراسية والخطط البحثية، وتحسين جودة التعليم والتعلم، ومواكبة التطورات المعرفية والتكنولوجية.
- المشاركة في مشروعات بحثية مشتركة مع الجامعات الأجنبية، والاستفادة من المنح والتمويل المتاحة لدعم هذه المشروعات، ونشر النتائج في المؤتمرات والمجلات الدولية.
- تطوير برامج تدريبية مشتركة مع الجامعات الأجنبية، تهدف إلى تأهيل المعلمين والقادة التربويين، وتزويدهم بالمهارات والمعارف اللازمة للتعامل مع التحديات المعاصرة في مجال التربية والتعليم.

- **إنتاج معارف وابتكارات علمية تفيد في حل مشكلات المجتمع :يعني ذلك أن كلية التربية تهتم بإجراء بحوث علمية ذات جودة عالية، في مجالات تخصص كلية التربية، مثل القضايا التربوية والنفسية والاجتماعية والبيئية، ونشرها في المجلات المحكمة ذات المستوى العالي، لزيادة إسهامها في إثراء المعرفة الإنسانية، والمشاركة في المؤتمرات والورش البحثية المحلية والإقليمية والدولية، لزيادة تبادلها للخبرات والآراء مع باحثين آخرين، وإقامة شراكات بحثية مع جهات أخرى ذات صلة، لزيادة تعاونها في حل مشكلات المجتمع وتطويره، وفي هذا الإطار يمكن تقديم المقترحات التالية:**

- وضع استراتيجية وسياسة بحثية محددة للبحث العلمي التربوي تنطلق منها الخطط البحثية، وتحديد القضايا التربوية التي تحتاج إلى البحث والدراسة وتوزيع الأدوار البحثية (العامة) على كليات التربية بأقسامها المختلفة.
- الاهتمام ببحوث العمل التي تهتم بحل المشكلات الواقعية للنظام التعليمي في مصر والعالم العربي.
- تشجيع المعلمين على إجراء البحوث الإجرائية في مجال تخصصهم وممارستهم التعليمية، لتحديد المشكلات التي تواجههم في عملهم وإيجاد حلول عملية وفعَّالة لها، وتبادل الخبرات والنتائج مع زملائهم والباحثين الآخرين.
- تطوير المناهج الدراسية والأساليب التعليمية بما يتوافق مع احتياجات المجتمع وتطورات العصر، وبما يشجع المتعلمين على التفكير النقدي والإبداعي والابتكاري، وتطبيق ما يتعلّمونه في حل مشكلات حقيقية تواجههم في حياتهم.
- تعزيز التعاون بين كليات التربية والجامعات والمؤسسات الأخرى المعنية بالبحث العلمي، لتبادل الموارد والخبرات والأفكار، وإنشاء شبكات بحثية تسهِّل إنتاج المعارف والابتكارات العلمية ذات الصلة بالتربية والتعليم.

- **تجديدات على مستوى التدريب الميداني: تتمثل في تطوير نظام التدريب الميداني لطلاب كليات التربية، بما يضمن توفير فرص تدريبية متنوعة ومتكاملة للطلاب، وبما يضمن توفير**

إشراف ومتابعة وتقويم فعال للطلاب، وبما يضمن توفير بيئات تدريبية محفزة وتفاعلية وتعاونية للطلاب، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:

- تحديد أهداف ومحتويات ومعايير ومناهج وطرق التدريب الميداني، بما يتناسب مع مخرجات التعلم المرجوة من كل تخصص، وبما يتوافق مع معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.
- توفير مدارس تدريبية متميزة ومتنوعة، تضمن للطلاب فرصا تدريبية غنية ومتكاملة، في مختلف المراحل والمناهج والأنشطة التعليمية، وتحقق لهم التفاعل والتكامل مع البيئة المحلية والإقليمية والدولية.
- تأهيل وتدريب أعضاء هيئة التدريس والإشراف المشاركين في التدريب الميداني، لتحسين كفاءتهم وفاعليتهم في إعداد وتوجيه وتقويم الطلاب، ولتوحيد معايير الأداء والتقويم بينهم.
- تطبيق نظام إلكتروني لإدارة ومتابعة وتقويم التدريب الميداني، يسهل على الطلاب والمشرفين والكلية الوصول إلى المعلومات والإجراءات والنتائج المتعلقة بالتدريب، ويلزم الطلاب بإعداد تقارير دورية عن أنشطتهم التدريبية.
- تطوير برنامج التربية العملية ليمتد إلى سنة تدريبية كاملة على غرار سنة الامتياز لطلاب الكليات الطبية، يتفرغ فيها الطلاب للقيام بالعديد من المهام التدريسية في الميدان استكمالاً لمتطلبات برنامج إعدادهم، مع ضرورة وضع معايير ومواصفات محددة لمدارس التدريب الميداني، وإعطاء نظام الإشراف على التربية العملية أهمية قصوى بما يحقق جودة الأداء.

- **تجديدات على مستوى أعضاء هيئة التدريس: تتمثل في تطوير نظام التأهيل والتدريب والتقييم لأعضاء هيئة التدريس في كليات التربية، بما يضمن تحسين مستوى الأداء الأكاديمي والتعليمي والبحثي لأعضاء هيئة التدريس، وبما يضمن تزويدهم بالمهارات والكفاءات اللازمة للتدريس في القرن الحادي والعشرين، وبما يضمن تقدير وتحفيز وتشجيع أعضاء هيئة التدريس، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:**

- العناية باختيار أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية وفق معايير علمية مقننة والعمل على تنميتهم مهنياً من خلال تشجيعهم على البحث والتواصل العلمي، وعقد دورات وبرامج تدريبية تستهدف الارتقاء بكفاياتهم المهنية بما يؤمل أن ينعكس على طلابهم (معلمي المستقبل) بشكل إيجابي.
- تحديد الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس في مجالات التعليم والبحث العلمي والإدارة والقيادة الجامعية وخدمة المجتمع وتكنولوجيا التعليم، بالاستفادة من أساليب الدراسات المستقبلية والتحليل الوظيفي والتقويم الذاتي وغيرها.
- تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متنوعة ومتكاملة لأعضاء هيئة التدريس، بالاستفادة من مصادر التعلم المختلفة، مثل الورش والندوات والمؤتمرات والدورات الإلكترونية والتبادل الأكاديمي والزمالات البحثية وغيرها.

- تطبيق نظام إلكتروني لإدارة ومتابعة وتقويم البرامج التدريبية لأعضاء هيئة التدريس، يسهل على الكلية والجامعة والوزارة الوصول إلى المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالبرامج التدريبية، ويلزم أعضاء هيئة التدريس بإعداد تقارير دورية عن أنشطتهم التدريبية.
- ربط نظام ترقية أعضاء هيئة التدريس بالبرامج التدريبية، بحيث يشترط لأعضاء هيئة التدريس المتقدمين للترقية حضور عدد محدد من البرامج التدريبية في مجالات ذات صلة بتخصصهم أو مهنتهم.

- **تجديدات على مستوى التقويم: تتمثل في تطوير نظام التقويم في كليات التربية، بما يضمن استخدام أدوات وشهادات ومعايير دقيقة وشفافة لقياس مستوى الطلاب، وبما يضمن استخدام أساليب وطرق متنوعة ومتكاملة لقياس مستوى الطلاب، وبما يضمن استخدام نظام التقويم كأداة للتحسين المستمر للبرامج الدراسية، وفي هذا الإطار يمكن اقتراح الآليات التالية:**

- تحديد مخرجات التعلم المرجوة من كل برنامج ومقرر دراسي، وتحديد المعايير والمؤشرات اللازمة لقياس تحقيقها، وتحديد الأدوات والشهادات المناسبة لتقويم مستوى الطلاب في كل مرحلة من مراحل التعلم.
- تنويع أساليب وطرق التقويم لتشمل التقويم الذاتي والزميلي والتنظيري والتطبيقي والشامل، واستخدام أساليب التقويم الإلكترونية والتفاعلية، واستخدام أساليب التقويم المستندة إلى المهارات والكفاءات والأداء.
- تطبيق نظام إلكتروني لإدارة ومتابعة وتحليل نتائج التقويم، يسهل على الطلاب والمعلمين والكلية الوصول إلى المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالتقويم، ويلزم الطلاب بإعداد محفظة إلكترونية تضم أعمالهم وإنجازاتهم.
- استخدام نظام التقويم كأداة للتحسين المستمر للبرامج الدراسية، بالاستفادة من نتائج التقويم في تحديد نقاط الضعف والقوة في كل برنامج أو مقرر دراسي، وإجراء التعديلات اللازمة لتحسين جودة التعليم.

- **تجديدات على مستوى الإدارة: تتمثل في تطوير نظام الإدارة في كليات التربية، بما يضمن استخدام أساليب وطرق حديثة لإدارة الكلية، وبما يضمن زيادة مشاركة الطلاب والأساتذة والإداريين في صنع القرارات، وبما يضمن زيادة التواصل والتعاون بين الكلية والجامعة والجهات المختلفة، وفي هذا الإطار يمكن اقتراح الآليات التالية:**

- تحديد رؤية ورسالة وأهداف واستراتيجية لكل كلية تربية، بالتوافق مع رؤية ورسالة وأهداف واستراتيجية الجامعة التابعة لها، وبالاستفادة من رؤية مصر ٢٠٣٠ ومتطلبات التنمية المستدامة.
- توفير البنية التحتية والموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة لتحسين جودة العملية التعليمية والبحثية والخدمية في كل كلية تربية، بالاستفادة من المصادر المحلية والإقليمية والدولية.
- تطوير نظام إداري داخل كل كلية تربية، يضمن استخدام أساليب وطرق حديثة لإدارة الكلية، مثل الإدارة بالأهداف والإدارة بالجودة الشاملة والإدارة

بالنتائج، ويضمن زيادة مشاركة الطلاب والأساتذة والإداريين في صنع القرارات، ويضمن زيادة التواصل والتعاون بين الكلية والجامعة والجهات المختلفة.

- **تجديدات على مستوى الموارد المادية: تتمثل في تطوير نظام الموارد المادية لكليات التربية، بما يضمن زيادة الموارد المادية المتاحة للكلية، وبما يضمن استغلال هذه الموارد بأفضل طريقة، وبما يضمن جذب مصادر جديدة للتمويل، وفي هذا الإطار يمكن تقديم المقترحات التالية:**

- زيادة الموارد المادية المتاحة للكلية، بالاستفادة من مصادر التمويل الحكومية والخاصة والمحلية والإقليمية والدولية، وبالتعاون مع الجهات الشريكة والمانحة والمستفيدة من خريجي الكلية.
- استغلال هذه الموارد بأفضل طريقة، بتطبيق أساليب وطرق حديثة لإدارة الموارد المادية، مثل الإدارة بالميزانية والإدارة بالمشروعات والإدارة بالنتائج، وبتحديد الأولويات والاحتياجات والخطط الاستراتيجية للكلية.
- جذب مصادر جديدة للتمويل، بتنفيذ مشروعات وبرامج وأنشطة تولد دخلاً للكلية، مثل الاستشارات والخدمات والتدريب والبحث العلمي والنشر، وبتشجيع التبرعات والهبات والمنح من الأفراد والمؤسسات.

- **إعداد كفاءات مؤهلة لسوق العمل والقيادة: يعني ذلك أن كلية التربية تهدف إلى تزويد طلابها بالمهارات الأساسية والمهنية والشخصية، التي تؤهلهم لسوق العمل والقيادة، من هذه المهارات: المهارات الإبداعية، مثل التفكير النقدي والحلول المبتكرة للمشكلات، والمهارات التواصلية، مثل الاستماع الفعَّال، والكتابة الواضحة، والإلقاء المؤثر. المهارات التفاعلية، مثل العمل ضمن فريق، وإظهار الاحترام والتقدير للآخرين، وفي هذا الإطار يمكن تقديم المقترحات التالية:**

- توفير برامج تعليمية متنوعة ومتطورة تتناسب مع احتياجات المجتمع والسوق في مختلف المجالات التربوية والتعليمية، مثل التربية الصحية والبدنية، التربية الخاصة، التربية في الطفولة المبكرة، التربية الإسلامية، التربية الفنية، التربية الموسيقية، التربية الإدارية وغيرها.
- تطوير مهارات المعلمين وقدراتهم المهنية والشخصية من خلال تقديم دورات تدريبية وورش عمل وبرامج إثراء معرفي، تشمل مهارات التدريس والتقويم والتخطيط والابتكار والتواصل والتعاون والقيادة.
- تشجيع المعلمين على المشاركة في الأنشطة البحثية والابداعية التي تساهم في إثراء المعارف التربوية والتعليمية، وحل المشكلات التي تواجههم في عملهم، وتحسين جودة أدائهم، وتطوير مستوى تحصيل طلابهم.
- تعزيز الشراكة بين كليات التربية والجهات المانحة للعمل في مجال التربية والتعليم، مثل المدارس والإدارات التعليمية والجامعات والمؤسسات الأهلية، لتبادل الخبرات والأفكار، وإقامة المشروعات المشتركة، وتحقيق أهداف مشتركة.

- **خدمة مصالح وحاجات المجتمع من خلال التعاون مع الجهات المؤثرة، وهذا يعني أن كليات التربية تسعى إلى تحقيق مصلحة المجتمع وتلبية حاجاته من خلال التعاون مع الجهات المؤثرة في مجال التعليم والتنمية، مثل الجامعات والمدارس والمؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية.**

ويمكن لكليات التربية أن تخدم مصالح وحاجات المجتمع من خلال التعاون مع الجهات المؤثرة بالطرق التالية:

- تبادل الخبرات والاستشارات والأبحاث العلمية في مجالات التربية والتعليم، وتطوير المناهج والبرامج والأساليب التعليمية، وتقويم الأداء والمخرجات التعليمية، وإثراء المعارف والمهارات للطلاب والمعلمين والقادة التربويين.
- إقامة الفعاليات والأنشطة والدورات التدريبية وورش العمل والندوات والمؤتمرات ذات الصلة بالتربية والتعليم، لتحسين الكفاءة المهنية والشخصية لأفراد المجتمع، وزيادة الوعي بأهمية التعليم في تحقيق التنمية المستدامة.
- تشجيع المشاركة المجتمعية في دعم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة أو الموهوبين أو المحتاجين أو المرضى، من خلال تقديم الخدمات التعليمية والتأهيلية والإرشادية والصحية والاجتماعية لهم، بالتعاون مع الجهات المختصة.
- تطوير الشراكة بين كليات التربية والقطاع الخاص، للاستفادة من موارده وإمكانياته في تحسين بيئة التعليم، وتوفير فرص عمل لخريجي كليات التربية، ودعم المشروعات الابتكارية في مجال التربية والتعليم.
- التعاون بين الأكاديمية المهنية للمعلمين وكليات التربية والجمعيات العلمية المهتمة بالبحث العلمي والتركيز على البرامج المهنية المتخصصة للمعلمين بهدف رفع كفاءتهم.
- إنشاء مراكز بحثية مشتركة بين الجامعة وقطاعات المجتمع التربوية من مدارس ومؤسسات تربوية.
- التنسيق بين كليات التربية ومديريات التربية والتعليم بالمحافظات وذلك بهدف التعرف على حاجاتهم ومشكلاتهم.

٥- **متطلبات تنفيذ التصور المقترح:**

يتطلب تطوير كليات التربية للقيام بمسئوليتها الاجتماعية نحو تطوير التعليم في مصر توافر مجموعة من المتطلبات ومنها:

- تبني رؤية ورسالة وأهداف واضحة للمسئولية الاجتماعية لكلية التربية، وتضمينها في خططها وبرامجها وأنشطتها، وتوعية جميع العاملين والطلاب بها.
- تحديد الأولويات والاحتياجات الاجتماعية للمجتمع المحلي، والتنسيق مع الجهات المعنية لتقديم الخدمات والبرامج والمشروعات التي تستجيب لها، وتقييم فعاليتها وأثرها.

- تشجيع المشاركة المجتمعية لكلية التربية، بزيادة التفاعل مع المجتمع المحلي، والانخراط في شبكات وتحالفات مجتمعية، والإسهام في حل المشكلات والقضايا الاجتماعية.
- تطوير الثقافة والقيم الاجتماعية لكلية التربية، بزرع روح المواطنة والانتماء والولاء، ونشر قيم الانسانية والأخلاقية، ودعم حقوق الإنسان والديمقراطية.
- توفير الدعم السياسي والمالي والإداري لكليات التربية من قبل الحكومة والجامعات والمجتمع، وتشجيع الاستثمار في التعليم والبحث العلمي.
- تحديد الأهداف والخطط والمؤشرات لتطوير كليات التربية، وتنفيذها بمشاركة جميع الأطراف المعنية، ومتابعة وتقييم النتائج والآثار.
- تطبيق نظام الجودة الشاملة في كلية التربية، والحصول على الاعتماد الأكاديمي والمهني، والانضمام إلى الشبكات والاتحادات الدولية المتخصصة.
- تحديث المناهج والبرامج التعليمية لكلية التربية، واستخدام أساليب تفاعلية ونشطة في التدريس والتعلم، واستغلال التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات التعليمية.
- تنويع مصادر التمويل لكلية التربية، بزيادة الإيرادات الذاتية من خلال تقديم المشروعات والبرامج والخدمات المدفوعة، وجذب التبرعات والهبات والمنح من الجهات المانحة.
- تعزيز البحث العلمي والتربوي في كلية التربية، وتشجيع الابتكار والإبداع، وتوفير الدعم اللازم للباحثين والطلاب، وتحسين جودة الأبحاث والنشر.
- تطوير القدرات الإنسانية لكلية التربية، بتحسين مستوى المعلمين والطلاب والإداريين، وتوفير فرص التدريب والتطوير المستمر، وتحفيز الانتماء والولاء.
- تقديم الخدمات المجتمعية لكلية التربية، بزيادة التفاعل مع المجتمع المحلي، والمساهمة في حل مشكلاته وتنمية قدراته، وتوعية الجمهور بأهمية التعليم ودور كلية التربية.
- تطوير الشراكات الاستراتيجية لكلية التربية، بزيادة التعاون مع الجهات المختلفة، سواء على المستوى الحكومي أو الخاص أو المجتمعي أو الأكاديمي، والاستفادة من خبراتها ودعمها.

٦- **معوقات محتملة قد تواجه تنفيذ التصور المقترح وكيفية التغلب عليها:**

من المتوقع أن يواجه تنفيذ التصور المقترح عدة معوقات ومنها:

- عدم وجود رؤية مشتركة ومتبادلة بين أعضاء هيئة التدريس والقيادة الإدارية في كليات التربية
- عدم وجود نظام لقياس فجوات الأداء الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والاستفادة منها في التطوير

- عدم وجود سياسات وبرامج مواكبة للمستجدات في مجال نظريات التعليم والتعلم.
- مشكلات الأبنية التعليمية وانعكاساتها على الأداء التعليمي (كثافة الفصول، الفترات الدراسية، أجهزة التهوية والإضاءة، ... إلخ
- قلة وعي جميع الأطراف المعنية بالعملية التعليمية بثقافة التجديد التربوي، وفلسفته، ومرتكزاته الرئيسة.
- مقاومة عمليات التجديد التربوي في المدارس وكليات التربية.
- نقص الموارد المالية والكوادر البشرية المؤهلة لتطبيق التجديدات التربوية.
- عدم توافق بعض القوانين واللوائح مع متطلبات التطوير.
- قلة توفر بيانات وإحصاءات دقيقة ومحدثة عن واقع التعليم.
- ضعف قنوات التواصل بين كليات التربية وصناع القرار التعليمي.

ويمكن التغلب على هذه المعوقات من خلال:

- دعم الإدارة العليا للتجديد التربوي في كليات التربية.
- تأهيل الكوادر البشرية اللازمة للمشاركة في عمليات التطوير والتجديد التربوي.
- تقديم برامج تدريبية لتأهيل القيادات الجامعية بكليات التربية على تنفيذ التجديدات التربوية، وتوفير بيئة تعليمية جيدة ومناخ مدرسي صحي يعزز ثقافة التجديد التربوي.
- توفير المتطلبات المالية لإحداث التطوير والتجديد التربوي لكليات التربية.

ومن العرض السابق يتضح أهمية كليات التربية وضرورة إخضاعها للتطوير المستمر للقيام بمسئوليتها الاجتماعية تجاه تحقيق التنمية الشاملة بمصر بصفة عامة وتجاه تطوير التعليم في مصر بصفة خاصة ، واتضح من الجزء النظري للدراسة أبعاد هذه المسئولية المجتمعية لكليات التربية والجوانب المطلوبة لتطوير التعليم في مصر في ضوء خطة الحكومة المصرية للتنمية الشاملة المستدامة المعروفة باسم رؤية مصر ٢٠٠٣، وتم استعراض واقع قيام كليات التربية بتطوير العملية التعليمية والبحثية والمجتمعية بها تمهيدا للقيام بدورها المنشود من خلال آراء أعضاء هيئة التدريس بعدد من كليات التربية بالجامعات المصرية ، ووفقا لنتائج الدراسة بشقيها: النظري والميداني تم وضع تصور مقترح، في هذه الورقة تم تناول مجموعة من الاتجاهات الإصلاحية في التعليم، وسلطت الورقة الأضواء عليها مع النقد والتحليل بغية الإصلاح، ولم يتم التطرق إلى أنواع القصور في التعليم في مصر نظرا لوقوعها خارج نطاق هذه الورقة من جهة، ولأنها قتلت بحثا في دراسات أخر، ولا شك أن هناك اتجاهات وصيغا أخر لإصلاح التعليم العام والعالي محليا وعالميا مما يتعذر الإحاطة به في ورقة بحثية واحدة.

- **قائمة المراجع**:

- **أولا-المراجع العربية**:

- إبراهيم، أبو السعود. (٢٠٠٣). التعليم والمعلوماتية – دور الانترنت في إعداد الخريجين وتدريس اللغات نحو رؤية استراتيجية للتعليم في الأقطار العربية. مجلة التربية، ١٠، البحرين.
- إبراهيم، مجدي عزيز. (٢٠٠٢). منطلقات المنهج التربوي في مجتمع المعرفة. عالم الكتب، القاهرة.
- أبو عمر، ريما أسعد. (٢٠١١). اتجاهات معاصرة في تنمية المعلمين وإعدادهم مهنيا. مجلة التربية، ١٤٥(١)، جامعة الأزهر.
- اندرليني، سانام. (٢٠١٧). التعليم والهوية ومنع التطرف. منتدى إيكان. استُرجع من https://bit.ly/2PHShYM
- بخاري، سلطان بن سعيد. والعامري، عبد الله بن محمد. (١٤٣٧). تطوير برامج إعداد المعلم في المملكة العربية السعودية في ضوء التجارب العالمية الرائدة لإعداد معلم القرن الواحد والعشرين – تصور مقترح. المؤتمر الخامس لإعداد المعلم بكلية التربية جامعة أم القرى بعنوان إعداد وتدريب المعلم في ضوء مطالب التنمية ومستجدات العصر.
- بيومي، عبد الله. وآخرون (٢٠١٣). تقويم دور كليات التربية في مواجهة مشكلة الأمية في مصر. آفاق جديدة في تعليم الكبار، ١٤، مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس.
- الثبيتي، خالد بن عواض. (١٤٣٧). تصور مقترح لإعداد وتطوير المعلم السعودي في ضوء بعض التجارب العالمية. المؤتمر الخامس لإعداد المعلم بكلية التربية جامعة أم القرى بعنوان إعداد وتدريب المعلم في ضوء مطالب التنمية ومستجدات العصر.
- الحاجي، سميرة حسن. (٢٠١٧). رؤية مقترحة لممارسة المسئولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل. مجلة كلية التربية، ١٧٦(٢)، ٥٢٣-٦١١.
- حجي، أحمد إسماعيل. (٢٠٠٤). تطوير نظام إعداد المعلم في مصر – رؤية مغايرة. المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية بالمنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة بعنوان آفاق الإصلاح التربوي في مصر، ٢-٣ أكتوبر.
- الحربي، ندى مقبل. (٢٠٢٢). تطوير دور القيادات الأكاديمية في تنمية المسئولية الاجتماعية بالوظائف الجامعية، دراسة ميدانية بكلية التربية في جامعة الملك خالد. مجلة العلوم التربوية، ٢(٢٩)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- حماد، نهلة محمد. (٢٠١٨). دور كليات التربية بجامعة شقراء في تحقيق أهداف المسئولية الاجتماعية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، ٢٦(٣)، غزة.
- الحوت، محمد صبري. (٢٠٠٤). المدرسة الفعالة: طموحات التطوير وتحديات الجودة. المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية بالمنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة بعنوان آفاق الإصلاح التربوي في مصر، ٢-٣ أكتوبر.
- الدباغ، رياض حامد. (٢٠١٢). هل المناهج التربوية مؤهلة لمواجهة تطورات العصر. مجلة التربية، ٤١(١٨١)، قطر.
- الدهشان، جمال علي. (٢٠١٤). ملامح رؤية مقترحة للارتقاء بالبحث التربوي العربي. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي العربي الثامن (الدولي الرابع) بعنوان "الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية... القيمة والأثر"، جمعية الثقافة من أجل التنمية بسوهاج، بالتعاون مع جامعة سوهاج، ٢٦-٢٧ /٤/ ٢٠١٤.
- راشد، علي محيي الدين. (٢٠١٤). التوجهات العالمية المعاصرة في مجال البحوث التربوية. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي العربي الثامن (الدولي الرابع) بعنوان "الإنتاج العلمي التربوي

في البيئة العربية... القيمة والأثر"، جمعية الثقافة من أجل التنمية بسوهاج، بالتعاون مع جامعة سوهاج، ٢٦-٢٧ /٤/ ٢٠١٤.

- الزبيدي، عبد القوي سالم. (٢٠١١). بعض تجارب العالم في اختبارات قبول المعلمين. مجلة التطوير التربوي، ١٠(٦٧)، سلطنة عمان.
- الزهيري، إبراهيم. (٢٠١٠). بعض الاتجاهات الحديثة في إعداد المعلم وتأهيله. المؤتمر العلمي السادس عشر بعنوان مستقبل إعداد المعلم في كليات التربية وجهود الجمعيات العلمية في عمليات التطوير بالعالم العربي، كلية التربية، جامعة حلوان،٢٨-٢٩ مارس.
- سلام، عازة. (٢٠٠٧). نماذج لمشروعات التطوير. المؤتمر القومي السنوي الرابع عشر (العربي السادس) آفاق جديدة فى التعليم الجامعي العربي، مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس، مج٢.
- الشال، محمود مصطفى. (٢٠١٤). نحو مشروع كلية التربية بنظام الخمس سنوات: التشخيص، التحديات، ومرتكزات التطوير المقترحة في ضوء خبرات بعض الدول. مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٣١، العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- الشخيبي، علي السيد. (٢٠٠٤). المشاركة المجتمعية في التعليم – الطموح والتحديات. المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية بالمنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة بعنوان آفاق الإصلاح التربوي في مصر، ٢-٣ أكتوبر.
- الشربيني، فوزي عبد السلام. والجلوي، محمود جابر. (٢٠٢٣). تطوير برامج إعداد المعلم بكليات التربية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م لتحقيق متطلبات الجمهورية الجديدة. مجلة كلية التربية بالعريش، ١١(٣٤)، الجزء الثاني.
- شريت، أشرف محمد. (٢٠٠٣). برنامج مقترح باستخدام الأنشطة التربوية لتنمية سلوك المسئولية الاجتماعية لدى أطفال مرحلة ما قبل الدراسة. مجلة دراسات عربية في علم النفس، ٢(٣)، ٩٥-١٩٦.
- الشماس، عيسى. (٢٠١١). صفات معلم مدرسة المستقبل كما يتصورها طلبة معلم الصف في كلية التربية بجامعة دمشق. مجلة اتحاد الجامعات العربية، ٦٠، الأردن.
- شنودة، إميل فهمي. (٢٠٠٥). مقياس وطني لجودة كليات التربية من منظور عصري. المؤتمر السنوي الثالث عشر بعنوان (الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية)، ١، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالتعاون مع كلية التربية ببني سويف جامعة القاهرة، يناير.
- الشهراني، عامر بن عبد الله. (١٤٣٧). برامج إعداد معلم مجتمع المعرفة بين التحديات والحلول. المؤتمر الخامس لإعداد المعلم بجامعة أم القرى بعنوان إعداد وتدريب المعلم في ضوء مطالب التنمية ومستجدات العصر،٢٣-١٤٣٧/٤/٢٥هـ، المحور الرابع، مج٢.
- العامري، صالح مهدي. وآخرون (٢٠٠٦). المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال. دار وائل، الأردن.
- عبد الله، ولاء محمود. وأبو راضي، سحر محمد. (٢٠١٤). استراتيجية مقترحة لتطوير كليات التربية في ضوء نماذج المنظمة المتعلمة-دراسة حالة. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ٥٦(٢)، رابطة التربويين العرب.
- عوض، فاطمة عبد المنعم. (١٤٣٧هـ). تطوير برامج إعداد المعلم بالمملكة العربية السعودية في ضوء المتغيرات المجتمعية ومعايير الاعتماد العالمية. المؤتمر الخامس لإعداد المعلم بجامعة أم القرى بعنوان إعداد وتدريب المعلم في ضوء مطالب التنمية ومستجدات العصر،٢٣-١٤٣٧/٤/٢٥هـ، المحور الرابع، مج٢.

- غنايم، مهني محمد إبراهيم. (٢٠١٤). الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية -الواقع والمأمول. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي العربي الثامن (الدولي الخامس) الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية "القيمة والأثر" سوهاج ٢٦- ٢٧ أبريل.
- غيث، محمد عاطف. (١٩٩٧). قاموس علم الاجتماع. النهضة المصرية العامة، القاهرة.
- فضل الله، محمد رجب. (٢٠١٤). تشخيص واقع البحث التربوي في المناهج وطرق التدريس ومقترحات لتطويره. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي العربي الثامن (الدولي الخامس) الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية "القيمة والأثر" سوهاج ٢٦- ٢٧ أبريل.
- القحطاني، سعيد بن ذعار. (٢٠١٨). دور كلية التربية بجامعة المجمعة في تحقيق المسئولية الاجتماعية من منظور إسلامي. مجلة جامعة الجوف للعلوم التربوية، ٤(١)، ٢١-٥٠.
- الكبيسي، عامر خضير. (٢٠١١). أوجه النقص والقصور في الرسائل والأطروحات إزاء مشكلات التنمية وتحدياتها: الأسباب والمعالجات. ورقة عمل مقدمة للملتقى العلمي بكلية الدراسات العليا، ١٠-١٢/١٠/٢٠١١م، الرياض.
- كروم، بشير. (٢٠١٨). مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي : دراسة ميدانية بمعهد علوم و تقنيات الأنشطة البدني بجامعة عمار ثليجي بالأغواط. الحوار الفكري، ١٣(١٥)، ٩٥-١٢٠.
- اللقاني، أحمد حسين. ومحمد، فارعة حسن. (٢٠٠١). مناهج التعليم بين الواقع والمستقبل. عالم الكتب، القاهرة.
- محمود، حسين بشير. (٢٠٠٤). التنمية المهنية والتدريب–التحديات والطموح. المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية بالمنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة بعنوان آفاق الإصلاح التربوي في مصر، ٢-٣ أكتوبر.
- محمود، صلاح الدين عرفة. (٢٠١٤). المهددات الداخلية والخارجية للبحوث العلمية التربوية في الوطن العربي. المؤتمر العلمي العربي الثامن (الدولي الخامس) الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية "القيمة والأثر" سوهاج ٢٦- ٢٧ أبريل.
- المفتي، محمد أمين. (٢٠١٠). منظومة إعداد المعلم في كليات التربية تحديات ومقترحات. دراسات فى المناهج وطرق التدريس، ١٥٤، يناير.
- المنوفي، محمد إبراهيم. (٢٠٠٩). مدرسة المستقبل وتنمية الهوية الثقافية في ضوء العولمة. المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية التربية ببور سعيد بعنوان : مدرسة المستقبل – الواقع والمأمول، ١، مارس.
- المهدي، مجدي صلاح. (٢٠٠٩). الأدوار المتجددة للمعلم في عصر المعرفة على ضوء توجهات الفكر التربوي الإسلامي. المؤتمر العلمي الثاني لكلية العلوم التربوية بجامعة جرش بعنوان (دور المعلم العربي في عصر التقدم المعرفي)، جامعة جرش الأهلية، الأردن.
- مينا، فايز مراد. (٢٠١٢). مناهج التعليم في مجتمع المعرفة. مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، ١٨٥.
- نصار، سامي. (٢٠٠٩). كليات التربية والإصلاح المنشود. المؤتمر الدولي السابع (التعليم في مطلع الألفية الثالثة . الجودة - الإتاحة – التعلم مدى الحياة)، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، مج١.
- نصر، محمد علي. (٢٠١٢). رؤية مستقبلية للتعليم قبل الجامعي في مصر. المؤتمر العلمي الدولي الأول بعنوان رؤية استشرافية لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة، كلية التربية، جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، مج١، ٢٠-٢١ فبراير.

- شحاته، حسن. وعمار، حامد. (٢٠٠٣). نحو تطوير التعلم في الوطن العربي بين الواقع والمستقبل. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- كمال، سفيان. (٢٠١١). الشروط الداخلية لنجاح الجامعة في القيام بمسؤولياتها المجتمعية. مؤتمر المسئولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، نابلس ٢٦/٩/٢٠١١م.
- اليونسكو. (٢٠١٨). منع التطرف العنيف من خلال التعليم: دليل لصانعي السياسات. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الأمم المتحدة. متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/32ewyKB

• ثانيا-المراجع الأجنبية:

- Chacko, J. B., & Lin, M. (2015). Teacher Preparation for the Global Stage: International Student Teaching. FIRE: Forum for International Research in Education, 2(2). Retrieved from http://preserve.lehigh.edu/fire/vol2/iss2/4
- COUNCIL OF MINISTERS OF EDUCATION. (2001). THE DEVELOPMENT OF EDUCATION IN CANADA. In response to the International Survey in Preparation for the Forty-sixth Session of the International Conference on Education, Geneva, September 5-8.
- Gómez, L., & Vargas-Preciado, V. (2013). Social responsibility of education colleges: The view of SGH Warsaw School of Economics students. In A. Malina & A. Nalepka (Eds.), Business and non-profit organizations facing increased competition and growing customers' demands (pp. 101-113). Nowy Sącz Business School.
- Chacko, J. B., & Lin, M. (2015). Teacher Preparation for the Global Stage: International Student Teaching. FIRE: Forum for International Research in Education, 2(2). Retrieved from http:// preserve. lehigh.edu/fire/vol2/iss2/4
- El-latif, A., & Mohamed, S. (2013). Course analysis of methodology and curricula department at the faculty of physical education Tanta University in the light of educational development: an analytical study. The European Journal for Sport Science's Technology, 2.(٣)
- European Commission. (2009). The EU contribution to the Bologna Process. Office for Official Publications of the European Communities. Retrieved April 20, 2013, from http://ec.europa.eu/ education/pub/pdf/higher/bologna_en.pdf
- Hamdoud, A. (2014). The Place of Educational Research in Pre-service Teachers' academic and professional development in the Pre-

service Education College-Bouzareah-Algiers. The Researcher magazine, 10. High School professors Bouzareah – Algeria.
- . In S. B. Keating (Ed.), Curriculum development and evaluation in nursing education
- Howell, C., Unterhalter, E., & Oketch, M. (2022). The role of tertiary education in development: A rigorous review of the evidence. British Council.
- Idowu, S., Sitnikov, C., & Simionescu, L. (2017). Universities as corporate entities: The role of social responsibility in their strategic management. In S. Idowu et al. (Eds.), Corporate social responsibility in times of crisis (pp. 3-19). Springer.
- Keating, S. B. (2018). The role of faculty in curriculum development and evaluation (4th ed., pp. 41-66). Springer Publishing Company.
- Kempton, L., & Others. (2013). Universities and Smart Specialization. S3 Policy Brief Series No. 03/2013. European Commission Joint Research Centre, Institute for Prospective Technological Studies.
- McCowan, T. (2019). The role of education in development. In T. McCowan & E. Unterhalter (Eds.), Higher education for and beyond the Sustainable Development Goals (pp. 15-36). Palgrave Macmillan.
- Mead, S., & Others. (2015). Rethinking Teacher Preparation Empowering Local Schools to Solve California's Teacher Shortage and Better Develop Teachers. BELL WETHER Education Partners.
- Nilholm, C. (2020). Research about inclusive education in 2020 – How can we improve our theories in order to change practice? European Journal of Special Needs Education, 36(3), 358-370. https://doi.org/10.1080/08856257.2020.1754547
- Saleh M. Al-Oteawi. (2002). The perceptions of Administrators and Teachers in Utilizing Information Technology in Instruction, Administrative Work, Technology Planning and Staff Development in Saudi Arabia (PhD thesis). College of Education, Ohio University, Athens, Ohio.
- Samantha de Silva. (2016). Role of Education in the Prevention of Violent Extremism. World Bank.
- Secundo, G., & Others. (2015). An Intellectual Capital Maturity Model (ICMM) to Improve Strategic Management in European Universities. Journal of Intellectual Capital, 16(2).

- Shafiqur Rahman. (2011). Evaluation of Definitions: Ten Dimensions of Corporate Social Responsibility. World Review of Business Research, 1(1).
- Vaishnav, A., & Others. (2016). Ensuring High-Quality Teacher Talent- How Strong, Bold Partnerships between School Districts and Teacher Preparation Programs are Transforming the Teacher Pipeline. Retrieved from http://education-first.com/library/ publication/ ensuring-high-quality-teacher-talent/
- Vitrella, A., & Others. (2015). Eura Chang, Reimagining Teacher Preparation - An Invitation to Create New Programs for Changing Teacher Roles. Retrieved from http://www.educationevolving.org/ content/reimagining-teacher-prep
- United Nations Academic Impact. (2022). The role of higher education institutions in the transformation of future-fit education. Retrieved from https://www.un.org/en/academic-impact/role-higher-education-institutions-transformation-future-fit-education
-

❋❋❋❋❋